

وجهة نظر في التخلف

جميل أكبر

لنقرأ هذه الرسالة أولاً:

«هل فكرت يوماً ما الفرق بين البلدان الفقيرة والغنية؟»

الفرق لا يعود إلى قدمها في التاريخ فمصر والهند مثلاً يفوق عمرهما ٢٠٠٠ عام وهما فقيرتان، أما كندا وأستراليا ونيوزيلندا فلم تكن موجودة قبل ١٥٠ سنة بالرغم من ذلك فهي دول متطورة وغنية.

وأيضاً لا يمكن رد فقر أو غنى الدول إلى مواردها الطبيعية المتوفرة، فها هي اليابان مساحتها محدودة، و ٨٠% من أراضيها عبارة عن جبال غير صالحة للزراعة أو لتربية المواشي، ولكنها تمثل ثاني أقوى اقتصاد في العالم. اليابان عبارة عن مصنع كبير عائم، يستورد المواد الخام لإنتاج مواد مصنعة تصدرها لكل أقطار العالم.

وها هي سويسرا، فبالرغم من عدم زراعتها للكاكاو إلا أنها تنتج أفضل شوكولا في العالم ومساحتها الصغيرة لا تسمح لها بالزراعة أو بتربية المواشي لأكثر من أربعة أشهر في السنة إلا أنها تنتج أهم منتجات الحليب وأغزرها في العالم.

لر يجد المدراء من البلاد الغنية من خلال علاقتهم مع زملائهم من البلدان الفقيرة فروقا تميزهم من الناحية العقلية ولا من ناحية الإمكانيات.

كما أن اللون والعرق لا تأثير لهما. فالمهاجرون المصنفون كسالي في بلادهم الأصلية هم القوة المنتجة في البلاد الأوروبية.

إذن أين يكمن الفرق؟ يكمن الفرق في السلوك والممارسة التي تشكلت وترسخت عبر سنين من التربية والثقافة في مجتمعاتنا العربية.

عند تحليل سلوك الناس في الدول المتقدمة تجد أن الغالبية يتبعون المبادئ التالية في حياتهم وهي:

(١) الأخلاق كمبدأ أساسي؛ (٢) الاستقامة؛ (٣) المسؤولية؛ (٤) احترام القانون والنظام؛ (٥) احترام حقوق باقي المواطنين؛ (٦) حب العمل؛ (٧) حب الاستثمار والادخار؛ (٨) السعي للتفوق والأعمال الحارقة؛ (٩) الدقة.

نحن لا نتبع في بلداننا الفقيرة أو النامية تلك السلوكيات إلا من قلة قليلة من الناس في حياتهم اليومية، لذا فقد لا يكون فقرنا بسبب نقص في موارد بلادنا الذي أنعم الله سبحانه وتعالى علينا بها، أو بسبب كون الطبيعة قاسية معنا، بل نحن فقراء بسبب عيب في سلوكنا. وبسبب عجزنا للتأقلم مع وتعلم المبادئ الأساسية التي جعلت وأدت إلى تطور المجتمعات وغناها.

إن كنت تحب بلدك، دع هذه الرسالة قيد التداول بين أكبر عدد من المواطنين، علّ ذلك يدعوهم للتفكير وبالتالي للعمل والتغيير!«.

لقد أتتني الرسالة السابقة من زميل في الوايز أب فوضعها (بتاريخ 27 ديسمبر 2016) في الفيس بوك Face Book مع الملحوظة الآتية:

«هذه مقالة أتتني من زميل وهي توضح بطريقة مقنعة سبب التخلف في دول ما يسمى بدول العالم الثالث. المقالة تبدأ بمنطق جيد لكنها تنحرف في التعليل. لذا فالمقالة خطأ في خطأ بالنسبة لي. هذا ما وجدته من الابحاث. المقالة ترمي باللوم في التخلف على سلوكيات الناس. لكن الصحيح ان المشكلة في القوانين والانظمة التي تضعها الدول والتي تدريجيا تشكل وتصيغ سلوكيات الناس».

ثم علق بعض الزملاء على نقدي للرسالة (وقد وضعت وجهات نظرهم في آخر هذه الرسالة، صفحة ٤٧). فلاحظت من بعض التعليقات أن المسبب الجذري للتخلف لا زال مبهماً، ولأنهم شريحة تمثل المثقفين كان لابد من كتابة هذه المقالة التوضيحية لعلنا نخرج من هذا التخلف. فأبدأ بالقول بسم الله:

لم يكثر المسلمون سابقاً أبداً في التفكير في معنى «التخلف» ذلك أنهم كانوا متمكنين مقارنة بالشعوب الأخرى. لهذا لم أجد أدبيات تعود بنا إلى العصور الذهبية للمسلمين لفهم المسألة آنذاك. فاشكالية التخلف، كما هو معلوم، مسألة مستحدثة نظراً لتخلفنا الآن مقارنة بالأمم التي سبقتنا. فقد ازدادت الاشكالية جذبا للباحثين مع سقوط الدولة العثمانية، فظهرت كلمة «تخلف» كمحور للكثير من الأبحاث. وبتعمق التخلف في القرن العشرين ازداد البحث عن المخرج فكثرت الاقتراحات التي تشير لطريق الخروج منه. وهنا في هذه المقالة، أوضح رأيي والذي أحوره في أن معظم الأبحاث التي مررت بها والتي تبحث عن مخرج تضم في ثناياها إشكاليتين. الأولى هي منهجية التفكير أو ابستمولوجيا التفكير في التخلف، والثانية والتي سأركز عليها في هذه المقالة هي تسييس التخلف. فمثلاً، نلاحظ أن معظم الأبحاث إما بقصد (لأن الدول وراءها) أو بغير قصد لجهد الباحث، تبين المسبب للتخلف وتظهره في عامل أو عنصر ثانوي لتتلافى أصل المشكل، ألا وهو الحقوق. فعظم الأبحاث ترمي بلوم التخلف على جهات أو عوامل عدة ما يشتمل التركيز على تعرية الاشكالية وبالتالي معالجتها، فلا يأتي النهوض. فالدول عادة ومن يوالوهم من الإعلاميين يرمون باللوم على الموروث التاريخي لوضعنا (كالاستعمار مثلاً) أو على الناس وعلى عدم انضباطهم أو على عدم تطبيقهم للأنظمة والقوانين وعلى تكاسلهم (كما في الرسالة السابقة) أو على التأميرات الخارجية أو أو أو. وأما النشطاء من المثقفين، مثل طارق السويدان أو عمرو خالد أو أحمد الشقيري، ولعلمهم لتتلافى الاصطدام مع الحكومات، يتجهون أيضاً إلى لوم سلوكيات أفراد المجتمع والمؤسسات و و، ولكن ليس على منظومات الحقوق التي استحدثتها الدول. فالحكومات أوجدت منظومات حقوقية للسيطرة من خلالها على كل مفاصل الحياة حتى لا تفقد السلطة، وهي أصل المشكل كما حاولت أن أثبت في كتاب «قص الحق». فقد تغيرت المنظومة الحقوقية التي وضعها الخالق الخلاق العليم الحكيم لنا إلى منظومة من صنع البشر. فالمنظومة التي أتت بها الشريعة سميتها «مقصوصة الحقوق» لأنها قصت من الله العليم الحكيم كما أخبرنا في قوله تعالى في الآية ٥٧ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۚ إِنِ الْحُكْمُ لِلَّهِ يَفْضُلُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفُلْصِلِينَ﴾. فسبب التخلف كما جادلت في كتاب «قص الحق» هو تغير مقصوصة الحقوق التي أنزلها الله العليم الحكيم لنا، والتي تطلق أيدي الناس للمزيد من الإنتاج والإبداع. لقد تغيرت مقصوصة الحقوق إلى منظومات حقوقية من إنتاج الحكومات لتقييد جميع الناس إلا المتنفذين. وبالطبع ليس هذا مكان التوضيح (بل

يرجى الرجوع إلى الكتاب)، ولكن هنا أوضح فقط الخلل في عدم إصابة الهدف في تحديد مصدر التخلف، ما جعل التخلف يستمر، بل ويستشري.

قبل توضيح الإشكاليتين، لنمر أولاً على أهم النظريات التي انتشرت لتحديد مصدر التخلف، وقد وضعتها في كتاب «قص الحق»، وهنا أقتبسها من هناك وأضعها لكم ببعض التصرف (فهي منقولة من الصفحات ٧٨ إلى ٨٦). ولعل بعضكم قد قرأها في رسالة كنت قد عنونتها بـ «رد جميل أكبر على زميل»، فالرسالة في صفحتي في أكاديبا إديو. وقد كررت نظريات أسباب التخلف هنا لأهميتها. لذا فبإمكان من قرأها في «قص الحق» أو في تلك الرسالة قفز هذه الصفحات إلى العنوان القادم صفحة ١٠، أي إلى العنوان: «الإشكالية الأولى: منهجية التفكير». كما أن معظم المعلومات في هذه المقالة هي اقتباسات من كتاب «قص الحق» من الفصل الثالث، أي فصل «الخيرات»، والفصل الثاني عشر، أي فصل «الفصل والوصل». ولأن هذه المقالة ليست للنشر في مجلة علمية، فلم اتعب نفسي بوضع المراجع، فهي في كتاب «قص الحق».

أسباب التخلف

لقد نُشر الكثير من الدراسات التحليلية عن أسباب تخلف المسلمين. فما حدث في الجزائر الحرة الأبية التي قدمت ملايين الشهداء يثير الدهشة، فبعد خمسين سنة من الاستقلال وبرغم كل الثروات والمعادن التي بها، وبرغم الطقس البديع والأرض الخصبة، وما إلى ذلك من عوامل العزة، فبرغم كل هذه المقومات التمكينية إلا أن شبابها يهاجرون إلى أوروبا طلباً لحياة أطيب. فما هو الذي ينقص العالم الإسلامي ليتخلف؟ إنه سؤال محير، وللإجابة عليه ظهرت أسئلة أخرى: هل التخلف بسبب الإفرازات المعاصرة أم أنه أت من الماضي؟ هل هو من عوامل داخل الأمة أم من خارجها بسبب مكر أعدائها؟ هل هو غياب التقنية أم غياب المفاهيم الإنتاجية السامية؟ أين هي مكانم الخلل وما هي بدائل النهوض؟ وبرغم كثرة الأسئلة إلا أن هناك إجماعاً على أنه كلما زاد تاريخ الأمة عراقية كلما كان ماضيها حضوراً مؤثراً في توجهها المستقبلي، والأمة المسلمة تكاد تكون من أعمق الشعوب حضارة. فلا يمكن تلافياً أو مسح ماضيها من الذاكرة الجماعية. ومن الباحثين من يرى أن تقدم الغرب ليس إلا اقتصادياً وتقنياً، أما من الناحية الاجتماعية والنفسية والأمنية فهو في كآبة وضياح، وأن الحضارة هي محصول التقدم في جميع المجالات الأمنية والأخلاقية والاقتصادية والتقنية.

وبالطبع، ونظراً لاختلاف القناعات والتخصصات بين الباحثين، فقد اختلفت تفسيراتهم عن سبب تخلف المسلمين. وسأعرض لكم بإيجاز أهم نظريات التخلف، فهي أكثر من أن تحصر. بل يمكن القول بأن لكل مثقف في العالم الإسلامي نظريته الخاصة به، وسأبدأ بما ذهب إليه الإسلاميون: فهم يرون أن سبب التخلف الجوهرية هو الإعراض عن كتاب الله وسنة نبيه صلوات ربي وسلامه عليه. وبسبب هذا الإعراض انتشر الجهل بالدين وبالتالي انتشر الحكم بغير ما أنزل الله، فأقيمت كل الحياة بعيداً عن الإسلام، فانتشر الفكر الإرجائي مثلاً كما يقولون: وهو أن يؤمن الإنسان بقلبه ولا مكان للإيمان في تأطير العمل. فيكفي أن يؤمن الإنسان أن الله عز وجل موجود، وأن الإسلام حق، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بعث، ثم لا يضره ما فعل، أو كما قالت المرجئة: لا يضر مع

الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. ومن الأسباب أيضاً (في نظرهم) في هذا الإطار ضعف عقيدة الولاء والبراء. فالدين ليس مرجعاً في من يوالونه المسلمون ويعادونه، بل هي المصالح والأهواء. ومن أسباب التخلف في نظر الإسلاميين أيضاً هيمنة علم الكلام على أبواب الاعتقاد بحجية أن العقل له الحق في أن يقول كلمته، فكان التخلف بسبب تعريب كتب الفلسفة. لهذا كان ابن تيمية رحمه الله يقول مثلاً متى ما ذكر المأمون الذي أذن بترجمة كتب الفلسفة: «عليه من الله ما يستحق». ومثل هذه الأسباب أدت إلى الجهل الذي مزق الوحدة التي تميزت بها الأمة، فظهرت الفرق كالبهائية والقديانية، فعاد المسلمون كما كانوا في الجاهلية مزقين بفعل العصبية. وازداد الضعف بالانهار بالغرب ثم الاقتداء به. فالضعيف يقلد القوي، فكانت الهزيمة النفسية والتبعية المطلقة. أو كما وضحتها شكيب أرسلان: إن من أعظم أسباب انحطاط المسلمين فقدهم كل ثقة بأنفسهم. وهذا من أشد الأمراض الاجتماعية وأخبث الآفات الروحية، ولا يتسلط هذا الداء على أمة إلا ساقها للفناء. ومن الأسباب أيضاً ظهور البدع (كما يقول الإسلاميون)، فالبدعة هي النار التي تحرق المجتمع، أو هي الأكسجين الذي يزيد النار احتراقاً، فيزيد التخلف هشاشة. ومن الأسباب أيضاً معاناة الأمة من الخونة على مر التاريخ مثل ابن العلقمي الذي أعان التتار عند سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ. ومن أعظم الخيانات بالطبع الخيانة الفكرية. ومثال ذلك كتاب علي عبد الرازق عن «الإسلام وأصول الحكم». والذي ذهب فيه إلى فصل الدين عن الدولة. ولعل المثال الأشهر هو كتابات طه حسين التي تحث على اتباع الغرب. لذلك كان لضعف العلماء في توجيه الأمة الأثر الواضح في التخلف كما يقول الإسلاميون.

ومن الباحثين من يرى أن التخلف بسبب التصادم بين الفكر القومي والفكر الإسلامي: فالفكر القومي لير يكن ليوجد في العالم الإسلامي ولكنه انتقل من أوروبا إلى العالم الإسلامي من خلال الأتراك، فالأتراك بحصر الحكم في جنسهم في عهدهم الأخيرة، وما إليه من قرارات مركزية، أوجدوا نوعاً من التحزب في العالم الإسلامي ضدّهم، وهذا ولد الشعور بالقومية في وقت كان هذا الشعور منتشرًا أيضاً في العالم الغربي، فانتشرت النزعة القومية والتي كان لابد لها وأن تصطدم مع الإسلام الذي لا يعترف بالقوميات كميزة تفرق بين البشر، فكان التمزق. ومن الأسباب للتخلف ما هو خارجي، مثل كتابات المستشرقين المضللة واجتماع كلمة الكفرة على الإسلام برغم شتاتهم. ومن الباحثين من يقبل بهذه الأسباب إلا أنه يحاول جاهداً إيجاد مخرج لهذا التخلف. فالداعية عمرو خالد مثلاً من ضمن ما عزاه من أسباب للتخلف هو البطالة التي قد تصل إلى ٣٠٪ في العالم العربي. ويعزو ذلك إلى التعليم الذي لا يلبي مطالب السوق وإلى عدم وجود مشروعات قومية كبيرة تمتص هذه البطالة وإلى قلة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي ستوفر الكثير من المنتجات ببعض الجهد والمبادرة وما إليها من أسباب كضعف التجارة البينية بين الدول الإسلامية. لذلك نجده يحاول إيجاد صفات معاكسة لأسباب التخلف للخروج منه. فمن هذه الصفات مثلاً قوله بأن العزة لا تكون إلا بالمبادرة ذات الإرادة العظيمة. والإرادة لا تكون إلا بإيمان شديد بفكرة ما مع أمل كبير في تحقيقها. ومتى ما تكونت الإرادة العظيمة وتوافرت الإمكانيات النفسية والمادية فإن النجاح أكيد بإذن الله إن تغيرت نفوس الناس وبرامج التعليم، وهكذا من محاولات وكأنها ترمي باللوم على عموم أفراد المجتمع دون التركيز بالدرجة الأولى على الأنظمة الحاكمة. ولعله معذور فهو يحاول تلافي الاضطدام مع الحكومات ليتمكن من التحرك في مساحة أكبر للوصول لأكبر عدد من الناس.

وفي الوقت ذاته، فهناك من الباحثين من يحاول التوجه مباشرة إلى أصل المشكل بنقد النظام الحاكم من جذره. فمن أهم النظريات وأقواها لدى الإسلاميين ما بدأ ينتشر بين كثير من الباحثين من أن السبب الرئيس للوهن هو سياسي بالدرجة الأولى ويكمن في طريقة الوصول للحكم ومن ثم في تداوله، ومن أمثلة ذلك كتاب عبد الله النفيسي «عندما يحكم الإسلام»، وكتاب حاكم المطيري: «الحرية أو الطوفان». وكل الذي سبق قليل من كثير من نظريات الإسلاميين التي بحثت في تخلف المسلمين.

وفي النقيض فإن عموم الباحثين غير الإسلاميين رأوا أن التخلف هو بسبب عدم فصل الدين عن الدولة، كما في الغرب. وبالطبع، فهؤلاء الباحثون يرحبون بالديمقراطية. وينبثق من هؤلاء من يركزون على أن السبب في التخلف هو غياب مفهوم المواطنة، فالعالم الإسلامي يميز بين المسلم والمسيحي كما يقولون؛ أما العالم الغربي، فإن الجميع فيه مواطن وبغض النظر عن الدين. فالعلمانيون لم يفرقوا بين الأفراد إلا بكفاءاتهم، وهذا التمييز في العالم الإسلامي أدى لضعف الإنتاجية. ومنهم من يرى أن التخلف هو بسبب التسلط في غياب الديمقراطية، وأنه بدأ مع الدولة الأموية، وأن حكام العالم الإسلامي تمكنوا من توظيف الدين لمصلحتهم. فرجال الدين الذين يحومون حول السلطان الذي استخدمهم لتوطيد دعائم حكمه سبب رئيس في التخلف لأن رجال الدين استخدموا الدين وسيلة لتكفير هذا وتكريم فم هذا وزندقة ذاك كما يفعل الجامية أو المدخلية اليوم. وبهذا تم استئصال كل من خالف الحاكم. حتى أن متقفاً عربياً (أبو يعرب المرزوقي) عزی التخلف إلى خلل في علم الكلام. فهو يرى أن الفلسفة تحولت من علم يبحث عن الحقيقة إلى علم يدافع عن عقيدة ما. فالمؤسسات بدل أن تعمل للدين تستعمل الدين. فهناك جواب ديني بدل السؤال الديني عند العالم، وهذا يقتل التقدم في التأويل لأن التأويل قد خرج عن الدين. ومنهم من يرى أن التراكمات العديدة التي تداخلت من الدين والعادات وما إليها مما لا يتوافق مع التقدم العصري جعل من الدولة جهازاً متقللاً بالبيروقراطيات التي لا تتعامل مع مشاكل الغد إلا بأفكار الأمس، أي وكأن كل دولة إسلامية عبارة عن شركة كبيرة خاسرة. ومنهم من رأى أن مشكلة المسلمين هي في تحزبهم وانقساماتهم، فما أنك الدولة العثمانية مثلاً هو محاولاتها المستمرة لإخماد الفتن التي أثارها الشيعة، وعدم تفرغهم (أي العثمانيون) لسحق أوروبا التي كان من الممكن أن تكون قد أسلمت إن أمّنت الدولة العثمانية جانبها الشرقي. وهذا الانقسام طائفي عرقي، وهناك انقسامات مذهبية، فالاجتهادات بين العلماء مثلاً أدت إلى الاختلافات المذهبية والتي ولدت الصراعات كما يقولون. وفي النقيض، فهناك من يرى أن التعددية المذهبية ثراء للأمة إن لم تتحول إلى صدام مسلح. ومن الطروحات حول تخلف المسلمين أيضاً هو دراسة شتات الوضع السياسي في العالم العربي، كما يقول بذلك محمد جابر الأنصاري. وقد عزی باحثون آخرون التخلف إلى فشل نظام التعليم والتدريب في المدارس والجامعات على غرس حب العمل بين الطلاب والطالبات باعتباره الوسيلة الأهم لاكتشاف الذات وتنمية المواهب والمهارات الفردية، هذا بالإضافة إلى فشله في غرس حب التعلم والقراءة. فالتعليم الجامعي في العالم الإسلامي وسيلة للحصول على وظيفة وليست تجربة حياتية لاكتساب المعرفة. بدليل أن الطالب في العالم العربي قد يتخرج دون حتى إتمام قراءة كتاب واحد. فإحصائيات طباعة الكتب تعكس هذا. فقد صدر في العالم العربي سنة ١٩٩٧ حوالي ٤,٠٠٠ كتاب جديد، بينما صدر في هولندا التي يعادل سكانها ٤% من سكان العالم العربي ٤٤,٠٠٠ كتاب. فأى الشعبين أكثر قراءة؟

وقليل من الباحثين يرى أن التخلف بسبب اللغة: فاللغة العربية العامية أصبحت هي اللغة التي تحمل في مضامينها التجارب المعاصرة النابعة من العامة، أما المؤسسات الاقتصادية والإعلامية والدوائر الحكومية فقد تعاملت فيها بينها باللغة الفصحى، فحدث انقطاع بين اللهجتين أدخل في مسيرة بلورة التجارب مما عرقل سير التقدم كما يقولون. ومن الباحثين من يعزو تخلف المسلمين نسبياً إلى انعدام «الفردانية individualism» في المجتمعات المسلمة. فالمجتمعات الغربية ما هي إلا انعكاس لمنظومة حقوق الأفراد التي وُضعت بطريقة تتيح للفرد تحدي المنظومة الاجتماعية السائدة، وهذا دفع الأفراد لمزيد من الاستقلالية والاعتماد على الذات، وبالتالي الانتعاش الاقتصادي والتفوق التقني إذ أن الفرد يسعى وراء مصلحته الخاصة فيكون أكثر إبداعاً لتنافس مع الآخرين، ما رفع من إنتاجية المجتمع. ومن المفكرين من أخذوا بنظرية المؤامرة: ومقالتهم الدائمة هي: «وماذا نتوقع من الأعداء غير المؤامرة علينا؟». أُلهم ضرب محمد علي باشا ليتم تفكيك مصانعه في مصر ومن ثم نقلها إلى الغرب في وقت كانت الهوة التقنية بين الغرب والعالم الإسلامي صغيرة، وأن التاريخ يعيد نفسه، فهامهم يحتلون عراق صدام حسين الذي حاول النهوض عسكرياً. ومنهم من يعزو التخلف لعوامل اقتصادية تاريخية، كالغزو التركي الذي قطع خط الحرير مع الصين التي استخدمت البوصلة بالمرور بجنوب الجزيرة العربية فماتت البصرة وبغداد اقتصادياً، فسقط العالم الإسلامي بسقوط قلبها الاقتصادي في عهد العباسيين واستمر السقوط. ومن نظريات التخلف أيضاً ما أثاره الباحثون في علم التغذية بأن شعوب دول العالم الثالث نظراً لفقرها تفتقر إلى الغذاء المناسب، إذ أنه وُجد من الأبحاث أن متوسط خلايا دماغ الطفل الغربي تزيد على متوسط خلايا دماغ الطفل في بنجلادش مثلاً بحوالي ٢٠٪، وهذا بالطبع سيؤثر على أداء البشر في المجتمعات. ومنهم من يرى أن العقلية المسلمة هي عقلية شفهية وليست تدوينية، فالعقلية التدوينية ظهرت في عصر النهضة في أوروبا، وقد كان العصر العباسي تدوينياً، إلا أن العثمانيين أرجعوا العقل المسلم إلى الشفاهة مرة أخرى. ومنهم من يسأل: هل نحن أمة نقل أم أمة عقل؟ ويصرون على أننا أمة نقل، فنحن ننقل ما كتبه الأسلاف بتقديس يصعب معه نقده، لذلك فالمسلمون ليسوا أمة عقل (كما يدعون)، فكان التخلف. ومنهم من يقول بأننا أمة تؤمن بالغيبيات، وأن هذا الإيمان بغير المحسوس أجهد البحث عن الحقيقة، فالبحث العلمي الذي محص المادة وجربها وتحداه وطوعها في الغرب، لم يتأصل في الفكر الإسلامي، فكان التخلف التقني الذي جذب معه التخلف الاقتصادي. ومنهم من يرى أن التخلف سببه القيود على الفرد في المجتمعات المحافظة التي لا تجعله مبدعاً، أما القيم والمبادئ التي يؤمن بها الفرد (كما في الغرب) فهي أقوى من أي قيود تفرض عليه، أي أن الشعوب التي تعيش تحت تقاليد متوارثة لا تستطيع التخلص من ماضيها فتدفن مواهب شبابها ويفقدون الهمة وتحبوا طاقاتهم وتقيد مواهبهم ليحل التخلف.

وهناك نظريات ساذجة لم يستطع أصحابها التعمق في فهم مجريات الأمور فكانت استنتاجاتهم سطحية دون تحليل معمق: فمن هؤلاء من يقول أن التخلف بسبب ارتفاع الكثافة السكانية. وهذا كما هو معلوم أمر مشكوك فيه إذ أن الكثافة السكانية مصدر ثراء كما وضحت بحمد الله في فصل «ابن السبيل» من كتاب «قص الحق». ومنهم من يقول أنه بسبب الحكم العسكري الفردي (كمصر جمال عبد الناصر مثلاً) والاقتصاد الموجه، وبالطبع فإن التخلف كان قبل ظهور مثل هؤلاء الحكام الذين قلدوا من سبقهم مثل محمد علي باشا، إلا أنه استفحل مع حكم العسكر. ومنهم من يقول بأنه بسبب إهدار الأموال في الأسلحة. فقد أنفقت دول العالم العربي خلال عشرة سنوات في أواخر القرن العشرين ١٣٠ مليار دولار لتصبح الأسلحة خردة في المخازن. ومنهم من يعزو

التخلف إلى عدم اهتمام العامة بالعلم وتنظيم الوقت. فالغربي يقرأ في المطار والمسلم لا يفعل ذلك مثلاً. ومنهم من يقول بأن المجتمعات المسلمة لم تأخذ بالإسلام ولا بالعلمانية، فضاغت كما يقولون. ومنهم من يسأل حيراناً: هل الإسلام دين مدني أم لا؟

إلا أن هناك نظريات قوية قد تقنع من لم يكن واعياً لها بتبنيها، ولعل من أهمها تلك التي تخوض في التمكين، لذلك سأعطي هذه النظرية عن التخلف بعض التوضيح: كما هو معلوم فإن المجتمعات البشرية مرت كما يقول المؤرخون بعدة مراحل من التطورات: فهناك عصر الصيد والرعي، ثم عصر الزراعة، ثم عصر الصناعة والآن عصر المعرفة. أو هناك العصر الحجري والعصر البرونزي، وهكذا. وهناك طرح منتشر في الغرب وقد لحظه الدكتور محمد ربيع بقوله: «هنالك الكثير من الدلائل التاريخية التي تشير بوضوح بالغ إلى أنه ليس بإمكان أي مجتمع دخول مرحلة تطور تالية وعيش حياتها كاملة بقيم ونظم ومواقف وعلاقات مرحلة سابقة». أي أن العالم الإسلامي لن يتمكن من الخروج من هذا الوهن إذا لم يغير قيمه وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين أفرادة لتشابه تلك التي في الغرب، أي أنه لازال في المرحلة الزراعية. فالدكتور محمد ربيع يقول ناقداً الوضع في العالم العربي لكل من الإسلاميين والقوميين (لإثبات المراجع أنظر فصل: قصور العقل، من كتاب «قص الحق»:

«وحيث الفكر الديني، ولا أقول الدين، يدعو إلى العودة بالمجتمع العربي من حيث القيم والنظم والمواقف القيمية والمؤسسات إلى ما كان سائداً قبل عشرات القرون في ظل حضارة الرعي والبداءة، وإن الفكر القومي جاء متأثراً بثقافة غربية تجاوزها الغرب نفسه، وكرد فعل على حركة استعمارية فقدت مقومات وجودها، فإن الفكرين الديني والقومي أصبحا جزءاً من فكر ماضوي وتاريخ قديم فقد منطقته ومرجعيته بحكم التطور المجتمعي الإنساني الحديث».

ولإثبات ذلك يضرب د. ربيع مثلاً تاريخياً على ضرورة تغير قيم المجتمع حتى تتمكن الدول العربية من الخروج من عصر الزراعة لدخول عصر الصناعة ليتأتى التمكين قائلًا:

«أما العراق فيبدو أن قربها من الجزيرة العربية وانتقال مركز الدولة الإسلامية إليها في عهد العباسيين كان سبباً في خضوعها من حيث القيم الاجتماعية والمواقف القيمية من العملية الإنتاجية لعصر البداءة وأخلاقياتها القبلية، وبالتالي أضعف قدرتها على مواصلة مسيرة التقدم».

أي أن القيم البدوية الملتصقة بعصر الصيد والرعي لم تمكن المجتمع العربي المسلم آنذاك من التجذر في العصر الزراعي الذي تطلب قيماً أخرى. ثم يضرب مثلاً آخرًا من التجارب المعاصرة مدللًا على أنه لم يستطع أي مجتمع قبلي أن يدخل عصر الصناعة رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها بعض الدول كالدول الأفريقية مثلاً باستثمار الكثير من الأموال. فبرغم كل معونات التنمية ونظرياتها، وبرغم كل جهود البنك الدولي وغيره من مؤسسات دولية، إلا أن تلك المجتمعات لم تدخل عصر الزراعة بعد، ناهيك عن دخولها عصر الصناعة أو المعرفة ٤٠. وسنأتي على نقد هذه المزاعم في فصول قادمة بإذن تعالى.

وكما تروا، فإن استثنينا ما قاله الإسلاميون بأن سبب التخلف هو الحكم بغير ما أنزل الله، فإن جميع الآراء السابقة، وغيرها كثير، (وبالذات ما هو متعلق منها بتطور المعرفة، وسيأتي توضيحه بإذن الله في فصل «المعرفة») تتداخل فيما بينها بطريقة يصعب على أي باحث عزل سبب دون آخر، لكن من الملاحظ على هذه الأسباب هو أن

التي تعزو التخلف لظاهرة جغرافية أو حدث تاريخي، وبرغم تأثيرها على واقعنا، فإن إصلاحها قد خرج من أيدينا لأنها ذات وضعية خاصة مضت قد لا تتكرر مقارنة بما هو مزمن وله مضاعفات مستمرة إلى عصرنا الحاضر. ولعلك لاحظت أن معظم أسباب التخلف تلتقي حول اتهام المسلمين بإحجامهم عن أعمال عقولهم، لهذا ظهرت الكثير من الكتابات التي تحلل الفكر الإسلامي وتنتقده في نخاعه بأنه دين يؤدي لمجتمع تقليدي لا إبداعي. فهناك شبه إجماع على أن أهم سبب لتخلف المسلمين هو جمود الإسلام كدين لأنه دفع المسلمين للإحجام عن أعمال عقولهم البشري في البحث والنقد وتسيير المجتمعات. فهناك شبه إجماع في الأوساط العلمية على أن المسلمين قوم ذو عقلية لا إبداعية ولا نقدية لأنهم ترعرعوا على تقبل الأمور دون نقدها، فهم مثلاً لا ينتقدون القرآن الكريم ولا الحديث الشريف ويسلمون لهما، فالنص عند المسلمين مقدم على العقل. وهكذا فإن عقلية المسلمين تشكلت وأصبحت قاصرة عن الإبداع. لهذا لا بد من المرور سريعاً على فئة من تلك النظريات المطروحة حول تخلف المسلمين.

من أهم هذه النظريات ما رفع لواءه محمد أركون، وهي نظرية محنة خلق القرآن الكريم: ففي العصر العباسي ظهرت فلسفة المعتزلة التي تقول بأن القرآن الكريم مخلوق وليس كلام الله العلي القدير، وقد تبنى المأمون هذه النظرة وحاول تعميمها. ويستشهد محمد أركون بأن ظهور تلك الفلسفة، برغم اصطدامها مع المذهب السني السائد، مؤشر على خصوبة الحركة الفكرية آنذاك لدرجة الخوض في ماهية القرآن الكريم مما أحدث حواراً فكرياً متحرراً في ذلك الوقت الذي كانت فيه العلوم في تقدم باهر. ولكن الذي حدث هو وقوف بعض العلماء ضد فكرة خلق القرآن الكريم وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. وبعد اقتناع الخليفة المتوكل بأن القرآن الكريم كلام الله أصدر أمراً بعدم الخوض في مثل هذه المسائل. وبهذا توقفت الحركة الفكرية لأن ولي الأمر قد قيدها (كما يزعم محمد أركون). فحُبست الحرية الفكرية وكُبت داخل إطار الشرع فتوقف العقل الإسلامي عن الجدل والبحث عن الحقيقة، وأصبح عقلاً تابعاً للشرع وبالتالي جامداً لا عقلاً متحدياً وباحثاً عن الجديد ومبدعاً. وفي هذا الإطار، فهناك نظرية أقوى وأشهر بين الباحثين العرب حول تخلف المسلمين وهي تدور أيضاً حول مبدأ التقليد والتي بلورها محمد عابد الجابري (من المغرب العربي) في كتاباته، وخلصتها أن العقلية العربية التي لم تناقش القرآن والسنة وتقبلته وتبلورت عليه من خلال علوم الدين واللغة ترعرعت بروح التقليد وأصبحت عقلية لا إبداعية ٤٢. فالعقلية العربية إذاً عقلية لا تنقد ذاتها. وقد دار كثير من الباحثين في هذا الفلك مثل برهان غليون وجورج طرابيشي برغم مخالفتهم أو حتى تصادمهم مع الجابري في كثير من الآراء.

أما المنظور الأيديولوجي، وبرغم ضياعه كمفهوم في العالم الغربي، إلا أنه كان ما اقتنع به الكثير من المفكرين في نقدهم للمنهج الإسلامي. فالتعريف المضطربة التي بلورها كل من ماركس ولينين وغرامشي وأتوسير ومائهايم للأيديولوجيا، والتي تضع الغموض والتناقض لدى كل مفكر منهم في مصطلح «أيديولوجيا» باستخدام عقله القاصر، كانت مع الأسف جواد امتطاه الكثير من درسوا العالم الإسلامي مثل العروي والبيطار وغلليون وحنفي واستخدموا عقولهم في المقارنة بين الحضارتين العلمانية والإسلامية لمحاولة إرشاد العالم الإسلامي لنفق الحضارة. إلا أن نظرية التخلف التي يقتنع بها الكثير من العامة تقول بأن المسلمين اهتموا فقط بالعلوم التي تربط الإنسان بربه (التوحيد) وتربط الإنسان بالإنسان (الفقه) وتربط الإنسان بالأشياء الملموسة إلى الحد الذي يفيد

الإنسان. أما دراسة الأعيان لذاتها، كدراسة حيوان كالوطواط مثلاً (وهو كائن لا يرى ولكنه يستوعب محيطه بسمعه مما أدى إلى اختراع الرادار) فقد اعتبرت من العلم الذي لا ينفع وأنه مضبعة للوقت الذي قد لا يثاب عليه الإنسان. وبذلك أهدرت الكثير من مجهودات المسلمين في اختصار وشرح كتب الدين بدل توجيهها في دراسات ميدانية أو معملية (استكتشافية) تدفع عجلة العلم والتقنية لدى المسلمين. وهكذا تخلف المسلمون كما يقولون. ولعل مما زاد الكثير قناعة بمسبب التخلف هو اكتساب هذا الطرح قوة على يد الأجيال التي درست في الغرب من خلال ربطه بعلم تقدم العلوم، أو علم الإبستمولوجيا epistemology. فالنخصصات العلمية والإنسانية في الغرب تستمد أفكارها في تقدمها العلمي من علم تطور العلوم. فقد كثرت الأفكار في ذلك التخصص عن أفضل الوسائل لدفع عجلة العلم قدماً إلى أن تبلورت في عدة نظريات، منها نظرية كارل بوبر Karl Popper وتلميذه إمرا لاكاتوش Imre Lakatos من جهة، ونظريات توماس كون Thomas Kuhn من جهة أخرى. فبرغم وجود اختلافات بينهم إلا أنهم يشتركون في الفكرة الأساسية باعتماد العقل البشري ولا شيء غيره. وسأوضح اختلافاتي معها في فصل «المعرفة» في كتاب «قص الحق» بإذن الله، ولكن سأستخدم هنا أفكار بوبر بإيجاز في العنوان القادم.

وأخيراً بقي لنا علم التنمية. فلا بد من المرور سريعاً على هذا العلم الذي يحاول معالجة التخلف باستخدام العقل فأقول: لأن العالم الغربي الذي حكم بعقله انتهى بفئات كبيرة من المجتمعات إلى الفقر والجهل والمرض والذي ازداد سوءاً مع العولمة، فقد ظهر علم «التنمية» الذي تبنته الأمم المتحدة ليعالج هذه المآسي. وكأي علم آخر في العالم الغربي، فقد ظهر لعلم التنمية هذا أدوات وطرق تحليل ونظريات، وكل هذا بالطبع باستخدام العقل البشري. ويعد هذا العلم الآن أهم وأقوى توجه يوضح سبب تخلف سكان العالم الثالث عموماً، ومن بينهم المسلمون، ومن ثم يضع العلاج لهذا التخلف. وقد وضحت هذا في فصل «الفصل والوصل» في كتاب «قص الحق» بحمد الله، ولكن لغرض التوضيح لابد من إعطاء نبذة قصيرة عن علم التنمية حتى تتسنى لكم المتابعة.

يتلخص طرح علم التنمية في أن مشكل العالم الثالث يكمن في عدم استثمار مجتمعاته في الفرد بتمكينه، وذلك بتوسيع دائرة خياراته لأنه هو (أي الفرد) محور تركيز جهود التنمية. فالفرد في العالم الثالث لا مشاركة له في أي قرار وبالذات السياسي. فهو بذلك مهضوم الحقوق، وبهذا فهو لا إبداعي وغير منتج. أي أن العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان هي من أهم ركائز تقدم أي أمة. فحقوق الإنسان تولد الفرص للفرد بالحركة، ومتى ما تحرك أنجز وأنتج. وعلى هذا فإن فقر التنمية الإنسانية أشد وطأة من الفقر المادي لأنه يحد من قدرات الأفراد والمجتمعات على الاستخدام الأمثل لمواردهم الإنسانية والمادية. وفي هذا الإطار تأتي المطالبة بالتساوي في الحقوق بين أفراد المجتمع، ومن ضمنها التساوي بين الرجل والمرأة. فدور المرأة في العالم العربي كما يقولون قد انحسر في الإنجاب، فأكثر من نصف النساء في العالم العربي لايزنن أميآت، وأن معدل وفيات الأمهات أثناء فترة الولادة هو ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية، وأربعة أضعاف معدلها في شرق آسيا. وهذه كلها مؤشرات على عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية كالنصويت والانتخاب بين المرأة والرجل. لذلك كانت الاستفادة من المرأة في العالم العربي هي الأقل في العالم لعدم تساوي فرص العمل، ولهذا سيعاني الكل في المجتمع بتعطل نصفه، وما هذا إلا مثال واحد. وبالطبع فإن هذا الهضم للحقوق قد ساهم في زيادة الفقر في العالم العربي، كما يقولون. فهناك مواطن عربي واحد يعيش على دخل يقل عن دولارين يومياً من بين خمسة مواطنين. هذا بالإضافة إلى ضعف الرعاية الصحية

والتعليم. لذلك فإن من أولويات التنمية الاستثمار في حرية الفرد وتعليمه. فالقصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية. وفي هذا الإطار لابد من محاربة المحاباة في المجتمعات لأنها تحجب المبادرات وتحرم البشر من الجدارة والإبداع. فالحرمان واللامساواة في القدرات والفرص قد تكون أكثر وبالاً من الفقر. فلا مخرج للأمم المتخلفة إلا بتوسيع خيارات أفرادها ليتمكنوا من الحركة والإنتاج كما يقولون.

وستلاحظ بإذن الله في كتاب «قص الحق» وفي الصفحات القادمة من هذه المقالة، أن الأفكار التي ينادي بها علماء التنمية تنطلق من المنظومة الغربية للحقوق، فهي تطالب بتطبيق الديمقراطية الغربية، فهي إذاً وبطريقة غير مباشرة تتلافى الشريعة وبالتالي لن تأخذ منها كينبوع للأفكار التنموية. فعلماء التنمية لم يعترفوا بالإسلام كطريق للتنمية حتى بمجرد النظر إليه، بل أخذوا مما توصلت إليه عقولهم من أبحاثهم وتجاربهم كما وضحت في كتاب «قص الحق» بحمد الله، وبينت أن المفاهيم التنموية ما هي إلا محاولات لخدمة الرأسمالية. فهي أفكار، وبرغم أنها نبيلة (كالمساواة) إلا أنها وضعت لتنفذ داخل الإطار الرأسمالي. أي أنها تحاول إسعاف الرأسمالية. فهي بذلك تدعم استمرارية النظام الرأسمالي العالمي الحديث وذلك بمحاولة علاج خلله الجذري الذي يفرز الفقر باستمرار. وإن رأيت بإذنه تعالى كيف هو التمكين في الإسلام في كتاب «قص الحق»، عندها ستتمكن من المقارنة ومن نقد علم التنمية والاقتصاد في العالم الغربي.

الاشكالية الأولى: منهجية التفكير

بالنسبة للاشكالية الأولى فسأختصرها جداً. وسبب الاختصار هو أنني وضحت اشكالية منهجية التفكير في رسالة كنت قد كتبتها تحت عنوان: «نقض نقد عمارة الأرض». فقد ظهر نقد لكتاب «عمارة الأرض» في جريدة «القدس العربي» اللندنية في ١٩ أغسطس ٢٠١٠ في ثلاث حلقات، ثم رددت على النقد في تلك الرسالة التي وضعت فيها توضيحاً لعلم تطور العلوم ودراسة المدينة الإسلامية. وبإذن الله ستجدون الرسالة في صفحتي في أكاديميا إديو تحت عنوان: «نقض النقد». فليت كل باحث لم يقرأ في علم تطور العلوم (إبستمولوجي epistemology) أن يقرأها هنالك لأهميتها.

لقد وضعت، كما ذكرت، في آخر هذه المقالة (صفحة ٤٧) آراء الزميلات والزملاء حول نقدي للتخلف. فإن نظرنا للرأي الذي وضعه الزميل الأول مثلاً سنلاحظ أنه قال أن هناك مستويات للتخلف وأنه لا يمكن حصرها في سبب واحد! هذا التفكير وما شابهه يريك أن الناقد مثقف جداً، لكن لأنه لم يدرس على ما يبدو، والله أعلم، علم تطور العلوم فلن يقتنع بإرجاع السبب لسبب واحد، بل سيربط التخلف بالمظاهر التي يراها. عندها إن أردنا الخروج من التخلف فمن أين سنبدأ؟ لن نستطيع أن نبدأ بقوة من نقطة ما، بل قوانا ستتوزع على كل المستويات التي ستتضارب إنجازاتها. وللتوضيح أقول:

حتى نتمكن من حل إشكالية ما كالتخلف، لابد لنا من بداية لنعرف من أين نبدأ. وإن اقتنعنا أن لكل اشكالية مسببات وأن لهذه المسببات والتي هي أيضاً إشكاليات مسببات أخرى، عندها سنرى الأمور وكأنها سلسلة من المسببات والتي لابد في الغالب وأن تنتهي بمسبب واحد هو الذي يوجد الاشكاليات التي ستظهر كمسببات

لإشكاليات أخرى، وهكذا. لأضرب مثلاً عن الصحة. إن القول بأن سبب التدهور الصحي منسوب إلى عدم كفاءة الأطباء وإلى سوء مباني المستشفيات وإلى ضعف الكادر التدريسي في كليات الطب وهكذا من أسباب، لن يمكننا أبداً حل الإشكالية لأن الجهود المبذولة لحل جميع الإشكاليات شبه مستحيلة وبالذات إن كان المتوفر لحلها محدود جداً. ثم إن قلنا أن سوء الصحة هو بسبب الفقر الذي أوجد كل هذه الإشكاليات، فنحن لـ نوجد نقطة نستطيع التغيير منها لأن الفقر ليس مسبباً لتدني المستوى الصحي فقط، بل لآفات أخرى كثيرة تعم المجتمع. أي أننا عزلنا الصحة من إطاره الأكبر دون علاج الإطار الأكبر، لذا فلن يأتي الحل لأننا في وسط كلنا حللنا أحد مشاكله (كمشكلة الصحة مثلاً) زادت المشكلة مع ازدياد الفقر. وهكذا يستمر الجدل بين الباحثين دون تحديد طريق للخروج من الإشكالية. هذه من أهم إشكاليات الباحثين في العالم العربي. المعظم يخوض في كل شيء دونما تركيز، فتزيع الأبصار عن رؤية الطريق الذي قد يوصل لحل الإشكالية فلا يُطرق.

أي أننا إن اتفقنا أن هناك نقطة محددة للانطلاق فمن أين نبدأ؟ للإجابة لابد من الاستعانة بعلم تطور العلوم. ففي مسألة التخلف في الرسالة أول هذه المقالة التي نقدتها، قال الباحث أن الفرق بيننا وبين الشعوب المتحضرة يكمن

«.. في السلوك والممارسة التي تشكلت وترسخت عبر سنين من التربية والثقافة في مجتمعاتنا العربية. عند تحليل سلوك الناس في الدول المتقدمة تجد أن الغالبية يتبعون المبادئ التالية في حياتهم وهي:

(١) الأخلاق كمبدأ أساسي؛ (٢) الاستقامة؛ (٣) المسؤولية؛ (٤) احترام القانون والنظام؛ (٥) احترام حقوق باقي المواطنين؛ (٦) حب العمل؛ (٧) حب الاستثمار والادخار؛ (٨) السعي للتفوق والأعمال الخارقة؛ (٩) الدقة...».

إن نظرنا لجميع ما سبق من مسببات سنلاحظ أنها ليست إشكاليات جذرية، بل هي إفرازات لإشكاليات أعمق. فالناس لا يحترمون القانون مثلاً لأنه قانون أحياناً غير منطقي وظالم، كما أنه يطبق على البعض ويستثنى منه البعض الآخر. فلماذا يحترمونه؟ وإن نظرت لعدم حبهم للعمل، فهو لأن معظمهم يعملون كأجراء. فالأنظمة والقوانين الحالية تؤدي باستمرار إلى احتكار الموارد للبعض من المتنفذين. فترفع الأسعار في كل شيء بطريقة لا تعكس ندرتها الحقيقية، بل تعكس تسلط النظام الذي أوجد هذه الندرة الوهمية. وأفضل مثال لهذا هو الأراضي. فهي ملك للدولة وتقطعها لمن تشاء كما هو معلوم. وهذا الاحتكار، حتى وإن كانت الدولة عادلة في التوزيع، أصبح للأرض قيمة برغم توافرها في كل مكان. لكن إن طبقنا مقصود الحقوق فإن للناس إحياء الأرض، وهذا تضمحل الندرة النسبية للأراضي، فحتى تلك التي في موضع استراتيجي سينخفض سعرها. وإن طبق الإحياء على المعادن أيضاً، وكان لمن حازها أو استخرجها حق ملكيتها، عندها سينتشر الناس في الأرض بانتشار الموارد، وتقل أهمية المدن الكبرى، وهذا تنخفض أسعار الأراضي، وهكذا من تفاصيل حقوقية تتظافر لتخفيض سعر الأرض. وتفاصيل حقوقية أخرى في التعاملات المالية والحق في الوصول لكل أنواع الخيرات والحق في العمل دونما تراخيص، كلها تؤدي إلى ازدياد نسبة عدد الملاك في المجتمع. وهذا مهم جداً. فإن كانت نسبة عدد الملاك في المجتمع الشيوعي مثلاً عشرة في المئة، وفي مجتمع رأسمالي خمسين في المئة، فهي مع تطبيق الشريعة قد ترتفع إلى أكثر من تسعين في المئة. عندها ولأن عدد الملاك مرتفع، ما يعني أن معظم المنشآت الإنتاجية هي ملك لمن يعملون فيها سنلاحظ أنهم عند عملهم سيحترمون كل ما هو متعلق بعملهم سواءً إتقان الأداء باحترام مواعيد العمل أو إتقان

جودة المنتج لزيادة الربح أو حسن معاملة الزبائن لكسبهم مرة أخرى. وهكذا من إرتقاء في التعامل والأداء ما يغير تدريجياً العادات والأعراف عند الناس فتتغير سلوكياتهم، ناهيك عن بهجتهم في حياتهم لأنهم يعملون لأنفسهم، فالكسب يأتي لهم باستمرار ولا يذهب لغيرهم. وكل هذا بسبب تغير الحقوق.

مثال آخر: إن معظم من يعملون الآن من موظفين مأجورين هم يعملون في وظائف لا يهونونها. فالأنظمة الحالية تدفعهم إلى مضامير لا يحبونها أبداً بدءاً من دخولهم الجامعة. ولأنهم لا يحبون ما يعملون فيه، نجدهم دائماً منزعجين ما يؤثر على سلوكياتهم سلباً. أما مع تطبيق الشريعة، ولأنها تفتح أبواب التمكين للجميع، ولأنه لا حدود بين الدول، فإن مساحة الرقعة التي للفرد الحق التنقل فيها ساشعة جداً، وأنواع المعادن التي له الحق الأخذ منها كثيرة جداً، والجغرافيات التي له الحق العمل فيها لا حصر لها. فعمرو مثلاً قد يسافر للسودان للعمل في الرعي لأنه يهوى تربية الأنعام في المراعي التي لا حصر لها حتى وإن كان الجو حاراً. وبكراً قد يسافر إلى الأردن لأنه لا يكل من العمل في منجم للفوسفات والذي هو بحاجة لأيدي عاملة لنقص الأيدي العاملة هنالك، إذ لا بطالة أبداً مع تطبيق الشريعة بسبب فتح أبواب التمكين، فيعمل فيها شريكاً وليس أجيراً فيحتمل المشقة مقابل الربح الوفير. وهؤلاء أصدقاء قد يحبون تكسير الأحجار في المناطق الباردة فيذهبون لجبال جنوب شرق تركيا لأخذ الحجارة وصقلها ويبيعها فينتهجون بالربح الوفير. وأولئك قد يستمتعون بالإبداع في الإنتاج فيجتمعون معاً أو قد يجمعهم رجل مقتدر ويعملون معاً لإنتاج مكيف صحراوي متطور بتقنية جديدة (وجميع هذا مفصل في كتاب «قص الحق»). أي أن ما ورد في الرسالة من لوم الناس على التخلف ليس هو سبب التخلف ولكنه إفراز لسبب أعمق يترابط بالحقوق. ولكن ما علاقة هذا بعلم تطور العلوم؟

إن قرأت ما كتبه في مقالة «نقض النقد» عن علم تطور العلوم، ستلاحظ أننا في علاجنا للتخلف لرنهجه المنهج العلمي السليم، فكل ما قرأته يضع التخلف في سلة من المسببات بعد رصد مظاهر التخلف. أي أننا قمنا بالرصد observationism أولاً ثم التنظير. وهذه المدرسة أو العقيدة العلمية لا تزال وللأسف منتشرة بين الكثير من العلماء حتى اليوم وهي التي بدأها الفيلسوف فرانسيس بيكون. فهو يرى أن هناك الكثير من النظريات والخرافات والأوهام في ذهن الباحث بسبب تعليمه أو تقاليد مجتمعه أو دينية ما تضع عليه فرصة إنجاز بحث متميز. ومتى ما تمكن الباحث من تنقية ذهنه من هذه الشوائب، عندها يقترب الباحث من الطبيعة التي لن تضلله وعندها يستطيع قراءة الطبيعة دون تشويه. وهكذا يتمكن البشر من إيجاد علم جديد يخلص البشرية بقوة العلم من البؤس والفقر كما يعتقد. فكما يرى بيكون، فإن كل ما على الباحث فعله هو ملاحظة الأشياء أو رصدها بصبر لفهمها وتدوين ملاحظاته بدقة وعناية دون الاكترات لتراتنه وخلفياته. أي أن الملاحظات والمشاهدات تأتي أولاً وتوثق ثم توضع النظريات لتفسيرها. أي أن ما يقوله بيكون باختصار: الرصد الخالص النقي هو الصالح، أما التأملات والنظريات فهي غير ذلك. إلا أن هذا التوجه أصيب بصدمة شديدة من جاليليو. فجاليليو، والذي يعتبره الكثير من الغربيين مؤسس العلم التجريبي الحديث، سلك فرضية معاكسة كما هو معلوم. فالأرض هي التي تدور بالنسبة للشمس. وهذه الفرضية لرن يكن لجاليليو وضعها بالرصد، بل بالحدس والتخمين، أي أنها من نسج خيال جاليليو، وكذا نظرية نيوتن والتي صمدت لسنين بعد وفاته برغم عدم توفر الأجهزة التي تقيس مدى صحة نظريته في حياته.

أي أن هناك توجه آخر غير الذي دعى إليه بيكون؛ توجه لا يعتمد على الرصد، بل على وضع النظريات

التي يتم التأكد من صحتها بعد وضع النظرية. وهذا التوجه هو الذي أثاره الفيلسوف النمساوي كارل بوبر Karl Popper وجعل منه نظرية في علم تطور العلوم والذي يعتبر من أقوى النظريات المعاصرة، إن لم يكن أقواها على الإطلاق كما قال الكثير. ولشرح مختصر جداً عنها أقول:

إن كلمة «قانون» غامضة بعض الشيء، فلها استخدامان كما يقول مجي Magee. فالقانون في المجتمع يصف ما يمكن للأفراد فعله وما عليهم ألا يفعلوه. أي أن القانون شيء يمكن مخالفته. فإن لم يتمكن البشر من مخالفة القانون فلا حاجة للقانون أصلاً. أما القانون الطبيعي، أي الذي يصف الطبيعة، مثل قولنا أن درجة حرارة غليان الماء هي مئة درجة مئوية، فهو قانون وصفي، ولا يمكن كسره لأنه يصف الطبيعة. فهو قانون قد وُضع في جملة مفيدة لتوضيح ما سيحدث. وقد تكون الجملة خاطئة أو تكون صحيحة أحياناً، إلا أنها لا تُكسر كقانون البشر. فماء لم يؤمر بالغليان في درجة مئة، بل هو كذلك شئنا أم أبينا. ولكن ماذا إن لم يغل الماء في درجة مئة؟ وهذا قد يحدث كما سيأتي بيانه، هنا نرى أن القانون قد كسر. أي أن هناك خلطاً قد يقع فيه الباحث بين قوانين الطبيعة وقوانين البشر لأنه إن اعتقد أن قوانين الطبيعة لا تكسر وكأنها حقائق (وهذا ما سار عليه الكثير من الباحثين)، فهو إنما يوقف عجلة النمو العلمي. كيف ذلك؟

إن البحث عن القوانين الطبيعية هو المحور الأهم للعلماء. وبرغم أن أفكار فرانسيس بيكون قد تطورت كثيراً على يد الكثير من العلماء، إلا أن روحها لازالت هي المسيطرة وهي كالأتي: إن مهمة العالم هو الرصد الحريص والقياس الدقيق للتجارب ونتائجها في المنطقة الواقعة على الحد الفاصل بين ما هو معلوم وما هو مجهول. ثم من هذه التجارب يدون الباحث النتائج التي توصل إليها، فإن ظهرت نفس النتائج أو نتائج مشابهة مع باحثين آخرين، وإن كانت هذه النتائج ذات مضمون يعتد به، عندها ستظهر ملامح عامة لفرضية جديدة، وبهذا تتراكم الفرضيات لتظهر في عبارة علمية تحقق جميع الحقائق العلمية المعروفة. عندها سيقوم العالم أو العلماء بالتأكد من صحة هذه الجملة أو العبارة العلمية من خلال المزيد من الأدلة أو التجارب، فإن ثبتت صحة الجملة الفرضية فعندها يُقال أن هناك قانوناً طبيعياً جديداً قد تمت إضافته للقوانين السابقة، وبهذا يكون العلماء قد دفعوا عالم الجهل للخلف. ولقد عرفت هذه الطريقة بالإستقراء induction، أو ما هو معروف بالنظرية التقليدية للبحث العلمي. أي أن الرصد أو الإستقراء هو وسيلة لإضافة الحقائق التي تتراكم ليزداد العلم على حساب نقصان الجهل.

هنا تأتي أهمية كارل بوبر، لقد لفت النظر إلى أهمية أن تكون النظريات من نسج الخيال دون التقيد بالرصد إن أريد للعلم أن يتطور، وقد كان هذا بلفت النظر إلى إنعدام التناظر المنطقي بين الإثبات verification والتخطئة (التكذيب) falsification، أو بين التأكد والنقد كما في المثال الآتي المشهور:

كما هو معلوم فإن لون البجع أبيض، فإن رصدنا البجع لفترة طويلة جداً، ومهما كان عدد البجعات التي نرصدها، فلن نستطيع الإستنتاج والقول بأن جميع البجعات ذات لون أبيض. لكن إن ظهرت بجعة واحدة غير بيضاء نستطيع الإستنتاج والقول بأن جميع البجع ليسوا بيض. وبهذه الطريقة المنطقية، فإن العبارات العلمية التجريبية برغم أنها عبارات لا يمكن إثباتها، يمكن تخطئتها. أي أن القوانين العلمية أو العبارات العملية قابلة للنقد وليس للإثبات. وهذا قلب للمفاهيم أرجو الإلتفات إليه لأهميته. ففي الواقع العملي باستطاعة أي عالم التشكيك في

صحة عبارة علمية ما، وذلك بأن البجعة السوداء كانت بالخطأ قد رصدت لبعدها عن الباحث، أو لأنها سوداء قد لا يتم اعتبارها من فصيلة البجع، بل طائراً آخر. أي أننا نستطيع أن نرفض قبول صحة أي عبارة علمية دون أن نناقض أنفسنا. لنضرب مثلاً على ذلك: لنفترض جدلاً بأننا جميعاً مقتنعون بأن القول بأن الماء يغلي في درجة مئة مئوية هو قانون علمي أو عبارة علمية. فمهما غلينا الماء وتبخر في درجة مئة فإن هذا لا يثبت القانون. لكن إن حاولنا تخطئة القانون ولو لمرة واحدة، أي حاولنا كسره بغلي الماء في ظروف مختلفة حتى لا يغلي الماء في درجة مئة، فإن هذه الإستراتيجية تجعلنا ن فكر ملياً في البحث عن وضع جديد لكسر القانون، وسرعان ما نجد أن الماء لا يغلي في درجة مائة إن كان داخل قدر بخار، أو قدر الضغط (قدر محكم الإغلاق)، عندها نستطيع القول بأن الماء يغلي في درجة مائة في قدر مفتوح. أي حتى ننقذ العبارة الأولى بأن الماء يغلي في درجة مئة كان علينا كسرها، أي نقدها، فأضفنا عبارة تضيق من احتمالاته التجريبية. ثم نكرر الشيء نفسه مرة أخرى بتحدي العبارة الثانية، أي بإيجاد أوضاع لتخطئة العبارة الثانية. وهكذا قد تخطر علينا فكرة غلي الماء في مناطق مرتفعة كرؤوس الجبال. عندها تتطور العبارة لتكون: إن الماء يغلي في درجة مئة في قدر مفتوح عند الضغط الجوي لمستوى سطح البحر. ثم نحاول تخطئة العبارة الثالثة وهكذا يتقدم العلم. فالذي حدث هو أننا عندما حاولنا تخطئة العبارة الأولى بغلي الماء في قدر مغلق كنا قد وقعنا على اكتشاف مهم وبحاجة لعبارة أو نظرية أخرى أكثر دقة من الأولى، أي كان لابد علينا أن نصيغ نظرية أعمق. فالنظرية الجديدة برغم أنها قد تكون خاطئة إلا أنها أكثر فائدة مما سبقها من نظريات. أما إن حاولنا إثبات نظرية أن الماء يغلي في درجة مئة، فمهما حاولنا من تكرار للغلي فلن يثبت ذلك شيئاً، ناهيك عن أن العلم لم يتقدم إلا إن حدثت صدفة، بإرادة الله عز وجل، أثناء محاولة إثبات حقيقة علمية ووقع عالم ما على وضع مختلف فلاحظ شيئاً مختلفاً ثم لفت أنظار باقي العلماء، وفي هذه الحالة برغم أن العلم تقدم إلا أن هذه الإستراتيجية ستؤدي لنمو بطيء للعلم. لذلك فإن معظم الاكتشافات العلمية كانت صدفة كالبنسلين مثلاً.

أي أن العلم يتطور مع محاولة حل المشاكل بوضع نظرية ثم بمحاولة تخطئة النظريات التي ستؤدي لنظريات جديدة، وليس إيجاد نظريات بالكثير الكثير من الرصد والملاحظات. وهذه المحاولات للتخطئة بحاجة لخيال خصب يفوق أو يتعدى حدود المعرفة المتاحة. فكما يقول بوبر بأنه كلما كانت النظرية أقوى bolder بمعنى أنها غريبة أو شاذة أو شاطحة أو أدق أو أعنف فهي إذاً ذات مضمون علمي أكبر. المر تكن نظرية نيوتن في وقته شاذة؟ وكذلك فكرة دوران الأرض حول الشمس للأوروبيين كما قال جاليليو؟ وفي الوقت ذاته، ولأن النظرية أقوى أو أدق فهي قابلة للنقد أو الدحض بسرعة، أي للتخطئة. فقد نقدت نظرية نيوتن ولكن بعد عقود.

وهنا شرط مهم جداً لواضع النظرية، وهو أن يكون متمكناً من التخصص. فلن يستطيع كل من كتب وفكر من إيجاد نظرية تدفع العلم. وهذا يأتي من طرح السؤال: ماذا نفهم عن النظرية أو المشكلة التي نحاول حلها؟ فالإجابة كما يراها بوبر تكمن في محاولة حل المشكلة سواءً كانت المشكلة نظرية بحثة أو عملية بحثة من مشكلات التجريب. فمن المحاولة الأولى سنفشل، وبالفشل مرات ومرات نبدأ في تفهم جذور المشكلة وحدودها. فالمشكلة صعبة، ومحاولة حلها يعني ازدياد خبرتنا. وهكذا وبعد سلسلة طويلة من الفشل، والمحاولات غير المقبولة، نصبح خبراء في المشكلة أكثر من الآخرين لدرجة أنه إن حاول أي شخص وضع حل للمشكلة، أي وضع نظرية جديدة، فإما أن يكون حلاً من الحلول التي حاولنا تجربتها ولم تنجح (وعندها نستطيع أن نشرح له لماذا

سيفشل الحل)، أو أنه حل جديد، وعندها سندرك وبسرعة ما إذا كان هذا الحل الجديد مؤهلاً لاجتياز العقبات أو التجارب أو الإستقراءات التي نعرفها عن المشكلة بسبب الفشل المتكرر الذي أوجد الخبرة.

إن رفض الإستقراء يؤدي لإشكالية أخرى: كيف نميز بين ما هو علمي وما هو غير علمي في أي نشاط بحثي إن نحن رفضنا الإستقراء التجريبي أو الإحصائي ونحوهما من أدوات المعرفة. أي كيف يمكننا رسم الخط الفاصل بين العلم وغيره. بالنسبة للإستقراءيين، فإن العلماء عادة ما يبحثون عن عبارات أو حقائق علمية تحتمل أكبر قدر ممكن من الصحة وبالتالي من الاحتمالات التفسيرية للظواهر. هنا ينتقد ذلك بوبر قائلاً بأن أي غبي باستطاعته أن يضع العديد من العبارات الصحيحة أو التي تحتمل الكثير من الصحة إلا أنها عبارات ذات فائدة علمية دنيا. فعلى سبيل المثال: العبارة التالية صحيحة ولا تحتمل الخطأ: سوف يسقط المطر من السماء. أو بشكل أكثر ضيقاً: ستسقط الأمطار في الجزائر في مايو. أما إن حاولنا وضع العبارة السابقة في وضع أكثر هشاشة بحيث يمكن تخطئتها عندها ستكون العبارة ذات فحوى علمي أكبر. أي إننا إن حاولنا وضعها في إطار أضيق لتعطينا معلومات أدق فإن إمكانية دحضها refutation أمر جد وارد، وعندها ستكون عبارة مفيدة علمياً. فإن قلنا بأن السماء ستمطر في جزيرة كذا في المحيط الأطلسي في اليوم العاشر من شهر يونيو في الساعة الثانية بعد الظهر بإذن الله، فإن في هذه العبارة الدقيقة معلومات أكثر حتى وإن كانت العبارة خاطئة. كيف؟ إن أي عبارة علمية تمت تخطئتها فلا بد وأن تحوي في ثناياها بعض الصحة. وبهذا فإن نقد نظرية ما، لا يعني أبداً تخطئتها بالكامل، بل هي، أي النظرية، أداة للمزيد من المعلومات الأدق. أي أننا قد نحصل أحياناً على معلومات صحيحة من نظريات قابلة للتخطئة أكثر من نظرية صحيحة إلا أنها ضحلة. لنفترض أن الوقت الآن هو الساعة الثانية عشر إلا دقيقة واحدة قبل الظهر، فإن العبارة القائلة: إن الوقت الآن هو الساعة الثانية عشر ظهراً، هي عبارة خاطئة، إلا أنها أقرب للصحة من العبارة الآتية الصحيحة: إن الوقت الآن هو ما بين العاشرة صباحاً والرابعة بعد الظهر. فالعبارة الأولى برغم أنها مخطئة إلا أنها أقرب للصحة من العبارة الثانية الضحلة الصحيحة. وهكذا في النظريات العلمية، فالنظرية الأقرب للحقيقة برغم أنها قد تخطئ، هي الأنفع علمياً من نظريات صحيحة إلا أنها عامة وتستطيع تفسير الكثير من الظواهر المعروفة.

وبالطبع هنا سيقول أي باحث أن هذا المنطق ينطبق على العلوم البحتة وليس العلوم الإنسانية، فأجيب: هذا هو المنتشر بين الباحثين، لكن بوبر وضع توصيفاً آخر وليس هذا مكان شرحه، بل لابد من الرجوع إلى مقالة «نقض النقد» للتوضيح هنالك. ومن جهة أخرى، فلا يعني شرحي لما ذهب إليه بوبر أنني أوافق على الدوام أو في كل فكرة. لا، فكما سيأتي بإذن الله في فصل «المعرفة» في كتاب «قص الحق»، فإن ما أتت به الشريعة مثل قوله صلى الله عليه وسلم: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له)، وبرغم أن القول ليس قانوناً فيزيائياً كما في العلوم البحتة، إلا أنه في مرتبة أعلى في صحته من نظرية في الفيزياء سيثبت خطأها يوماً ما لأنه مبدأ أتى من الرسول صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى. هنا بالطبع سيرفض الكثير هذا الموقف بأنه ديني وليس علمي. لهذا كتبت كتاب «قص الحق» لأثبت الآتي: مع تطبيق مقصودة الحقوق سيكون المجتمع البشري مركباً بطريقة لا تفرز الأمراض التي تعالجها النظريات المعاصرة، بل سيكون مركباً بطريقة توجد مجتمعات تحيا حياة طيبة. لأضرب الآن مثلاً واحداً لعدة عبارات تحتمل الكثير من الدحض وبإمكان أي منكم محاولة دحضها. فإن حاول ونجح، فقد وضع

نظرية جديدة عن التخلف، وإن لم ينجح ففي هذا درس علمي يغلق باباً كنا نعتقد أنه سبب للتخلف وهو ليس كذلك. وإن صمدت العبارات ولم يتمكن أحد من دحضها عندها قد نتأكد أنها تصف مسببات التخلف ونعمل على جذ التخلف. والعبارات مثلاً هي:

«إن موارد الأرض التي وضعها الله المعطي الوهاب الوهاب الرزاق الكريم الجواد أكثر من أن تنضب حتى وإن تضاعف سكان الأرض أضعاف أضعاف تعددهم الحالي إن هم تخلوا عن رأسالياتهم الملوثة أو أرغموا على ذلك. وهذا مثبت حالياً بعد دحض نظرية مالتاس. لذا، فإن تخلت البشرية عن الرأسالية وإن فتحت أبواب التمكين كما تحت الشريعة بالعمل مثلاً بقوله صلى الله عليه وسلم: (الناس شركاء في ثلاث، الماء والكلاء والنار)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له)، فإن الناس سيتمكنون مالياً عندها ويغتنون ويتقاربون في الدخل لأنه لا احتكار، عندها ستستجيب الأسواق بتوفير مستهلكات ذات جودة متقاربة لتقارب الناس في القوة الشرائية، وعندها ستكون معظم المنتجات من الضروريات وقليل من الكماليات الفارحة استجابة لقوى السوق من عرض وطلب، وهذه إحدى متطلبات الإستدامة في الأرض بأقل تلويث ممكن. لكن المهم هو أن تمكين الناس من الموارد سيؤدي لتوفرها بكثرة دونها احتكار، ما سيؤدي لتصنيعها من الناس إذ أنه لا تصاريح مطلوبة لإنشاء المصانع فينتقل الناس في التصنيع والابتكار ودونما تلويث لأنهم هم من يعملون في المصانع، وليس كالمصانع الحالية التي تلوث لأن المالك لا يعمل فيها، بل يعمل بها أجراً لا يأبه لحالهم الرأسالي المالك الساكن بعيداً عن المصنع. ولأنه لا جمارك ولا حدود، سينطلق الناس للمزيد من الإبداع والإتقان لتصدير ما ينتجون. هكذا تزداد الأمة انشغالا بالتصنيع والإبداع في الإنتاج، فينحسر الفقر وتزول معظم آفات الوهن بسبب تمكن الناس. ولأن لكل العمل والإنتاج ودونها موافقات من السلطات عملاً بالحديث (لا ضرر ولا ضرار)، فإن دور الدولة سيضمحل أكثر وأكثر، فلا هرم بيروقراطي يقف عائقاً أمام الإنتاج والابداع، ولا طبقية لأنه لا متفذين، فلا كسب إلا بالإنتاج للسلع أو الخدمات، لأن كل مال يكسبه الفرد من غير إنتاج هو حرام امثالاً لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبِطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾. وهكذا بمثل هذه الحركات أو الآليات التي أتت بها الشريعة وهي كثيرة جداً، يندحر التخلف بالسير على مقصودة الحقوق وليس على أنظمة وقوانين من نسج عقول البشر. وهذا بعض مما حاول كتاب «قص الحق» إثباته».

تلحظ في العبارات السابقة أن عدداً من الجمل يمكن لأي باحث محاولة دحضها بتخطتها مثل القول بأن فتح أبواب التمكين سيوقف الاحتكار بالضرورة ما يؤدي لزيادة نسبة عدد الملاك، وهذه يمكن قياسها من حضارات مختلفة أو بفتح أبواب التمكين جزئياً لقياس صحة المقولة. ومثل نقد القول بأن زيادة نسبة عدد الملاك مع فتح أبواب التمكين سيزيد من نسبة المصانع التي يعمل بها الشركاء، وبهذا تقل المصانع الملوثة التي يملكها من لا يعملون بها، ما يقلل من التلوث لأن المتضرر الأول هم الملاك، لذلك سيحاول الملاك العاملون تلافي التلوث. وقد تنقد السابق بالقول أن الملاك قد يكونوا جهلة، لكن إن قرأت «قص الحق» ستجد أن هناك حركات ستؤدي لزيادة المعرفة بين الناس بسبب ثراء المجتمع لكثرة المنتجين إذ أن الجميع منهمك في الإنتاج إذا لا موظفي دولة يستهلكون دونها إنتاج. وهكذا تتقدم المعرفة بإذن الله.

الإشكالية الثانية: التسبب

كما هو معلوم فإن التخلف يزداد تعمقاً في أيامنا هذه، وما هذا إلا مؤشر على أن الدول الحاكمة إن لم تكن سبباً رئيساً في سبب التخلف فهي طرف فيه. لذا فالحكومات بالطبع ستحاول جاهدة دعم كل مجهود فكري بحثي لإبعاد التهمة عنها بأنها هي السبب في التخلف كي لا تفقد الحكم. فالحكام وحكوماتهم لا يمكن لهم أن يقتنعوا أنهم أساس المشكلة، بل هو التخلف الموروث بالنسبة لهم وقلة الموارد والوضع العالمي المحيط وما إلى هنالك من أسباب. فالحكومات مثلاً تدعم وتقرب الإعلاميين الذين يلومون سلوكيات الناس على التخلف. فهي تدعم كل من يلوم الناس على أنهم لا يتحملون المسؤولية كما يجب، وأنهم لا يحترمون القانون، وأنهم لا يحترمون حقوق المواطنين الآخرين، وأنهم لا يحبون العمل، وأنهم لا يسعون للتفوق ولا إلى الدقة عند أداء الواجب. وكل هذا وغيره بالطبع سيؤدي للتخلف (كما رأينا في الرسالة في أول هذه المقالة). لكن السؤال هو: لماذا نحن في العالم الإسلامي وما يسمى بالعالم الثالث بهذه الموصفات التي تسحب للتخلف؟ لماذا لا يجب الناس العمل ولا يتقنوه؟ ستكون الإجابة غالباً: هي ثقافة شعب. فقد انتشرت مؤخراً الدراسات والادعاءات أن الثقافة هي المسبب. ولكن السؤال يظل قائماً وهو: كيف تبلورت هذه الثقافة؟

لأن الحكومات تريد إبعاد شبهة التخلف عنها فهي لا تقف عائقاً أمام من ينتقدون سياسات المؤسسات الحكومية وممارساتها كنفذ أداء وزارة التربة أو الزراعة. فقد يأتي في السودان، وهي بلد زراعي، من ينتقد أداء واستراتيجيات وزارة الزراعة، أو قد يأتي مهندس نفط وينتقد أداء شركة أرامكو، وهي الشركة المنتجة للنفط في السعودية، وقد يأتي من ينتقد وزارة الصناعة في مصر. كل هذا مقبول من الحكومات لأن هذا يعني استبدال وزير بآخر، أو سياسة بأخرى، ولكن لا يعني أبداً فقدان الحكم للسلطات أو للصلاحيات. فالحكومات لن ترض أبداً عن أي محاولة لإظهار أن المسبب للتخلف هو استحواذ الدول على الصلاحيات التي ترسم الحقوق للجميع. فليس للشباب الحق مثلاً في استخراج المعادن إلا بموافقات الحكومات، وليس لمجموعة من الشباب الحق في استحداث مصنع إلا بالتصاريح، وليس للفقراء إحياء أراض للسكنى إلا بعد شرائها بأضعاف أضعاف دخلهم السنوي، وهكذا من مئات الآليات التمكينية (أو «الحركيات» كما أسميها في كتاب «قص الحق») التي تمنعها السلطات. فالكلمة مقتنعة أن هذه الحقوق ممنوعة وأنها بيد الدولة لتنظيمها وإلا انتشرت الفوضى. فهذه البرامج التلفازية كالتي يعرضها عمرو خالد أو طارق السويدان أو أحمد الشقيري أو من تبع نهجهم والتي تلوم كل شيء إلا منظومة الحقوق، فهي إنما هي برامج تعمق التخلف ذلك أنها تساهم في إبعاد أنظارنا عن أصل المشكلة، فيزداد الإنفاق على النهوض بالناس دون المساس بالأصل من خلال البرامج التثقيفية والدعوية والدورات التدريبية و و و. وبمثل هذه البرامج قد يتأثر البعض ويتغيرون للأفضل، لكن مقابل كل تغيير إيجابي سيولد ألف خطأ سلبي لأن النظام الحقوقي الذي لا يُمكن الناس لم يتغير. لتتأكد مما أقول لاحظ أنه مع كل هذا الحقن للوعي بين الجمهور بكل أدوات التواصل الاجتماعي التي تصل إلى عشرات الملايين في أيامنا هذه إلا أن التخلف يزداد عمقاً يوماً بعد يوم. لماذا؟

باختصار لأننا لم نضع يدنا على سبب التخلف، فالدول تُسبب الإشكالية لتذهب في جميع الاتجاهات إلا الحقوق. ولنتأكد من هذا لننظر إلى علم التنمية، فهو علم مختص بإيجاد المعرفة للخروج من التخلف.

التنمية: ترقيع أم استعباد؟

يعتقد الكثير أن سبب التخلف هو الفقر. فهم يقولون بأن الفقر يؤدي للضعف والمرض، وعندها لن يتمكن الإنسان من العمل، وبهذا يزداد فقره. ولكن لماذا لا يذهب الفقير للطبيب؟ لأنه لا يملك المال. ومن جهة أخرى، لماذا لا تساعد الدولة على الخروج من المرض ببناء المستشفيات مثلاً؟ والإجابة هي: لأنها لا تملك المال أيضاً. ولكن من أين تأتي الدولة بالمال؟ بالطبع من الضرائب على المنتجات. ولكن المنتجات قليلة بسبب فقر الناس وقلة إنتاجهم. أي أن مشكلة ما مثل المرض ستؤدي إلى ثنائية مثل الضعف ثم إلى ثالثة مثل قلة الإنتاج ورابعة، وهكذا نجد أنفسنا في دائرة لا نتمكن من الخروج منها إلا بالعودة للفقر كمسبب للتخلف. وبإمكانك أخي وأخي القارئ أن تفكر في دائرة أخرى تبدأ بشيء آخر وتنتهي بالحاجة للمال. مثلاً: لماذا يهمل الطالب في دراسته؟ لأنه لا يحب الدرس. ولماذا لا يحب الدرس؟ لأن من وضع المنهج لم يدرك حدود إمكانيات الطالب أولاً، ولأن الطالب لا يجد ما يحفزه على الاجتهاد للتخرج للعمل لانتشار البطالة ثانياً. ولماذا لم يدرك المؤلف إمكانيات الطالب؟ لأنه موظف غير مؤهل، وقد لا يكثر نظراً لقلته دخله. ولماذا الموظف غير مؤهل؟ لأنه لم يتلق التعليم الكافي لعدم توفر المال. ولماذا دخله قليل ولا يكثر؟ لأن سلم الرواتب متدني بسبب قلة المال في الدولة. ولماذا المال قليل في الدولة؟ لكثرة الرشاوي وقلة الإنتاجية للشعب. ولماذا البطالة بين الشباب؟ لعدم وجود الوظائف. ولماذا لا تتوافر الوظائف؟ لعدم وجود المال للاستثمار. وهكذا تنتهي الدائرة بالفقر. وهكذا يقتنع الكثير بأن التخلف هو بسبب الفقر. وهذا بالطبع غير صحيح.

وإن أمعنا التفكير في التخلف لوجدنا أن الآفات كثيرة كما وضحتها في فصل «قصور العقل» من كتاب «قص الحق». فهناك أنظمة الحكم الجائرة التي تضع الأشخاص في المناصب لقرابتهم لا لكفاءتهم، وهناك قلة الإنتاجية للسكان بسبب الكسل وانعدام الحوافز، وهناك الفاسدون والفاسقون الذين وصلوا للمناصب، وهناك المرتشون والكسالى والمنافقون والانتهازيون من المسؤولين، وهناك البطالة وقلة المصانع والمعامل والمزارع، وهناك عدم توفر المهارات لدى من أراد العمل وقلة الأجور، وهناك سوء الإدارة وانعدام الثقة وعدم التعاون والتكافل بين الأفراد، وهناك قلة المواد الخام. وما هذا إلا نقطة في بحر من التخلف. فكيف يمكن لنا الخروج من هذا التخلف؟ وهل وقف الإسلام حقاً أمام التنمية التي تزيل التخلف كما يقال؟

وبالإضافة للفقر فهناك من يرى أن أسباب التخلف هي الجهل والمرض. أي وكأننا إن قدمنا لشعب متخلف الكتاب والدواء والمال فسيغير حاله. وبالطبع فإن هذا غير صحيح. فالمسألة أكبر من ذلك. فمن أهم من بحث وكتب في أسباب تخلف دول العالم الثالث باحث الماني اسمه شوماخر Schumacher. فقد وضع كتاباً تحدث في بعض فصوله عن العالم الثالث وأحدث هذا الكتاب ضجة في الغرب ومن ثم تبعه الكثير من الباحثين. فما قاله في كتابه: إن مشكلة شعوب العالم الثالث ليست في فقرها وقلة مواردها أو عدم توفر البنية الأساسية بها، ولكن المشكلة هي في جهلها. فيقول موضحاً: لتتصور أننا زرنا مصنعاً حديثاً. فعندما نتجول فيه وخلال تعقيداته المذهلة فلن نستطيع أن نمتلك أنفسنا من التعجب، ثم نسأل أنفسنا: كيف تمكن الفكر الإنساني من إنشاء هذه المنشآت؟ ما هو الكم من العلم والمكتشفات والاختراعات والخبرات التي تجسدت في هذه الأجهزة والمعدات؟ والجواب بالطبع هو: إن المصنع لم ينبع من فكر شخص واحد، ولكنه تطور عبر الزمن. فقد بدأ بداية بسيطة، ثم أضيفت إليه

إضافات، وعدلت تعديلات، وبالتدريج، ومن خلال التحسينات عبر عشرات السنين وصل إلى ما هو عليه الآن من تطور ودقة. ولكن ما نراه من ذلك المصنع اليوم ماثلاً أمام أعيننا لا يوضح لنا كل ما مر به المصنع من تطور واحتياجات، فهذا مخفي. أي أن ما نراه من المصنع هو كراس الجبل الجليدي. فالجبل الجليدي مكون من جزئين: جزء فوق الماء يراه الجميع وهو الأصغر، وجزء مخفي تحت الماء لا يُرى ويحمل ما هو فوق الماء. وبالنسبة للمصنع، فالذي لا نراه في زيارتنا هذه أعظم بكثير من المصنع القائم أمام أعيننا. فنحن لا نرى التجارب التي مرت بها المصانع الأخرى والتي استفاد منها هذا المصنع، ولا نرى العلماء والمبتكرات وراء هذه التعقيدات، ولا نرى أولئك الذين ماتوا نتيجة أخطاء التصميم في المصانع الأخرى والتي ساهمت في تطوير هذا المصنع. ولن نرى بالتأكيد الخلفية التعليمية الكبيرة لأولئك الذين صنعوا هذا المصنع ابتداءً من المرحلة الابتدائية وانتهاءً بمراكز الأبحاث التي بدونها لم يكن ليوجد هذا المصنع. أي أن الزائر للمصنع لا يرى إلا رأس الجبل الجليدي، ولا يرى القاعدة. فهناك عشرات من أمثال هذا المصنع من مؤسسات لا نراها في المجتمع الغربي، والتي من غيرها لما نتج هذا المصنع. وإذا لم تتمكن شعوب ما يسمى بالعالم الثالث من إيجاد العشرات من مثل هذه المؤسسات التي تدعم وجود المصنع، فلن يعمل هذا المصنع بكفاءة إن تم نقله إلى دول العالم الثالث. وإذا أنشئ فسيكون جسماً غريباً دخيلاً على المجتمع الذي استورده كتلة جاهزة وبناه. وسيعتمد المصنع في تشغيله على الأيدي الخارجية. وبناءً على نظرية شوماخر، فإن هذا هو حالنا اليوم في العالم الإسلامي، فقد كان اهتمامنا هو التركيز على رأس الجبل الجليدي. أي أننا بنينا الظاهر وهو الطريق المرصوف والمطار الفخم وشبكات التصريف والملاعب ومحطات الإرسال، ونسينا المخفي وهو الذي يبني هذا الظاهر ويجعله مستمراً ونامياً. فعندما نزور الغرب ونرى المنشآت نعتقد أننا سنلحق بهم بمجرد بناء ما بنوه بأموالنا. ولعل في دبي مثال صارخ. أي أننا نحاول وضع رأس الجبل الجليدي، وهو الظاهر فوق سطح الماء. وبدون القاعدة الكبرى المخفية التي تحمل الرأس قد يغرق هذا الرأس، ولكن بعد زمن. ألم تر الكثير من المؤسسات والمصانع التي بنيت ولم تنتج كما يجب؟

فما هو إذاً هذا الشيء الخفي أو قاعدة الجبل الجليدي الذي يدعم الظاهر، أي يدعم رأس الجبل الجليدي؟ يقول شوماخر بأنها ثلاث دعائم هي: التعليم والتنظيم والتهديب. فالتطور لا يبدأ بالمنشآت، ولكن بالناس وتعليمهم وتنظيمهم وتهذيبهم. فالتعليم معروف للجميع، والتنظيم هو أداة ليتفاهم أفراد المجتمع فيما بينهم ويزيد إنتاجهم، أما التهديب فهو زرع روح الإخلاص والمبادرة للعمل. وبدون هذه الدعائم الثلاث فلن تقف أمة مهما كانت مواردها ومهما اغتنت، وكلما زاد غناها زاد دلال شعبها ليصبح عالة على الشعوب الأخرى كما في دول الخليج النفطية. وخير مثال لأهمية هذه الدعائم الثلاث هو ما حدث في الدول التي دُمرت بعد الحروب العالمية كاليابان وألمانيا. فهذه الشعوب كانت تتمتع بدرجة عالية من التعليم والتنظيم والتهديب قبل الحرب. وعندما دمرت جميع منشآتها أثناء الحرب وقفت بعدها وأعادت بناء نفسها في فترة قصيرة جداً، وبطريقة أفضل مما كانت عليه قبل الحرب. وما كان هذا إلا لأن الذي دُمر وتهشم أثناء الحرب هو رأس الجبل الجليدي الظاهر لنا، وليس القاعدة التي لا نراها. بل وقد ازدادت هذه القاعدة صلابة أثناء الحرب وبالذات التهديب والتنظيم بين أفراد المجتمع. ولهذا نهضت هذه الشعوب مرة أخرى وبشكل أفضل. وهذا هو السر في أن التطور والازدهار لا يقفز ببناء المنشآت، ولكنه ينمو تدريجياً بنمو الدعائم الثلاث. وهذه، كما يقول شوماخر، هي المشكلة الرئيسة في دول العالم الثالث التي تسعى للتطور والازدهار. إنها تعتقد أن التطور يمكن جلبه من مجتمعات أخرى، أو إيجادها بالمال،

أو التخطيط له تخطيطاً شاملاً، فهم يعتقدون أن التطور يقفز بالبناء والتشييد! والذي اقترحه شوماخر هو أن التطور نتاج نمو تحت ظروف مستتبة في إطار ثابت معلوم للكل، فهو لا يقفز ولكنه ينمو بنمو الدعائم الثلاث.

إذا أدركت أختي وأخي القارئ مغزى السابق ستدرك عمق المسألة وطول المشوار الذي ينتظر دول الشعوب الجاهلة. ففي كل يوم تزيد المسافة بيننا وبين تلك الدول الصناعية. فلا تغتر بوجود تلفاز أو حاسوب بمنزلك أو سيارتك، وحسبنا الله ونعم الوكيل. إن البلدان التي تستورد محطات أرضية وتشتري أقماراً صناعية لن تدخل عصر الفضاء، كما أن الدول التي تشتري الأسلحة لن تكون في عداد الدول العسكرية لأنها ستحتاج لقطع الغيار من الدول المنتجة التي قد تكون عدوة لها مستقبلاً، وستحتاج إلى موظف الأسرار الفنية، وهكذا من احتياجات تضع الدول المستهلكة تحت سيطرة الدول المنتجة. وبعد دفع الكثير من الأموال لشرائها ومن ثم تدريب أفراد الدول المتخلفة لاستخدامها تكتشف تلك الدول بأن الدولة الصانعة قد أنتجت ما هو أحدث وأقوى منها، وإلا لما تخلصت منها! وهكذا تكون التبعية.

إن هذا الطرح لشوماخر أثر في الكثير من المفكرين وانبثقت منه مدارس فكرية وبالذات في علم التنمية كما سيأتي بإذن الله، فظهرت توجهات تنادي بتعليم الفقراء لزيادة التنمية، وأخرى تطالب بضبط الإنفاق الحكومي ليأتي الاتزان المالي ليزدهر الاستثمار، وثالثة تندد بالاستبداد السياسي وانعدام الحرية للأفراد كمسبب للتخلف. وهكذا فإن معظم، إن لم تكن جميع التوجهات، تتفق على ضرورة تمكين أفراد المجتمع بإعطائهم حقوقهم حتى يخرجوا من التخلف. إلا أن كل هذه التوجهات تحاول التأقلم مع النظام الرأسمالي كإطار. أي محاولة تمكين الناس ضمن العقلانية البشرية التي أنتجت الأنظمة والقوانين، أي محاولة تمكين الناس ضمن القيود البشرية. وهذا هو لب المشكل في التخلف بالنسبة لي. فشوماخر ومن مثله من علماء يرون أن التنمية لن تكون إلا بالتعليم والتنظيم والتهديب وما شابهها من أدوات التمكين ولكن ضمن المنظومة البشرية السائدة للحقوق. وأنا لا أرى أن هذه الدعائم أو ما شابهها سبباً جذرياً للخروج من التخلف، برغم أنها أدت لازدهار العالم الغربي. فنحن والعالم أجمع سنكون أشد ازدهاراً إن نحن قصصنا الحقوق كما أراد الله العليم الحكيم. لذلك سأفرض طرح شوماخر وما شابهه من طروحات تنموية لأنها في محصلتها تثبت للعقلانية البشرية القاصرة في إدارة المجتمعات التي ستؤدي للتلوث البيئي والفساد لا محالة، أنها حكم بغير ما أنزل الله. وبرغم عمق طرح علماء التنمية في الإطار الرأسمالي إلا أنه ليس الأعمق كما وضحت في كتاب «قص الحق» بحمده تعالى. فماذا أراد لنا الإسلام للخروج من هذا التخلف؟

لماذا بحثت في التخلف؟

لقد بدأت رحلتي في التفكير في التخلف مع هزيمة سنة ١٩٦٧؛ كنت طفلاً في الثالثة عشر. كنت أرى سواد وجوه جميع الناس وبالذات أبي الذي كان ظابطاً في القوات المسلحة. لقد تألم الجميع من الهزيمة الكاسحة. وسبب الأثر هو التفاجؤ بعكس ما هو متوقع. فالإعلام حينها مع محطات «صوت العرب» و «هنا القاهرة» وما شابه من أبواق لجمال عبد الناصر وشخصيته الكرزمية الجاذبة لكل قومي آنذاك، جعلت الجميع يقتنع أن العرب سيرمون إسرائيل في البحر خلال أيام. كانت طبول الحرب تدق يومياً. فما هي إلا مسألة وقت لنا حتى نرميهم في

البحر. كنا جميعاً ننتظر نهاية بني صهيون. لذا تفاجأ الجميع من الهزيمة التي فاقت كل التوقعات. فقد توسعت إسرائيل واحتلت الضفة الغربية والقدس الشريف والجولان وسيناء. ومع عظم الهزيمة استفحل السؤال المؤلم لأن النكسة كانت مؤلمة جداً: لماذا هذه الهزيمة؟ فكانت الإجابات تدور حول فشل التكتيكات العسكرية أو المناورات السياسية أو أو أو، أي أنها كانت جميعاً تبتعد عن لب المشكل، أي تبتعد عن أن المجتمعات المسلمة مجتمعات هزيلة وسيستحيل عليها الانتصار على كيان منظم منتج كإسرائيل آنذاك. بقيت الهزيمة تلاحقني بسؤال هو: لماذا نحن ضعفاء؟ لماذا المسلمون متخلفون في كل مجال؟ لقد فشلنا مثلاً في الجزيرة العربية في معظم المجالات إلا إبداع الفقهاء في حث الناس على العبادات وحسن معاملة الآخرين وما شابه من مواظب دينية مع نتيجة مؤلمة تفعل عكس ما يدعون إليه. تناقض عجيب!!! فبرغم كثرة الدعاة والمساجد في دول الخليج مثلاً إلا أن الفساد المالي شر مستطير. لقد توقف العالم الإسلامي والعربي بالذات عن مشاركة باقي شعوب العالم في الإسهام في المنجزات الحضارية. يا له من تخلف!!!

ثم بدأت التفكير مبدئياً كباحث في السؤال عن التخلف في صيف عام ١٩٧٤م عندما زرت إنجلترا لدراسة اللغة لأتفاجأ كطالب مبتدئ في تخصص العمارة بالفارق العمراني الهائل بين العالمين الإسلامي والغربي. فكنت أسأل مختاراً: من أين أتوا بكل هذه الأموال لبناء كل هذه المنشآت وهذا الإتقان؟ حيرة قاتلة بالذات لي الذي ولدت وعشت طفولتي بالطائف بالحجاز التي لم يكن بها إلا شارع واحد معبد (مسفلت) فقط. من أين أتوا بالعمل والمواد لبناء كل هذه السكك الحديدية وهذه الأسوار التي تمتد لعشرات الكيلو مترات لتصد أمواج البحار؟ فكنت أجب: إنه الاستعمار والسرقة لأموال الآخرين. ثم سافرت مرة أخرى بعدها بسنتين للعمل هنالك صيفاً كطالب متدرب في مكتب هندسي لأرى كيف يتقنون إنتاجاتهم. فازداد الأمل لهذا التخلف. وكان التفسير الذي يظهر أمامي جلياً هو أنه الدين الذي يخرر الشعوب. وما زاد هذا الشعور هو نقاشي المستمر مع من كنت أسكن عندها. فهي امرأة مسيحية تحب دينها وتسعى لنشره. أخذتني للكنيسة للصلاة معها ولم أمانع، ولكن بالطبع دوننا أدنى قناعة. ثم عندما ذهبت للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٨ في MIT تعقدت فعلاً بين ما رأيته من فارق فكري ومالي وتسهيلي مقارنة مع جامعتي التي تخرجت منها في السعودية. هكذا ازدادت الحيرة. ثم في صيف ١٩٨٠م (١٤٠٠هـ) بدأت التفرغ للبحث جدياً في مسألة التخلف العمراني عندما بدأت مرحلة الدكتوراه بقراءة الكتب الإسلامية عن العمران لعلي أجد جواباً لهذا التضاد بين إتقان تلك المباني الإسلامية وبين واقعنا المهلهل. وبالتدريج خلال سنوات تأكدت أن التخلف ليس بسبب الإسلام، بل هو بسببنا الذين لم نطبقه برغم ادعاء بعض الدول أنها إسلامية. فالشريعة لم تطبق في أهم التعاملات منذ بدأ العصر الأموي. هكذا ازدادت قناعة بضرورة استمراره في هذا المضمار. فعندما زرت تونس مثلاً لدراسة المدينة العتيقة رأيت شباب تونس في المقاهي جلوساً يلعبون الطاولة ويشربون الشاي أو فقط ينظرون إلى المارة دون ما إنتاج لساعات وهم فقراء. وكنت أقرانهم بمن في الجامعة التي أدرس بها (MIT) وأسأل: «لماذا لا يتحركون؟ لماذا لا يعملون وينتجون؟ ألا يريدون إصلاح حالهم؟ ألا يريدون زيادة دخلهم؟». والإجابة باختصار: إن الأبواب موصدة أمامهم. وهذا بالطبع ينطبق على العالم الإسلامي كله. ولكن لماذا أبواب العمل موصدة؟ أعتقد أنه سبحانه وتعالى هداني للإجابة على هذا السؤال. وبالإمكان تلخيصه في عبارة واحدة هي: «إن عدم تطبيق الشريعة هو سبب التخلف، وذلك لأن تطبيقها سيؤدي إلى التمكين والذي يؤدي للمبادرة التي تحرر المجتمعات من الاستعباد الذي تفرضه الرأسمالية أو الاشتراكية

ليزدهر المجتمع دون تلوث بيئي وانحلال خلقي». وهذا هو المهم: كيف نوجد ازدهاراً إنسانياً دون فساد. وهذا هو موضوع كتاب «قص الحق».

ثم بعد الحصول على الدكتوراه سُجن اثنان من إخوتي وابن أخي أيضاً كسجناء رأي، واختفوا تماماً لحوالي ثلاث سنوات لا نعلم عنهم شيئاً تماماً. لكن بحمد الله توسط لي الأمير سلطان بن سلمان سلمه الله في هذه المسألة وتم إطلاقهم. لكن ماذا عن غيري الذين لا يعرفون أميراً مثلي؟ هذه الحادثة آمنتنا جداً كأسرة وبالذات والدتي رحمها الله التي أرهقها سجن ابنيها وحفيدها. هذه الحادثة، وحزن وأنين والدتي التي أحبها، جعلتني أفكر في أحقية الدولة في سجن كل من لم ينتقدهم. فبحثت في الحقوق عن علاقة الدولة بالأفراد ومدى حق الدولة في التسلط ضد مواطنيها. فالرسول صلى الله عليه وسلم وبرغم أن المنافقين تكلموا في زوجته، أي في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، إلا أنه لم يسجن أحداً أبداً. كانت الدولة الإسلامية آنذاك أحوج ما تكون لبناء السجون لكثرة من يعادونها في الخارج ومن ينافقونها في الداخل. فبرغم أنه صلوات ربي وسلامه عليه كان يعرف المنافقين فرداً فرداً، إلا أنه لا أثر لبناء أي سجن في عهده صلوات ربي وسلامه عليه. هكذا ازدادت تفكيراً في مسببات هذا التخلف الفكري. هكذا ولأكثر من عشرين سنة كنت أعمل في صمت، لا لأنتقم، بل لعلي أساهم في إخراج أمتي من التخلف.

المبادرة

نحن الآن في مجتمع لا يبادر إلى فعل شيء. فإن فكرنا مثلاً في بناء مصنع أو تنظيف مدينة أو تحرير أرض مغتصبة، نجد أنها جميعاً بحاجة إلى مبادرات. ولكن هل السبب في انعدام المبادرة هو الناس؟ لا، إنهم تعودوا على ذلك لأن النظام المجتمعي أقلمهم عليه. ولكن لماذا؟ إن الإجابة بالنسبة لي واضحة الآن. إنه بسبب تغير مقبوضة الحقوق. فكراً معي أختي وأخي: إن أردت فعل أي شيء لتحسين حالك مالياً أو لرفع شأن أمتك فلا شيء ستحتاج؛ لنقل بأنك تريد فتح محل بيع أو منجرة لصنع الأثاث أو مصنع للطائرات أو حتى مفاعل نووي لتوليد الطاقة، فستحتاج إلى ثلاثة عناصر رئيسة هي: أولاً: الموارد سواءً كانت مالية أو مكانية: فالموارد المالية هي لشراء ما تحتاجه من أعيان كأدوات النجارة أو اللحام أو المكاتب أو أجهزة الحاسب الآلي ونحوها. والموارد المكانية هي أماكن لتضع فيها هذه الأعيان كبقالة أو ورشة أو مستودع. ثانياً: التصاريح والتراخيص ونحوها من موافقات من الدولة حتى لا يعترضك أحد. وثالثاً: المعرفة كالخبرة وأسرار الصنعة حتى لا تنتج منتجاً يرفضه الناس لارتفاع سعره أو رداءة جودته. وهذه الثلاثة في أيامنا هذه صعبة المنال، لذلك تجد الناس لا يبادرون. فالموارد سواءً كانت مالية أو مكانية قليلة بين الناس، بل هي في أيدي الأثرياء والمستفيدين وليس عموم الناس. وأما التصاريح فقد تكون أكثرهم صعوبة في بعض الدول ولن تأتي إلا بعد المرور على عشرات المسؤولين والدوائر الحكومية وبالذات إن كان المشروع كبيراً كاستحداث مصنع مثلاً. وأما الخبرة فهي محصورة بين من ورثوا الصنعة وبين من تعلموها في معاهد علمية لأنهم يملكون المال وبين من ثابروا وخاطروا للمرة الأولى لتعلم أسرار الصنعة وهم قلة.

وبالطبع فإن هذه العناصر الثلاثة (الموارد والموافقات والمعرفة) متداخلة بطريقة يصعب علينا فصلها في مجتمعاتنا الرأسمالية. فقد تقول مثلاً بأن المال يأتي بكل شيء. فهو سيأتي بالتصاريح برشوة المسؤولين مثلاً، وسيأتي

بالمعرفة باستئجار من عمل في مصنع آخر، وسيأتي بالموارد من أجهزة وأما كن. وهذا صحيح في أيامنا هذه لأننا نعيش في مجتمعات رأسمالية. ففي مجتمعات اشتراكية قد لا يكفي المال للحصول على التصاريح، بل العلاقات مع ذوي السلطة أحياناً. ولأن المال أصبح كل شيء، فقد اقترنت المبادرات بأصحاب رؤوس الأموال. فتجد أن رجال الأعمال الذين يملكون المال ينتقلون من مشروع لآخر لأنهم يملكون مفاتيح المبادرة. فلديهم المال ويستطيعون الحصول على التصاريح وبإمكانهم استئجار من يعرف أسرار المهنة. أما من يملكون أسرار المهنة فقد لا يتمكنون من البدء في مشروع ما إلا بشق الأنفس لأنهم لا يملكون المال، وهكذا. ومن ولد فقيراً عاش فقيراً إلا من ارتشى أو جاهد بعنف وثابر باستثمار القليل الذي لديه، ليزداد رويداً رويداً في مجتمع يوصد الأبواب أمام المعدمين. فلا غرابة إذاً إن نحن رأينا الناس جلوساً في المقاهي بلا عمل لأن الأبواب موصدة ولا مفاتيح لديهم لتلك الأبواب الثلاثة. وكثرة الصد للأبواب هذه شكلت المجتمع المعاصر ليصبح خاملاً عاطلاً مهزوماً في أفراد بلا مبادرة. وجميع هذه الأمور من قفل للأبواب أو فتحها هي مسائل في الحقوق. فعندما يمنع من أراد تحويل غرفة في منزله لحنوت فإنه يفقد حقوقه، وعندما تمنع خيرات الأرض من أناس وتعطى لآخرين فقد التهمت حقوقهم. وهكذا. فماذا فعلت الشريعة مع هذه الأبواب الثلاثة (الموارد والمواقفات والمعرفة)، ومن الذي يملك مفاتيح هذه الأبواب؟ إن الشريعة لمعجزة. فقد وضعت مفاتيح هذه الأبواب الثلاثة مباشرة بين يدي من أراد العمل. فقد وضعت الموارد في أيدي من وصلوا إليها، وأتاحت لهم فرص الحركة دونما تراخيص إلا إن ثبت أن فعلهم مضر بالآخرين لتلافي التلوث، ووضعت من الحركات ما ينشر المعرفة دونما احتكار، وهكذا يعز المجتمع وينتصر. كيف؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي لب كتاب «قص الحق». ولكن هنا في هذه المقالة، لا بد لي من نقد علم التنمية، فهي علم ظن معظم الباحثين أنها وسيلة تؤدي إلى رفع التخلف.

إن نظريات التنمية ما هي إلا أفكار منبثقة عن الاتجاهات الرئيسة في علم الاقتصاد الذي أتى به العلمانيون سواءً كانت الكلاسيكية الجديدة أو الكينزية أو الاشتراكية. وهذه الاتجاهات كما وضحت في فصل «الفصل والوصل» تعود إلى النظرة التنويرية التي تدعي الحيادية في القيم وترتكز على الاستهلاك والثروة كمصدر للسعادة البشرية، والأهم هو تركيزها على دور الدولة. لقد ظهر «علم التنمية» أو «development» بعد طغيان الرأسمالية وبعد ظهور الاستعباد المادي بين من يملكون ومن لا يملكون. وكانت مهمة هذا العلم هي حل مشكلات الفارق الطبقي. فالاعتقاد المسيطر على معظم الباحثين سابقاً هو أن الفقراء أصبحوا فقراء لأنهم غير قادرين على النهوض بأنفسهم. فقد كانت النظرة الغريبة للدول الفقيرة أنها فقيرة لأن أناسها لا يستطيعون الخروج من الفقر لنقصهم الثقافي والعرقى وحتى العقلي. فالمسألة ليست اقتصادية إذاً. فقد توصلت لجنة من خبراء الأمم المتحدة سنة ١٩٥١م بأن على الدول النامية إن إرادت التحضر أن تصلح مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية لتماثل تلك التي وجدت في الدول الرأسمالية. فيقول ستالي Staley مثلاً أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا جرت على صورة الولايات المتحدة الأمريكية. فظهر تعبير «الحلقة المفرغة للفقر» في كتابات معظم المفكرين عن التنمية والتي تعني أن الفقر هو مجموعة دائرية من القوى التي تتفاعل فيما بينها حتى يبقى البلد فقيراً، ومن هذه القوى زيادة السكان وانخفاض الدخل والمدخرات وانخفاض الاستثمار وانخفاض الصادرات والنمو. «فالبلد فقير لأنه فقير» كما لخصها شابرا (للمراجع أنظر الفصل الثاني عشر من كتاب «قص الحق»).

لكن هناك من الباحثين من ينظر للبشر بالتساوي ويركز بالتالي على الظروف المحيطة بهم. فيقول إريك روس Eric Ross: إن معظم الدراسات عن جذور الفقر والتخلف لا بد وأن تقع في إحدى مجموعتين: مجموعة تعتقد أن التخلف هو لأسباب مجتمعية في طبيعتها، ولذلك فهي قابلة للتحسين بتغيير التركيب الهيكلي للمجتمع. ومجموعة ترى أن التخلف نتج عن ظروف خارج سيطرة الإنسان، إذ أن هذه الظروف مادية وجذرية أو جينية للملامح السكان المتخلفين. أي لا أمل لهؤلاء المتخلفين في التقدم وذلك لأن مجتمعاتهم ذات خصائص حضارية ونفسية وعرقية صعبة التغيير، أو لأن بيئتهم تقاوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو لأن النمو السكاني يجهد كل محاولة للخلاص من التخلف.

أي أن اللوم ألقى على الناس وليس على النظام الرأسمالي الذي فرض هذا الفارق بين الغني والفقير. لذلك أتى الحل أيضاً من منظور رأسمالي. فاستبعاد الأغنياء (سواء من الدول أو الأفراد) للفقراء أدى إلى وضع مؤثر من فقر وجهل ومرض لم يقبله الكثير من المفكرين والباحثين وبعض السياسيين. وحرار الجميع عن أسباب هذا التخلف. ولكن أيضاً ودون اللجوء لأحكام الله وباستخدام العقل البشري القاصر تبلورت الحلول التي انتهت بعلم التنمية إلى ضياع في إطار رأسمالي. كيف؟ لنبدأ بالسؤال: ما هي أهمية هذه المسألة لمقوضة الحقوق؟ إن معظم الباحثين يعتقدون أن الخلاص من الفقر لسكان الأرض والسعادة لهم لن يكون إلا بالتنمية في إطار النظام الرأسمالي لأنه نظام شديد الإنتاج. لذلك وجب علينا المرور سريعاً على علم التنمية بتوجهاتها المختلفة وتاريخها وعلاقتها بالفقر والحقوق.

أخي القارئ: نحن بحاجة لتعريف آخر غير كلمة «تنمية» للتعبير عن الزيادة الإنتاجية في المجتمع دون تدخل السلطات. لذا أقترح استخدام كلمة «نمو» والتي تعني الزيادة دون تدخل السلطات كما في القرى النائية التي لا تحكم بشرع الله. أي أن هناك فرق بين التنمية والنمو. فالنمو هو الزيادة أو التقدم التلقائي دون تدخل السلطات. أما التنمية فهي المحاولات التي تقوم بها السلطات من خلال اتخاذ القرارات وصرف الأموال التي تسعى إلى دفع المجتمع إلى النمو بناءً على خطط موضوعة. وعادة ما تكون التنمية المطلوبة مؤطرة بفترة محددة. ومن أمثلة ذلك إيجاد المدن الجديدة وشحن الطاقة إليها وبناء السدود لري ملايين الفدادين. ومثل هذه التنميات كما وضحت في كتاب «قص الحق» كانت دائماً مصحوبة بالتلوث والانحلال الخلقي أحياناً. أما النمو فقد لا يكون ظالماً للناس وقد يصحبه بعض التلوث. لكن إن كان النمو باتباع شرع الله دون تدخل خارجي فقد سميت بـ «البركة» في كتاب «قص الحق» لأنه نمو دون إفساد كما ذكرت. وكلما ازداد التعلق والتطبيق للشرعة كلما زاد النمو دون إفساد ولأجيال أكثر. فالإفساد كما وضحت في «قص الحق» هو مجموع كل من التلوث والانحلال الخلقي، والانحلال الخلقي يشمل الفقر أيضاً. ولهذا عرفت «البركة» بأنها الزيادة باتباع شرع الله دون إفساد. وقد خصصت فصلاً كاملاً للبركة لأهميتها. ولكن حتى تقتنعوا بعدم أهمية السيولة النقدية للبركة، فقد مررت في الفصل الثاني عشر من كتاب «قص الحق» على أهم مفاهيم التنمية في الفكر البشري لتوضيح الفارق بين التنمية باستخدام العقل البشري الذي لا يستغني عن السيولة النقدية ويؤدي للفساد، وبين البركة باتباع الشرعة ودون إفساد ودون الحاجة للسيولة النقدية كما تريد الرأسمالية. فتجمع المال العام بكميات كبيرة لدى جهة واحدة هي عين الفساد لأنه ببساطة إنفاق «ما ليس لك على غيرك» كما أكد فردمان.

إن التنمية عموماً، وكما يقترح الكثير من الباحثين، هي عملية تشمل معظم أوجه النشاط في الحياة، إذ أن المفترض بها أن تؤدي إلى رفاهية أفراد المجتمع. فهي بذلك تحاول بناء الإنسان وتحريه وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته، وهي أيضاً اكتشافاً لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها. ولقد وصفها أحد الباحثين باختصار شديد بأنها تغيير المجتمع للأفضل، فهي بذلك تعني النهوض بالمجتمع، وهذا لا بد وأن يعني تغيير أنماط الحياة السائدة التي ستؤدي على المدى الطويل إلى زيادة مستوى الرفاهية وتوافر الخدمات مثل العلاج والتعليم. ولكن السؤال هو: من سيقوم بذلك؟ أهي الدولة أم الناس بأنفسهم أم أنها المؤسسات الخيرية؟ إن الإجابة على هذا السؤال للكثيرين هي الدولة. حتى المسلمين الذين يلقون بمهمة التنمية على أكتاف عموم الناس يرون ضرورة تنظيم أو تدخل الدولة للقيام بذلك. فلنأخذ هذا النص مثلاً عن ضرورة التنمية للباحث عبد العزيز الحياط إذ يقول:

«... فالعناية بالزراعة وتطورها، واستخراج ما في باطن الأرض من المعادن والنفط والفحم وغيرها، واستغلال الغابات والمراعي، والإكثار من الحيوانات والاستفادة من مستخرجاتها، وإنشاء المصانع والمعامل والإكثار من المنتجات وإيجاد الأسواق لكل هذا، إنما هو تنمية للموارد الاقتصادية دعا إليها الإسلام وحث عليها واعتبرها من فروض الكفاية التي يأثم كل مسلم بتركها، ويرتفع الإثم بقيام بعضهم بعملها، وعلى الدولة أن تشجع ذلك بكل وسيلة من الوسائل الممكنة». (للمراجع أنظر كتاب «قص الحق».)

وكما حاولت أن أثبت في كتاب «قص الحق»، فإن مفاتيح التمكين كلها بأيدي الناس إن طبقت الشريعة، ولكنها لم تطبق. والسؤال هو: كيف يمكن للناس القيام بذلك إن كانت الأبواب أمامهم موصدة وإن ملكت الدولة معظم المفاتيح لهذه النشاطات؟ هل ستقوم هي بذلك؟ وإن لم تفعل فما العمل؟

يقول ستان بركي Stan Burkey إن أهم سبب لفشل محاولات التنمية هو الاعتقاد الزائف بين المسؤولين والباحثين بأن التنمية لا يمكن لها أن تتم إلا بمعاونة الدولة والمنظمات ذات المقدرة المالية والتقنية، لدرجة أن السكان أنفسهم بدؤوا بتبني هذا المعتقد وأصبحوا اتكاليين على غيرهم. فهم بذلك بانتظار المؤسسة التي ستعلمهم وتطورهم وتجلب لهم الغنى والسعادة. أي أن الاعتقاد بأن التنمية لا تكون إلا من خلال السكان أنفسهم وأنهم هم الذين سيتمكنون من معاونة أنفسهم لإحداث التغيير في مجتمعاتهم لم تكن نقطة الانطلاقة في برامج التنمية. وطريقة التفكير هذه أنتجت وسائل تنمية ذات طابع اتكالي. لهذا فإن الإجابة المتوقعة ممن يؤمنون بعلم التنمية هي أن الدولة ستقوم بذلك من خلال التنظيم والإنفاق. وسيأتي دحض التنظيم في فصل «الموافقات» في كتاب «قص الحق» بإذن الله، ولكن لتركز الآن على إنفاق الدولة: هنا تظهر الإشكالية الآتية: لأن التنمية برنامج مستقبلي فلا بد وأن يعني ظهور نوع من التنافس بين الأهداف السياسية والقيم الاجتماعية السائدة. أي القذف بالغيب من مكان بعيد جداً. (لفهم عبارة: «القذف بالغيب من مكان بعيد» أنظر الفصلين الأولين من كتاب «قص الحق». فقد تفكر دولة ما في أن تزيد من دخلها القومي بفتح أبواب السياحة أكثر. وهذا تأتي بالزوار ذوي القيم المختلفة لديارها. كما أن فكرة النهوض التنموية هذه مبنية على أفكار نهضوية لا بد وأن تكون بمهمة أيضاً. مثلاً: النهوض يعني التحسين في جميع المجالات وليس مجالاً واحداً، وهذا يعني أن التغيير للأفضل لا يعني تغييراً في مجال واحد كالصحة مثلاً وحسب، ولكنه آلية مستمرة في التغيير في جميع المجالات لتدخلها مع بعضها البعض، فهي تغيير مبني على تغيير، وهكذا باستمرار لدرجة انفلات الأمور أحياناً بحيث أن السيطرة على سرعة ونوع التغيير قد لا تكون

محمودة. فاستقطاب السياح يعني محاولة إسعادهم، وإسعادهم يعني توفير مطالبهم والتي قد لا تكون من سمات المجتمع المضيف، وهكذا. فهناك من المجتمعات من تمكن من رفع الفقر مثلاً. فالدول الآسيوية التي تدعى «بالنمور» مثل تايلندا دفعت مجتمعاتها نحو التصنيع وتمكنت من زيادة دخل الفرد. فهل نجحت ظاهرة هذه التنمية أم أنها فشلت؟ وما هي العبر؟ هذا هو محور علم التنمية.

ولأن التغيير عادة ما يكون على مستوى المجتمع والأفراد، فإن مضاعفات التغيير لا بد وأن تطرأ على الأفراد أنفسهم من حيث تفكيرهم وتفاعلهم فيما بينهم، وبهذا قد يفقد المجتمع بعض الصفات الحميدة التي تربط الأفراد فيما بينهم. أي أن التنمية قد تعني ضياع بعض القيم كما حدث في تايلندا التي لم تقاوم التجارة الجنسية لكي لا يقيد ذلك رجال الأعمال الذين يجلبون إليها رؤوس الأموال. فظهرت عمالة جديدة تعتمد في عيشها على البغاء ونمت هذه الطبقة وأضحى الجنس تجارة لها مؤازروها في أعلى مستويات الدولة. مثال آخر: لم تحارب مدينة دبي المحرمات لتحرير تجارتها وبناء المرافق التي تخدم ذلك الهدف، فارتفعت الفحشاء فيها بقدر ارتفاع المباني الشاهقة. ناهيك أن المدينة الآن ليست عربية الهوية، فمعظم سكانها من الهند ومن الفلين و... وفي هذا خطر ديمغرافي على الخليج العربي وليس هذا مكان مناقشة مخاطره السياسية.

وقد تعني التنمية أيضاً الضياع الاقتصادي كما هو حاصل في الخطط الإنمائية بمعظم دول ما يسمى بالعالم الثالث. فمن القرارات الاقتصادية الكبيرة التي كان على السياسيين اتخاذها الخيار بين الزراعة مقابل التصنيع، والتنمية الريفية مقابل التنمية المدنية، والنمو المتوازن مقابل النمو غير المتوازن، وإحلال الواردات مقابل تعزيز الصادرات، وقوى السوق مقابل التخطيط. ولضرب مثال واحد لهذه الخيارات (الزراعة مقابل الصناعة): بما أن الغالبية العظمى من السكان في الدول النامية يعيشون في الأرياف فكان لا بد من التنمية الريفية الزراعية. فكيف يمكن دعم التنمية الزراعية دون تنمية صناعية، فلا أموال هناك لدى الدولة إلا ببيع المواد الخام النادرة لديها أو التصنيع. فحتى يتمكن المزارعون من القفز بإنتاجهم عليهم الاستثمار في الأسمدة والاعتماد على المعدات. وبهذا تتراكم العمالة في الريف، فكان لا بد من إيجاد صناعات صغيرة لتمتص هذه العمالة. ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من المال. فمن أين يأتي المال إلا من الاستدانة؟

إن استئثنا الدول النفطية، فإن التوسع النقدي والاقتراض أصبحا أهم ركيزتين للاقتصاد في العالم المتخلف الذي كان الوضع فيه يزداد سوءاً سنة بعد أخرى نظراً لتسلط السياسيين الذين زاد استيرادهم للسلع الاستهلاكية من جهة، وسوء قراراتهم من جهة أخرى والذي كان على حساب الفقراء. حتى الدول النفطية، فمع انخفاض أسعار النفط لم تجد الحكومات إلا جيوب الناس لتغطية النفقات المتراكمة للدولة. كيف؟ لقد انبهر حكام العالم المتخلف بالحضارة الغربية وظنوا أنهم إن بنوا المصانع سيلحقون بالركب الغربي. وبهذا أهمل القطاع الريفي على حساب التصنيع في معظم الدول، وفي الدول النفطية أهملت مشاركات الناس في الإنتاج والخدمات وانجذب الناس للمدن وللعمل في وظائف بيروقراطية لا إنتاجية. وكما قلنا فإن الحضارة لا تقفز (تذكر شوماخر). ومع إهمال الريف والزراعة والتركيز على الصناعة التي لم تفلح مقارنة بما وصل إليه الغرب، ومع محاولة الحكومات امتصاص غضب الشعوب بدعم المواد الغذائية الضرورية، ظهر العجز في ميزانيات الدول التي زاد الاعتماد فيها على الواردات وبالتالي تقلص التصدير نسبياً. وبهذا العجز أتى التضخم الذي أثر في المزارعين سلباً لعدم تمكنهم من

المنافسة نظراً لعدم تمكنهم من الحصول على بذور وأسمدة ومعدات أفضل. هكذا تراكم التخلف من خلال البطالة لعدم تمكن المزارعين وبالتالي لم تستحدث الوظائف لامتناس النمو السكاني، وبزيادة البطالة انخفضت أجور العاملين فكانت الهجرة للمدن لتكتظ فيها المشكلات الانسانية باكتظاظ الناس غير المتمكنين في أحياء فقيرة. أما في الدول النفطية التي لم تستثمر أموالها كما يجب فقد تكدست المدن الرئيسية بمن لا ينتجون، وكأن الدولة أصبحت فندقاً ضخماً يستضيف الموظفين الذين لا ينتجون. هكذا أٌستحدثت المفاصد الاجتماعية بسبب الخروج عن مقصودة الحقوق. لقد اعتقد معظم العاملين في الدولة أن المشكل يكمن في التقنية الزراعية أو في اللا عدالة في توزيع الدخل، ولم يفكر أحد منهم في أن منظومة حقوقهم التي تفضلها الدولة كما تشاء هي أساس كل بلوى.

إن من أهم أسباب استنادة دول العالم الثالث المتخلف هو الخطط الإنمائية التي بدأت في الخمسينات من القرن الماضي. فقد ظن الحكام بأن هناك وصفة للتقدم وإن هم أخذوا بها نهضت مجتمعاتهم. فكان البحث عن أفضل هذه الوصفات والتي لا يمكن أن تبدأ إلا بقرض مالي كأى مشروع استثماري. وهكذا بدء الاقتراض والتنفيذ ببنية إدارية مستعبدة بأنماط خارجية في التفكير والاستهلاك وذات تبعية للجهات الممولة مع سوء في توزيع الثروة القومية واتباع لأنماط استهلاكية فارهة لأولي الأمر. وهكذا غرقت هذه الدول في الديون لأن وصفات التقدم لم تؤتي ثمارها. فهذا معلوم للجميع. ولعل ما فعله ماركوس في الفلبين أقوى مثال على ذلك. والأسوأ من هذا هو أن أموال هذه الديون أصبحت نقاط جذب لذوي النفوس الضعيفة الذين لا هم لهم إلا الوصول للسلطة لاستحواذ المال بدعوى الاقتراض للتنمية. أي أن هذه الاستنادات أصبحت وسائل سياسية تكفل باستمراريتها الحكام بتكوين طبقة من المسؤولين مزروعة في المجتمعات الفقيرة هدفها الاستزادة الربحية من فوائد القروض مقابل رشاي تدفعها المنظمات أو الدول المقرضة لمتخذي القرارات. هكذا تضاعفت الديون لاستمرارية الحياة الاستهلاكية لأولي الأمر وسوء الاستخدام لهذه الديون من متخذي القرارات. وبهذا بقيت تلك الدول الفقيرة تحت وطأة إعادة جدولة الديون في ظل إملاءات مسيرة لأهداف سياسية. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تقوم بدعم أو إقراض الدول ذات المواقف السياسية الحليفة لها. وبهذا أصبحت صادرات هذه الدول المقرضة لا تكفي حتى لتغطية فوائد هذه الديون لتجبر المسؤولين في تلك الدول على الارتقاء على أعتاب أبواب حكام الغرب. فالفلبين مثلاً تعيد جدولة ديونها كل فترة وأخرى لا لتسديد الديون ولكن لتسديد فوائد فوائد الديون. أي أنها قد تبقى مديونة أبد الدهر.

أما إذا لم تتم إعادة جدولة الديون ولم تتمكن الدولة من الحصول على قروض أخرى لانعدام الثقة في الدولة لعجزها عن دفع ديونها عندها يتدهور مستوى الاستهلاك بنقصان السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار ويقل الإنتاج وتتراكم البطالة ويتعطل النمو الاقتصادي ويزيد عجز ميزان المدفوعات وتنخفض قيمة سعر صرف العملة وهكذا تظهر الاضطرابات. وكل هذا أمر معروف لكل اقتصادي واع لما يجري حوله لدرجة أن ما وُصف سابقاً أصبح نمطاً اقتصادياً وقعت في شركه معظم دول ما يسمى بالعالم الثالث باستثناء الدول ذات الموارد الطبيعية الهائلة مثل دول الخليج وبعض الدول التي وصل فيها الإسلاميون للحكم مثل تركيا. ومع انخفاض أسعار النفط وقعت الدول النفطية في نفس الأنماط التخلفية اقتصادياً ولكن بإفرازات مختلفة. فالمال المفترض به أن يأتي ليغطي نفقات الأسر الحاكمة ومن حولهم من التنفيذيين ومن تحتهم من موظفين أمن واستخبارات ومباحث لم يعد كافياً أبداً، فبدأت الدول بتقليص النفقات كإلغاء بدلات الموظفين وبفرض الضرائب و و. وبهذا تجف جيوب الناس

ليتوقف الاستثمار لينتظر الجميع سعر النفط أن يرتفع، وإلا عاشوا معاً يقتاتون مما يأتيهم من أموال النفط. أي وكأن هذه الدول أصبحت دولاً اشتراكية نفطية لا دولاً إسلامية. فكل نشاط استثماري فيها ممنوع في هذه الدول إلا بتصاريح. والتصاريح تعطيل في الغالب ما يجعل الجميع ينتظر مكارم الحكام لضيق حاله. ألا ترى شعوب هذه الدول ينتظرون الأوامر الملكية والمراسيم الأميرية لعل الحاكم يمن عليهم ويعطيهم.

يقول المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: «إن الاقتصادات التي يتفشى فيها التضخم وحالات عجز الميزانية وانتشار القيود التجارية وأسعار صرف منحازة انحيازاً سيئاً وأسعار فائدة غير واقعية ودين خارجي كبير وتكرار هروب رأس المال، لا يمكن أن تنمو، ولا تنمو، نمواً سريعاً لأي فترة طويلة من الزمن». وبالطبع فهذه تؤدي لفشل البلدان في تخفيف عدد الفقراء وزيادة البطالة ونقصان كفاءة من هم على رأس العمل. فهذه الحكومات الوطنية أصبحت أسوأ من الاستعمار.

لقد فقدت الكثير من الدول النامية السيطرة على مواردها بسبب عجز الميزانية. وقد مُوّل هذا العجز بالاقتراض الزائد من المؤسسات المحلية والدول الأجنبية وبطبع المزيد من النقود، وهكذا وبسبب هذا التوسع النقدي غير الحكيم أتى التضخم. وإليك هذه القصة التي عاصرتها: لقد زرت المغرب عدة مرات في الثمانينات من القرن الماضي، وكانت هناك حملات لجمع الأموال لبناء مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء (والذي بدأ سنة ١٩٨٧م)، فقد كان الناس يُرغمون على دفع المال للمساهمة في النفقات. فإن كان الفرد موظفاً في الدولة كانت الدوائر الحكومية تقتطع جزءاً من مرتبه، أما التجار فقد كانوا يجبرون على دفع جزء من أرباحهم دعماً لبناء المسجد. وكل هذه التبرعات كانت تظهر في الإعلام وكأنها تطوعية من الناس. وفي إحدى الزيارات لوادي ضرعة لدراسة العمارة الطينية هنالك رأيت بقالة في الطريق لرجل طاعن في السن ورأيت في المحل شهادة معلقة تدل على أنه تبرع لبناء المسجد. فامتدحت له مساهته. فأجاب بأنه أرغم على التبرع. فتعجبت. فوضح لي بأن الناس أرغموا على التبرع لأنهم إن لم يفعلوا فلن يحصلوا على ترخيص مزاوله المهنة. ثم تأكدت من المسألة عندما عدت للدار البيضاء ممن يعملون في الفندق. فكانت الإجابة من الجميع بأن التبرعات الطوعية كذبة إعلامية، وأن الناس أجبروا على التبرع وأن المال المجموع فاق أضعاف أضعاف ما أنفق على بناء المسجد. فتعجبت أكثر، إلا أن عجبني زال عندما جلست بجانب سفير للمغرب في بلد عربي في طريق العودة بالطائرة والذي أخبرته عما سمعت. فأجاب بالآتي: إن التضخم زاد في المغرب جراء طبع النقود، فما كان من الملك إلا ابتكار فكرة بناء المسجد لسحب الكثير من الأموال من الناس ثم إتلافها لتخفيف السيولة تلافياً لتخفيض سعر صرف الدرهم.

وبغض النظر عن صحة هذه الرواية من السفير (إذ أنني لم أتحقق من صحتها)، وبرغم هذا التوسع في الاقتراض والإنفاق الحكومي في معظم الدول المتخلفة إلا أنه لم يشمل البنية التحتية وبالذات الريفية ولم يحظ التعليم والتدريب المهني بالدعم الذي يلبي الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية. ومن الناحية الصحية فقد ذهبت أكثر الاستثمارات إلى مستشفيات علاجية في المدن على حساب الاستثمار في الريف في الطب الوقائي الأقل تكلفة والأكثر عطاءً. وقد عانى الريف من نقصان المياه الصالحة للشرب وسوء الصرف الصحي وسوء التغذية، وما هنالك من آفات. ولذكر مثالين فقط مما تعج به كتب التنمية أقول: تصور أن ٣٪ فقط من سكان أوغندا وصلتهم الكهرباء سنة ٢٠٠٤م، وتصور أن دولة غنية كالكونغو التي تحوي الذهب واليورانيوم شعبها من أفقر الشعوب.

لقد أكد رئيس الحسابات العامة للجمعية الوطنية الباكستانية أن «الجزء الأكبر من الميزانية الإنمائية يساء استعماله واختلاسه». ومن الأمثلة على ذلك انهيار الأبنية الحكومية لعيوب في إنشائها بعد عدة سنوات من إنشائها، وتداعي الطرق بعد هبوب عاصفة واحدة، وتحول آليات السكك الحديدية إلى خردة دون أن تستعمل، وبيع الواردات إلى جهات أخرى قبل وصولها إلى الباكستان، وإعفاء أصحاب النفوذ من سداد القروض الكبيرة التي قدمتها لهم البنوك المؤممة. ويستنتج شابرا من مثل هذه الأمثلة أن «هذا المستوى الكبير من الفساد سائد لا في الباكستان فحسب، بل أيضاً في جميع البلدان الإسلامية الأخرى عملياً».

وحتى الإعانات التي تحاول الدولة من خلالها مساعدة الفقراء للوصول لتوزيع أكثر عدلاً ستفشل كما أثبتت الدراسات. فقد تمكن الأثرياء من الوصول للمواد المدعومة من الدولة بطريقة أسرع من الفقراء في المغرب مثلاً. فقد وصل سنة ١٩٨٤م إلى فقراء المغرب مثلاً فقط ١٦٪ من اعانة الأغذية المدعومة السعر من قبل الدولة، حتى المعونات الزراعية فقد وصلت لأيدي كبار المزارعين الذين ازدادت ممتلكاتهم بسبب دعم الدولة، والمنطق يسري أيضاً على الصناعات التي قامت بها الدول النامية بسبب الفساد والاستغلال. وبالطبع فإن الوضع في الدول النفطية أسوأ، فكما هو معلوم، فلأن المال كثير وجزء منه ذهب للشعب اللاهي بالملذات ولر يكترث لما تقوم به الدول، فمع تهاوي أسعار النفط ظهرت الفضائح. فلا مرافق كافية ولا مصادر للدخل من مصادر أخرى كالصناعات ولا مال من النفط إلا القليل، وهذه وصفة مثلى للقلقل لا سمح الله.

أما الإنفاق العسكري الذي يلتهم جزءاً كبيراً من الميزانية التي تذهب لجيوب المسؤولين (إذ أنه يزيد عن ثلاثين في المائة في بعض الدول الإسلامية) من خلال عقود مبالغ فيها للأسلحة، أو من خلال شراء ما لا يحتاجه العسكر، فهو أمر لا حاجة له كما وضحت في كتاب «قص الحق» إن طبقت الشريعة في الحديث عن الأمن. فقد بلغ الإنفاق العسكري في اليمن مثلاً ٣١٪ وفي عُمان ٣٨٪ وذلك سنة ١٩٨٨، ناهيك عن الدول النفطية التي لا تنشر إحصائياتها في هذا المجال بدقة. علماً أن معظم هذه النفقات هي للدفاع عن الدول فيما بينها وليس عن الدفاع عن المسلمين. فالخلافات المتفعل بين الجيران بسبب التدخل الأجنبي وصغر عقول الحكام وخوفهم على الحكم أدى لضياع ثروات الأمم بين أيدي هؤلاء الحمقى. وإن أضفت لهذا نفقات المباحث والاستخبارات والشرطة وما شابه من مؤسسات والتي ما وجدت إلا لحماية السلطات، لأيقنت أن هذه النفقات تزيد عن نصف دخل المجتمع دون مبالغة كما هي حال مصر أيام مبارك أو السيسي القذر. كما أن القروض التي تأخذها الدول الفقيرة عادة ما تكون محملة بشروط سياسية تضع الدول المقترضة في وضع يفقدها المقدرة على اتخاذ القرار الملائم لشعوبها، بالإضافة إلى ما أثبتته الأبحاث من أن المستفيد الأول من القروض هم كبار الشخصيات الحاكمة وليس العامة (أختي وأخي القارئ: لعلك لاحظت أن بعض هذه الإحصائيات قديمة. فهي من أول ما جمعت عندما قررت البدء في كتاب «قص الحق». ولر أكثر لتجديد هذه الإحصائيات لأن الكل يدرك أنها زادت سوءاً بتقادم الزمن كما وضحت في الحديث عن العوامة).

عندما تتدخل الدولة في الصناعة فهي إما أن تمتلك المصانع أو أن تشارك بامتلاك جزء منها، لذلك فهي عادة ما تدعمها بالتمويل وبالحماية الجمركية وإعفاؤها من رسوم استيراد السلع الأولية. وعادة ما تكون هذه الصناعات ذات طاقة إنتاجية كبيرة، وهو وضع طبعي لأن الدولة لا تريد أن تتحمل مشكلات المنتجين بدعم مئات أو آلاف

الصناعات الصغيرة لما في ذلك من صداع بيروقراطي. وعادة ما تُنشأ الصناعات بالقرب من المناطق المدنية وتستثمر فيها التقنيات العالية، وبهذا فإن منتجاتها ذات تكلفة مرتفعة لكثرة بيروقراطياتها وغربة تقانيتها مقارنة بأعراف تقنية الشعب، كما أن القائمين عليها عادة ما يستفيدون من استيراد مستلزمات هذه الصناعات بالتلاعب بفواتيرها أو استيراد منتجات أجنبية تحت اسمها. وهذا بالطبع سيكون على حساب المشروعات الصغيرة التي يمتلكها الأفراد والتي عادة ما تعاني من ارتفاع أسعار الصرف والواردات. ولعل ما يزيد هذه المشروعات الصغيرة ضعفاً هو أن أفرادها غير منظمين لذلك لا يتمكنون عادة من الوقوف صفاً واحداً للوصول إلى مطالبهم ضد الدولة من خلال أي ضغط سياسي. وبالتدرج تعاني هذه الصناعات الصغيرة وتضعف يوماً بعد يوم. هكذا يظهر صدع معرفي تقني واضح بين ما تدعمه الدولة وبين مستوى الناس الإنتاجي. أي أن المعرفة الإنتاجية لم تنم في المجتمع، بل جزء منها قد قفز.

لكل هذا تُجبر الدول المتخلفة لإعادة جدولة ديونها والرضوخ لشروط المقرضين بأن يتم مثلاً الاستيراد من المقرضين فقط للسلع والبرامج والخبراء. وبهذه الإملاءات والتقييدات ينعدم الفائض المحلي وتجنف رؤوس الأموال التي كان من الممكن لها أن تبدأ مشروعات منتجة وتتفاهم البطالة ويضعف تحسين الإنتاج المحلي ويزداد التخلف وتظهر الحاجة لاستيراد المزيد من السلع لتستديم التبعة لارتفاع التكلفة في مجتمع يشكو من عجز في السيولة النقدية. أي أن الدولة كالرجل السفيه في أهله: تستدين الدولة ثم يسرق المسؤولون ثم توضع الضرائب على رؤوس الناس وتدفع للبنوك الخارجية. ويزداد الانحطاط وبذلك قد يثور الناس لتأتي طبقة أخرى من الحكام ثم تأتي وصفة للإصلاح الاقتصادي وهي أيضاً من الخارج الرأسمالي. ولنا في الباكستان خير مثال. هكذا يُستعان بصندوق النقد الدولي مرة أخرى والذي يمتهم على جذب الاستثمارات الخارجية وتبني نظام اقتصادي آخر كالتوجه نحو الخصخصة أو التخفيف منها وكل هذا يعيد توزيع الحقوق بطريقة مبتكرة لا تظهر مضارها إلا بعد زمن. هكذا تدور الدائرة مرة أخرى مع ظهور حكام آخرين مستهلكين وينحدر المجتمع يوماً بعد يوم لزيادة عدد سكانه مقارنة بدخله، ومن ثم يلقي اللوم على النمو السكاني. وكل هذا بسبب محاولات التنمية التي ستفشل لا محالة لأنها لم تأت من السكان بل من الخارج، أي من أولي الأمر الذين يقررون ما على الآخرين فعله، أي أنهم يفرضون منظومات من الحقوق على السكان تشل حركاتهم. كل هذا بسبب القناعة التامة أنه لا تنمية من غير رأس مال. هكذا ظهر الفقر. أي أن الفقر باختصار ليس بسبب بلادة السكان أو سلوكياتهم الشاذة أو تركيبة مجتمعاتهم القاصرة أو أراضيهم الجذبة، بل هو بسبب تراكمات قهرية سلبتهم إرادتهم وموارد مواطنهم وفرضت عليهم قرارات فوقية من حكاهم الجهلة. لقد رُبطت الشعوب داخل قارب قبطانة أخرق. ومهما فعل هذا القبطان فلن يفلح لأنه خرج عن الصراط المستقيم.

الفقر

أي أن ما هو متوافر من حاجيات وخدمات لكل فرد في مجتمع ما مقارنة بأفراد مجتمع آخر أدى إلى ظهور كلمة إجابانية هي «الفقر». وهذا الفقر بالطبع مصاحب للجهل والمرض، وبهذا تخلفت المجتمعات وظهر علم

التنمية ليحارب الفقر. لكن لاحظ أن الفقر أصبح سمة للناس رغماً عنهم لأنهم داخل كتلة اقتصادية تمنعهم من الترحال ومن حصد الخيرات كما وضحت في فصلي «الخيرات» و «ابن السبيل» من كتاب «قص الحق». لهذا علينا أولاً أن نعرف الفقر في الإطار الرأسمالي. فما هو الفقر؟ لقد وضحته بحمد الله شرعاً في الحديث عن الزكاة في فصل «الفصل والوصل»، ولكن لهدف الاستمرار هنا لنمر على بعض تعريفات المهتمين بعلم التنمية. فكما تعلمون، فإن الخليفة العباسي هارون الرشيد لم ينعم بالنوم في ظهر صيف شديد الحر تحت هواء بارد من مكيف كهربائي كما يفعل معظمنا الآن. ومع ذلك فهو ليس فقيراً بل كان من أغنى أقوياء الأرض حينئذ. فما هو الفقر إذاً وكيف يمكن قياسه؟

لقد انتقد رهنيا Rahnema التعريف السائد للفقر بأنه فقدان المقدرة على الشراء. فهو قد ذهب إلى أن التعريف الأدق يختلف من مجتمع لآخر. فالفقر لم يكن يعرف بأنه عكس الغنى، بل قد يكون الفقر بسقوط الشخص من مكانته، أو فقدانه لعمله أو فقدانه لحماية جماعته بالطرد من قبيلته أو بتعرضه لفضيحة في شرفه أو إهانتة في العلن. كما أن فكرة الفقر على مستوى الدول هي فكرة حديثة لم تكن موجودة. إن مجرد قياس الدول بالنسبة لإنتاجها السنوي العام مقارنة بدخل الفرد فيها GNP ونعتها بأنها دولة فقيرة هي فكرة جديدة تم ابتداعها كما يقول. ففي المجتمعات غير الصناعية لم يكن الفقر سمة للدول والمجتمعات ولكن لبعض الأفراد. كما أن هذه السمة لا تعكس مقدرة شرائية فحسب ولكن تعكس وضعاً اجتماعياً. إلا أن الفقر الآن أصبح سمة توصم بها الدول أيضاً وتعكس المقدرة المالية للفرد أو المجتمع. وبهذا فإن الربط بين دخل الفرد المادي ومقدرته الشرائية اعتبرت مقياساً أساسياً للفقر. فقد وضع خط للفقر لمن يقل دخلهم عن دولار واحد يومياً في الدول غير الصناعية، أما في الدول الصناعية فقد كان الرقم في التسعينات من القرن الماضي هو ١٤,٤ دولار يومياً، وبالطبع فإن هذا الرقم يتغير مع التضخم، فقط تغير إلى دولار وربع سنة ٢٠٠٥م في الدول الفقيرة جداً، ومن دولارين إلى خمسة دولارات في الدول الأفضل حالاً.

ولأن الفقر أصبح سمة وعلّة توصف بها المجتمعات أبتكرت مؤشرات لقياس هذه العلة. فمن هذه المؤشرات مثلاً ما وضعه برنامج التنمية في الأمم المتحدة UNDP باسم مؤشر التنمية الإنساني HDI. وهذا المؤشر يعتمد على قياس ثلاثة متغيرات هي الصحة بإيجاد متوسط عمر الإنسان في مجتمع ما، والتعليم من خلال نسب المتعلمين في ذلك المجتمع، والدخل المادي للفرد بحساب الدخل القومي للدولة مقسوماً على عدد سكانه GDP.

وهناك آراء عاطفية تنادي بأن الفقر هو ابتكار الحضارة الإنسانية، فالفقر ليس امتلاك القليل من الموجودات، فسكان المجتمعات قبل الثورة الصناعية لم يمتلكوا الكثير من المصنوعات التي نعرفها اليوم وليسوا بفقراء. فيقول سهلنز Sahlines مثلاً: إن الفقر ليس امتلاك القليل من الأشياء وليس بعلاقة بين إمكانيات الإنسان وما يتطلع إليه، بل هو علاقة بين الناس، فالفقر بالنسبة له هو مكانة اجتماعية من ابتكار الحضارة الإنسانية.

سؤال آخر: إن سلمنا أن الفقر ليس بسبب العرق أو الجينات وأنه يمكن التغلب عليه بإصلاح الظروف المحيطة بالفقر فما هي مسببات الفقر الذي أدى لظهور علم التنمية؟ لقد كثرت النظريات حول هذا السؤال. فمنهم من يعزو ذلك لسوء التغذية إذ أن قلة الغذاء تؤثر على صحة الإنسان في عقله وجسده. فخلايا دماغ طفل

غربي تزيد ٢٠٪ عن خلايا طفل بنجالي. ولكن هذا النقصان لا بد له من مسببات غذائية تراكمت مع الزمن. وهناك من الباحثين من يقول بأن الفقراء أصبحوا وسيستمرون فقراء لأنهم لا يملكون التقنية الحديثة. المزارعون مثلاً لا يملكون المعدات العصرية والأسمدة والبذور الجيدة وما يحتاجونه من مواد لمكافحة الحشرات، ولعل أهم ما لا يملكونه هو المعرفة الزراعية لاستخدام هذه المتطلبات. بالإضافة لهذا فهم بحاجة لطرق المواصلات وأنظمة الري والانضمام لبعضهم البعض لتكوين جماعات للدفاع عن حقوقهم. وهناك فريق آخر من الباحثين يرى أنه مهما أعطي المزارعون من تقنية فهم لن يخرجوا من الفقر إلا إذا أتتهم الفرصة للحصول على قروض دون فوائد وأسعار مجزية لمنتجاتهم تفوق مصروفاتهم ليأتي الربح. وهناك من يقول بأن سبب الفقر هو فقدان الناس للنظرة الحدائرية للأمور، لذلك فهم يعززون الفقر إلى التركيبة الحضارية للشعوب غير الغربية بأن أفرادها أناس لا هممة ولا حافز لهم للعمل بسبب علاقاتهم الاجتماعية وتركيبتهم القبلية الاتكالية المنعوتة بالمحسوبيات. فالسكان يرفضون التغيير لأنهم تقليديون أو جهلة، فنظرتهم إلى العالم محددة لذلك لا يمكن أن يروا ميزات الحداثة. فهم لا يستثمرون ليوم غدٍ وهم لا إبداعيون. ولهذا فهم إما اتكاليون على الدولة أو هم بانتظار دعم خارجي. وقد لاحظ بعض الباحثين بأن الفقراء عادة ما يتخذون إستراتيجيات إنتاجية تقلل من مخاطر الخسارة. فهم ينتجون ما يكفيهم بالإضافة للقليل لبيعه لشراء حاجياتهم. فهم يخشون استثمار جميع ما يملكون لعائد مالي أكبر. المزارعون مثلاً يزرعون محاصيل مختلفة لتوزيع مخاطر الخسارة بدل التركيز على منتج واحد. فهم يخافون الجري وراء ربح غير مضمون حتى وإن كان مرتفعاً. وهناك من يعزو الفقر لجغرافية الدول الفقيرة. فالجفاف قد يستمر لفترات طويلة، وأما الأمطار فعندما تهطل فهي غزيرة وتحتاج العمران، وهناك التربة غير الخصبة والزلازل والبراكين، وهكذا من معطيات جغرافية وكوارث في دول العالم الثالث الذي لا تستطيع حكوماته أن تتعامل معها بكفاءة لتفشي الفساد فيها. ومن الباحثين من يعزو الفقر إلى التركيبة الاقتصادية للعالم الذي أنتج دولاً صناعية استعمرت دولاً أخرى واستنزفت خيرات شعوبها ثم زرعت حكماً ليستمر هذا الاستنزاف. وهناك من يرى أن سبب الفقر هو اعتماد الدول الفقيرة على الدول الغنية في جلب التقنية وتيسير السيولة النقدية وتوفير الأسواق للمواد الخام التي تصدرها الدول الفقيرة. وبهذا فالدول الغربية الغنية هي التي تضع الشروط والمعايير. فهي تحدد أسعار صرف العملات وشروط التبادل التجاري وتضع العراقيل أمام الدول التي لا تنصاع لها وترسم الحدود بين الدول الفقيرة حتى لا تتكامل اقتصادياً. وهناك من يرى أن حكومات وبنوك الدول الغربية تمكنت من تسيير السياسات الاقتصادية في الدول الفقيرة حتى تستمر الهيمنة الغربية وبذلك يستمر الفقر. ومن الباحثين من يرى أن الرأسمالية المتمثلة في الشركات الكبرى التي تحكمت في إنتاج المواد الخام والمصنعة وتصديرها وتسويقها والدعاية لها من خلال الرشاوي والنشاطات الاقتصادية غير الصحيحة لتحصيم المنافسة لاستمرار سيادة هذه الشركات هي التي زادت من الفقر. ولعل خير مثال لذلك ما قامت به شركة «نستلة» التي روجت للحليب الجاف للأطفال الرضع ليحل محل حليب الأم.

ومن أهم أسباب الفقر هو استغلال الفقراء. فالفقراء لعدم قدرتهم المالية لمواجهة متطلبات الحياة كزواج ابن أو شراء جهاز لجني المحصول ونحو ذلك تجدهم يضطرون للاقتراض بأرباح ربوية تنهك كاهلهم، وبهذا فلن يكون لديهم فائض مالي لاستثماره. ومنهم من لا يتمكن من سداد دينه فيفقد أرضه التي رهنها. هذا بالإضافة لما يلاقيه الفقراء من قهر في حياتهم. فما يحتاجونه من معدات زراعية أو أدوات صناعية أو مستلزمات معيشية يباع لهم بأسعار مرتفعة مقارنة بما ينتجونه من خدمات أو محاصيل. فلعدم تمكن الفقراء من تخزين محاصيلهم الزراعية

يتم استغلالهم لتباع منتجاتهم بأرخص الأسعار. ومن الباحثين من يرى أن الفقر مصير محتوم على كل شعب تفكيره لا عقلائي وتركيبته السياسية لا ديمقراطية.

وهكذا كثرت الكتب عن الفقر وأسبابه. أما أنا فأرى، كما وضحت في كتاب «قص الحق» بحمد الله، أن الفساد سواء كان ثلوثاً أو فقراً (انحلالاً خلقياً)، وسواء كان للأفراد أو للدول، ما هو إلا عقاب محتوم على كل من خرج عن شرع الله في مقصوصة الحقوق. لعلك لاحظت أن جميع هذه المؤشرات للفقر والتعليقات تعتمد على تقبل نظام الدولة المعاصرة والتي تمنع الناس من الوصول للخيرات. وبهذا ينتهي مصير الأفراد بمصير الدولة التي زاغت بسبب فساد الحكام. أي أن الفقير أصبح فقيراً بسبب تقييد يديه ومنعه من الترحال. أما مع تطبيق الشريعة فكما شرحت في كتاب «قص الحق» بتوفيق الله، فإن للفقر تعريف آخر لا يرتبط إلا بمقدرة الفرد في بيئة تعطيه كل مفاتيح التمكين.

والآن لربط بين التنمية والفقر لتتضح الصورة أكثر: إن معظمنا يعتقد بأنها متعاكسان. أي كلما زادت التنمية في مجتمع ما قل الفقر بين أفراد. فأقول: إن هذه العلاقة ليست صحيحة على الدوام. لنأخذ الهند كمثال: فالذي يحدث في الهند الآن من تقدم تقني يقابله فقر شديد يقنع الكثير بأن العلاقة بين الفقر والتنمية ليست عكسية، فزيادة التنمية لدى البعض زادت الفقر عند البعض الآخر. فهناك مثلاً مصنع لإنتاج غاز سي إف سي CFC والذي ضاعف إنتاجه ثماني مرات في التسعينات من القرن الماضي وتباع منتجاته في السوق السوداء لأنها مما يلوث البيئة كما هو معلوم. بينما شركة سوبر تريد Super Trade تستطيع جمع وتصدير أي كمية من الغاز وتحث أنظار المسؤولين المرتشين. أما العمال فلا نصيب لهم إلا الفتات على حساب ثراء الملاك والمسؤولين المرتشين. مثال آخر: لقد تمكنت كينيا في السبعينات من القرن الماضي من زيادة دخلها القومي بالاعتماد على التقنية المستوردة. فزادت المنتجات العينية والخدماتية، إلا أن عدد العاطلين عن العمل ازداد نتيجة الاعتماد على التصنيع الآلي وبهذا زاد عدد الفقراء. أي أن التنمية (كما يرى باحثون) التي تؤدي إلى ثراء البعض لا بد وأن تزيد الفقر بين البعض الآخر، ولا بد وأن تغير حياة أناس آخرين. فمثلاً، إن أخذ قرار بتحويل المناهج الدراسية من الاعتماد على الكتب إلى التقنية الرقمية للحاسب الآلي فإن صناعات الحفائب الجلدية سيتأثرون لأن الطلبة قد لا يحتاجون لهذه الحفائب، كما أن مطابع الكتب التي تعودت على طباعة آلاف الكتب الدراسية ستفقد جزءاً كبيراً من سوقها الاستهلاكية، وهكذا تزداد البطالة في صناعة وتقل في أخرى. وإن وُضع برنامج تنموي لاستحداث مزارع للسّمك فإن استهلاك اللحوم سيتأثر. وإن حُفرت أنفاق لاستحداث شبكة نقل جماعي تحت الأرض فإن أصحاب عربات نقل الأجرة سيتأثرون، وهكذا تنتقل البطالة لشريحة أخرى وتؤدي للفقر والبؤس. أي أن التنمية الاقتصادية قد تكون على حساب الأخلاق والعادات للبعض وذات فائدة مادية للبعض الآخر. فأى مسار هو الأفضل؟ ومن الملاحظ من هذه الأمثلة فإن التنمية تسحب المجتمعات لقفزات مختلفة. فالبطالة تنتشر في طبقة لتستفيد طبقة أخرى. فما هو تأثير هذه القفزات على المجتمعات؟ وهل هي الطريق الأمثل للنمو، أو بالأصح للبركة؟

لقد قام جون ديلجر John Dilger بدراسة في أندونيسيا عن التنمية. ومما قاله أن أندونيسيا بلد غني بالموارد مثل الذهب والنحاس والنفط والأخشاب والمهارات للأيدي العاملة. ومع هذا فإن شعبها فقير. لماذا؟ يقول بأن الرئيس سوهارتو قتل مليون شخص بمساعدة الأمريكيان والإنجليز بحجة أنهم شيوعيون. ثم بعد النصر فتح

أبواب الثروات أمام الغرب. فأتت الشركات واجتمعت مع ممثلي الحكومة ووضعت البنية القانونية لاستثمارات الغرب وبالتالي أقفلت الأبواب أمام الشعب الأندونيسي. وعندما قدمت القروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كان الشرط هو خصخصة الاقتصاد مع السماح للمؤسسات الغربية بالوصول لموارد أندونيسيا الخام. فاستحدثت الديون كأداة لتسيير السياسات الاقتصادية لصالح الشركات الكبرى. وعندما ترك سوهارتو الحكم كان قد سرق أكثر من خمسة عشر بليون دولار (وقد كانت فترة حكمه ٣١ سنة: من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٨). يقول الباحث: «العولمة توجد الديون، والديون توجد الخصخصة والبؤس والبطالة، فيضطر الناس لإنفاق المزيد على الخدمات». وهكذا كان على أندونيسيا في التسعينات من القرن الماضي دفع مئة مليون دولار يومياً للغرب لسداد فوائد الديون. أي أن الدين لا يمكن سداه. وفي هذا قال ستانلي فيشر (وهو أحد المتأمرين، وهو نائب المدير الإداري في صندوق النقد الدولي) عندما سئل عن الديون وإمكانية إلغائها:

«إذا طالبت (هذه الدول) بإلغاء الديون فلن تتمكن من الاستدانة ثانية. والدين هو الطريق الوحيد للحصول على القروض لشراء المنتجات والاستثمار. وهي التي توجد الدخل اللازم للسداد. إذا ففكرة شطب الديون تعتبر فكرة سيئة. فالأنظمة المالية تعمل على سداد هذه الديون».

ثم قارن هذا بما يحصل عليه العمال في أندونيسيا. فالعامل الذي يعمل اثنا عشرة ساعة كان يحصل على اثنان وسبعون بنساً. ومنهم من كان يرغم على العمل ست وثلاثين ساعة متواصلة إن كانت الأسواق تتطلب المزيد من المنتجات كما هي حال منتجات شركة جاب GAP مثلاً. فبرغم أن الشركة تضع القوانين والمعايير للمصانع لحماية العمال مثل الاشتراط بألا يعمل الأجير أكثر من ستين ساعة أسبوعياً، إلا أن هذه القوانين لا تطبق لأن الحكومات لا تحرص على هذا التطبيق جذباً لرؤوس الأموال. وإن بيع البنطال في شارع أكسفورد بلندن بثمانية جنيهات، وهذا سعر بخس، فإن نصيب العامل منه هو أربعة بنسات. أما العامل الذي يصنع حذاء يباع بمئة جنيه في لندن فسيحصل على أربعين بنساً فقط (الجنينة مئة بنس). ثم قارن هذا بمرتب رئيس شركة جاب التنفيذي والذي كان آنذاك خمسة مليون ونصف المليون دولار سنوياً. لهذا يقول جون ديلجر مستنتجاً: إن مئتي مؤسسة تسيطر على ربع الاقتصاد العالمي، فشركة جنرال موتور أكبر من الدانمارك، وشركة فورد أكبر من جنوب أفريقيا اقتصادياً. فتأمل هذه الأرقام لترى الظلم.

يقول جون بريكينز John Perkins والذي عمل كعميل في وكالة المخابرات الأمريكية CIA في كتابه «اعترافات قاتل اقتصادي» والذي نشر سنة ٢٠٠٤م بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترسل العملاء لكبار مسؤولي الدول النامية لجذبهم لفتح أبواب خيرات البلاد للشركات الأمريكية ومن ثم استثمار أموال هذه الخيرات في الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويقول بأن هذا لا أخلاقي أبداً، وأن هؤلاء المسؤولين كانوا يهددون بالنصفية إن لم يلبوا هذه المطالب، أما إن وافقوا فلهم مخصصات مالية بالإضافة إلى حمايتهم من شعوبهم لكي لا يفقدوا السلطة. أي أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت سياسة العصا والجزرة كما هو معلوم لتحقيق أهدافها الاقتصادية الامتصاصية لخيرات الشعوب. وما حدث هذا إلا لأن أبواب التمكين نقلت من الناس إلى السلطات فتوقف النمو وانعدمت البركة، عندها تيقن المسؤولون أن التقدم بحاجة لرأس مال.

ومن جهة أخرى، وكما هو معلوم وملحوظ فإن الأثرياء ومنتخذي القرارات هم الذين يحددون توجيه

مسار التنمية، وبالطبع فإن قراراتهم هذه ستصب في صالحهم أولاً. ولعل الدراسات التي قام بها الباحث كارل بولانيي Karl Polanyi تعد من أهم الدراسات التي تحاول الاعتبار من التاريخ. فهو بدراسته لتطور الأسهمالية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتحول المجتمعات إلى مجتمعات مستهلكة، يستنتج بأن هذه المجتمعات تسير لا محالة نحو «تدمير ذاتي لنفسها». ومع ظاهرة «العولمة» التي حولت الكرة الأرضية إلى سوق واحدة تفرض فيها الأسهمالية قيمها فلا بد وأن يعم التدمير الذاتي لسكان الأرض (كما يستنتج). فالعولمة ما هي إلا نظام رأسمالي أحال وتعامل مع الدول كالأفراد. وخوفاً من هذا الدمار القادم نهض البنك الدولي ووضع أهدافاً للتنمية في ستة نقاط بحلول عام ٢٠١٥م وهي: محاولة خفض نسبة الفقراء في العالم إلى النصف. ومحاولة خفض نسبة الوفيات بين المواليد والأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين على الأقل. ومحاولة تعليم جميع سكان الأرض تعليماً ابتدائياً على الأقل. وتقديم العلاج الوقائي على الأقل لجميع السكان. ومحاولة تغيير وضع المرأة في الحقوق لمساواتها بالرجل وبالذات في التعليم الابتدائي والمتوسط ووضع إستراتيجيات لتنمية مستدامة sustainable development وذلك للحفاظ على موارد الكرة الأرضية لإعادتها إلى مخزونها الطبيعي بحلول سنة ٢٠١٥م. لقد تعدينا هذا الموعد وساء الوضع أكثر وأكثر.

لقد قامت الوكالة الكندية للتنمية العالمية CIDA بدراسة أسباب فشل التنمية في العالم الثالث بعد مقابلة أكثر من مئة وخمسين باحثاً ومنظراً وممارساً لبرامج التنمية واستنتجت بأن هناك أسباباً رئيسة لهذا الفشل منها: إن التقنية المتقدمة لإحداث التنمية لا تلبى في الغالب تطلعات السكان ولا تتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بهم. ثانياً: إن التوزيع العادل للموارد المالية والإستفادة منها بين السكان مسألة وهمية. ثالثاً: إن إستراتيجيات الحكومات ومنظمات التنمية لصياغة أفكار المشروعات وتنفيذها لا تمثل تطلعات السكان ولا تعبر عن احتياجاتهم. رابعاً: إن هذه المشروعات عادة ما تغفل الجوانب الإنسانية والاجتماعية للسكان. خامساً: إن مشروعات التنمية عادة ما تكون ذات صبغة جامدة مبنية على وضع اقتصادي وسياسي مثالي لا واقعي. وأخيراً فإن منظمات التنمية لا يمكن لها أن تجاري في كفاءتها وفعاليتها أحوال السكان المرنة. فأى فشل بعد كل هذا؟

ونظراً لفشل معظم محاولات التنمية فقد ظهر مساقاً أو علماً جديداً انشق من علم التنمية تحت مسمى نهاية التنمية «the end of development» أو ما بعد التنمية «post development». ويصر أنصار هذا العلم المنشق على أن التنمية لم تكن أصلاً علماً يمكن البشر من التنمية، بل هو خديعة لم توضع لحل المآسي الإنسانية والبيئية بل وضعت كوسيلة تتمكن بها دول الشمال أو العالم الصناعي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار في السيطرة على العالم الثالث. حتى أن أحد الباحثين في علم ما بعد التنمية (وهو Alvares) يصر على أن كلمة «تنمية» هي سمة للسرقة والعنف. فهي أداة للتصنيف والتصنيف. فأى تنمية ما هي في النهاية إلا تصفية السكان إلى مستفيد وخاسر حتى في الدول المتقدمة صناعياً. فالمستفيدون من التنمية لن يتمكنوا من ذلك إلا على حساب الآخرين. فأى تنمية صناعية هي في الغالب تدمير لصناعة سابقة وأحياناً توليث للبيئة. فبناء السدود مثلاً سيؤدي لا محالة إلى أغراق أملاك من هم بالقرب من السدود لارتفاع منسوب المياه.

إن أي قرار تنموي ما هو إلا أخذ للحقوق من البعض وإغداق على البعض الآخر، أي تغيير في منظومة الحقوق. فالتنمية تقسم الناس إلى جماعتين: جماعة تضم المختصين من علماء التنمية ومن المخططين ومتخذي

القرارات والحكام، وهم الذين يعرفون ماهية التنمية ويحددون أهدافها ويقررون كيفية الوصول إليها. وجماعة أخرى وهم الذين وقع عليهم الفعل التنموي. أي أن الأخذ بالتنمية لا بد وأن يقسم الناس إلى جماعتين: جماعة تعرف وجماعة لا تعرف. جماعة تدرك الصالح للمجتمع وجماعة لا تدركه، جماعة لديها المال وأخرى بحاجة له. قسم يقرر في مكتبه للآخرين ما يفعلون، وقسم قد يحرث في مزرعته أو قد يحفر في أرض غيره أو قد يطرق بآلة غيره ولا بد من توجيهه. إن مجرد قبول هذا التقسيم يكفي لإفقدان القسم الذي وقع عليه الفعل التنموي المهمة عن العمل لأنه وُصف بأنه قد لا يدرك ما في صالحه، فوضعت له القرارات وأصبح مسلوب الإرادة. وبهذا يقل عطاء المجتمع المقسوم. وحتى تقف التنمية على أرض الواقع لا بد من اتخاذ القرارات التنفيذية لتنزل على رقاب الناس كما يظنون. فمنهم كاسب ومنهم خاسر. أي أن التنمية ستؤدي إلى الخروج عن مقصوطة الحقوق التي أرادها سبحانه وتعالى للبشر إلى منظومة حقوق من صنع البشر. أي أن التنمية تقوم بإعادة قص الحقوق بطريقة «عقلانية» لا «رأبانية». أي أنها بالتأكيد قاصرة لأنها تتبع الأهواء كما وضحت بحمد الله في العديد من الأمثلة في كتاب «قص الحق».

ولقد وضحت في كتاب «قص الحق» أن من أهم سمات الرأسمالية التغيير الذي تحدثه بذاتها دون إمكانية السيطرة عليها من المجتمعات. أي أن الرأسمالية تؤدي إلى تغيير داخل المجتمعات. فهي لها ما يحركها دون إدراك من أحد لما يمكن أن يحدث مستقبلاً. فمن كان بإمكانه أن يتصور قبل عقدين ما وصلنا إليه الآن من تقدم في علم الطب وزرع الأعضاء وما أدى إليه من سرقات للأطفال وقتل للكبار لاستئصال أعضائهم وبيعها كسلعة. فهناك في الهند مثلاً شبكة من الأطباء لزراعة الكلى. وقد بلغ متوسط تكلفة العملية الواحدة في البنجاب حوالي خمس وعشرون ألف دولار. وكان نصيب صاحب الكلية، أي البائع، مئتا دولار فقط، ونصيب الوسيط هو ألف دولار، والطبيب ألفا دولار، أما الباقي فقد ذهب لمن يقومون بالترتيب للعملية وضمان سريتها.

لقد كان الاعتقاد بأن المجتمعات الإنسانية ترتقي بنفسها من مستوى لآخر أعلى بالكشف عن معارف تعينها على الحياة من خلال تراكم المعرفة. فالصين مثلاً عاشت لعدة آلاف من السنين في تقدم مجتمعي شمل الجميع. وهكذا كانت معظم مجتمعات الأرض في تقدم معرفي بطيء. غير أن هذا النسق للتراكم المعرفي تغير مع انفلات الرأسمالية وأخذت الحكمة مقعداً خلفياً. عندها ظهرت البطالة والفقر والمآسي الإنسانية ما أدى إلى التفكير في إيجاد بدائل للتنظيم الاجتماعي للسيطرة على هذا التمزق الاجتماعي بين غني وفقير وقوي وضعيف. لذلك كانت هناك حاجة لعلم يسير هذا النمو الاقتصادي ويتحكم فيه. وهكذا ظهر علم التنمية في الدول الرأسمالية. أي أنه علم لترقيع ما تفرزه منظومات الحقوق البشرية.

ومع الرأسمالية أصبح كل شيء سلعة وبسعر يحدده السوق. فأصبحت الأرض سلعة، والضمان سلعة. حتى العلم الذي سيرته الشركات بدعمها المالي للأبحاث لخدمة أهدافها الربحية دون إدراك لخطورة البحث التي قد تغلب منافعه أحياناً أصبحت سلعة. فمن يعلم ما سيأتي به علم الاستنساخ مثلاً من كائنات؟ ألم يعطنا علم الفيزياء القنابل النووية؟ وماذا عن الحقوق؟ هي أيضاً أصبحت سلعة تباع بالرشاوي، وقد تُشترى بمن ملك مالاً أكثر من خلال المرافعات وتغيير القانون أحياناً أخرى، أو قد تتغير بدعم شخص ما مالياً وإيصاله للسلطة بالانتخابات ليغير القانون فتتغير تبعاً لذلك منظومة الحقوق كما مر بنا. وهكذا ظهرت منظومات للحقوق لخدمة مجتمع السوق أو مجتمع الأهواء وبالتالي تبلور القانون ليتكيف مع المنتجات والخدمات كسلعة. يقول بولوني ناقداً: إن تحول كل

شيء إلى سلعة أدى إلى دمار الإنسان والطبيعة ووسائل الإنتاج وبالتالي إلى ظهور حركات لمجابهة هذا الدمار. وهذه المجاهبات في النهاية لابد وأن تؤدي إلى انتصار الرأسمالية. فأحداث النصف الأول من القرن العشرين خير مثال لذلك: فالحربان العالميتان والكساد الاقتصادي الكبير وظهور الفاشية والاشتراكية دليل على أن الرأسمالية نظام ذاتي التدمير بين البشر لأنه يضعهم في سباق بين أنفسهم.

أما في الدول الاشتراكية فقد كانت المنظومة التي سار على إيقاعها المجتمع هو أن الدولة تضع الخطط (مثل الخطط الخمسية) بناءً على دراسات علمية لتسحب الجميع نحو نمو اقتصادي ثم التقدم. هكذا ظهر علم التنمية في الدول الاشتراكية. فالتنمية بالضرورة تغيير حال المجتمعات من خلال جهات متخصصة تضع أهدافاً اقتصادية واجتماعية. وعندما تحاول هذه الجهات الوصول لهذه الأهداف فهي ستغير أو تدمر بالضرورة بعض ما هو موجود من منظومات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية كما ذكرت.

وهكذا أخوتي: فإذا قمتم بدراسة علم التنمية فإنك ستتعجبون لمدى الضياع الذي يحار فيه الباحثون. إن الإنسانية في تحبط للبحث عن مقومات المجتمع المثالي. فمع مآسي إفرازات الرأسمالية كمحرك للتنمية وسقوط الاشتراكية بدأ المنظرون في البحث عن نظريات أخرى لتخليص المجتمعات. وظهرت التوجهات وبدأ التنظير. فهناك مثلاً neoliberalism وهناك structuralism وهناك interventionism وهناك post-development وهناك people-centered development وجميع هذه المسميات لتوجهات تحاول إيجاد اتزان بين حريات الأفراد في السوق ومدى توغل الدولة وسيطرتها على آلية السوق والأفراد للوصول لمجتمع أسعد وذلك باشتراط العدالة للوجود الإنساني بتوفير التعليم والصحة للإنسان المعدم ومساواته في الحقوق، وقد كانت هذه هي اشتراطات التنمية في السبعينات من القرن الماضي. أما في الثمانينات وبعدها فقد ظهرت إضافة مهمة لعلم التنمية ألا وهي الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. وهكذا أخذت فكرة التنمية المستدامة sustainability مكاناً رفيعاً في الفكر الرأسمالي. ثم في التسعينات بدأت آليات العولمة تحدد ملامح نشاطات السوق والتنمية. وكل توجه من هذه التوجهات سينتج منظومة مختلفة من الحقوق. فأيهم هو الأفضل؟

تاريخياً نجد أن هناك توجهين متعاكسين لمفهوم التقدم: فهناك من يرى أن التقدم هو بسبب التنمية والتي هي أساساً آليتا النمو والإبداعية. فالمستثمر الماهر هو من يدخل في دائرة تبدأ بالربح ثم تراكم الثروة ثم استثمارها ثم النمو ثم الإبداعية لزيادة الإنتاج ثم الربح وهكذا. وهذه هي ما سماها آدم سميث باليد الخفية للسوق التي تؤدي إلى ثراء الأمة. ثم أضاف فوكوياما إلى هذه الدائرة ضرورة ظهور شبكات من المستثمرين الذين يستفيدون من هذه الدائرة لتنظيم أنفسهم وإيجاد الثقة بين بعضهم البعض لتستمر آلية الإنتاج لرقع أكبر وزمن أطول. وهناك توجه آخر ينبثق من هذا التوجه وهو لبولانيي ويرى أن ترك الأمور لآليات السوق كانت ستؤدي إلى دمار الإنسان وبيئته لذلك تدخلت الدول لتنظيم السوق. فمن هذه التدخلات مثلاً حماية الصناعات الصغيرة المبتدئة والسماح بظهور النقابات العمالية لحماية حقوقهم. فهناك في رأيه قوتان متصارعتان: هما قوى السوق الحرة الدافعة للربح من جهة، وتدخلات الدولة لحماية المتضررين من الرأسمالية من جهة أخرى. فبتفاعل هاتين القوتين تبلورت المجتمعات اقتصادياً في العالم الغربي. والتوجه الأول والذي وضعه آدم سميث تطور إلى ما يسمى بـ neoliberalism وازدهر في الثمانينات. وكان هذا التوجه يحاول قدر المستطاع إضعاف تدخل الدولة وإلغاء القوانين لترك الحرية

لآليات السوق. ولكن آلية السوق هذه لم تنجح في تفعيل التنمية في غير أقطار العالم الغربي؛ هنا وضع مؤيدو هذا التوجه مبررات لفشل نظرتهم منها أن دول العالم الثالث مثلاً تتمتع بتقاليد وعادات تراثية توجد علاقات ومحسوبيات بين الأفراد تحد من انتشار آليات السوق. كما أن بعض الدول تضع القوانين التي قد تعرقل تلك الآليات. ومن جهة أخرى فقد وقع المنظرون لهذا التوجه neoliberalism في مستنقع فكري هو محور جدل مستمر في العالم الغربي وهو أن أنصار هذا التوجه برغم رفضهم لتدخل الدولة إلا أنهم في الوقت ذاته يطالبون الدولة بالتدخل للسيطرة على المجتمع لإيجاد بيئة حرة للسوق. ولأن محاولة السيطرة على المجتمع لإيجاد بيئة حرة للسوق تتضمن قرارات تقع خارج دائرة السوق فمن هذا الذي يستطيع ضمان نزاهتها وحياديتها؟ فهي أيضاً قد تباع وتشتري. وهذا ما حدث كما وضحت (في كتاب «قص الحق») في الحديث عن فردمان وهايك. فمن الأمثلة على ذلك تدخل الدولة في السيطرة على أسعار العملات والإعانات الغذائية وتوحيد بعض الأسعار للحد من الاحتكار. فعلى سبيل المثال نجد أن المزارعين دون دعم مالي سيسعون لزيادة محصولهم الزراعي بإيجاد وسائل إبداعية تزيد الإنتاج، إلا أن زيادة الإنتاج هذه ستؤدي إلى زيادة العرض الذي سيخفض الأسعار وبهذا يتم تجنب الدعم المالي للمزارعين. إلا أن مسألة الدعم المالي للمزارعين محور نقاش حاد في العالم الغربي.

أما التوجه الثاني والمعاكس فهو الذي يدعو لتدخل الدولة والتخطيط للتنمية structuralism والذي ظهر في الخمسينات وقويت شوكته في الستينات وبالذات من خلال ما يسمى بالخطط الخمسية والتي أخذت بها معظم دول العالم الثالث. وقد انحسر هذا التوجه بانهيار الاشتراكية إلا أنه لم يندثر. وسبب عدم اندثاره هو أن الفوضى والفقر والتلوث البيئي الذي اجتاحت ولايات الاتحاد السوفيتي بعد تبنيه النظام الرأسمالي أدى إلى إعادة البنك الدولي والمؤسسات المشابهة وإلى ضرورة تبني برامج تنموية تتطلب تدخلات الدولة والسيطرة عليها. وهنا عاد جدل سرمدى حول مدى أحقية تدخل الدولة وإلى أي قدر ممكن ومن يحدد ذلك؛ ولعله من المفيد ذكر أربعة أنواع من الطروحات السرمدية التي تدعو إلى تدخل الدولة وهي: الأول هو ما اقترحه كينيز Keynes من رصده للانهايار الاقتصادي في الثلاثينات من القرن الماضي حيث لاحظ أن آلية السوق الحر لا بد وأن تؤدي إلى نمو ثم هبوط سريع في حركة السوق وذلك لأن آلية السوق الحرة لا تمتلك القدرة على التحكم في التدفق المتزن بين العرض والطلب. ولتلافي هذه الانهيارات اقترح تدخل الدولة باستحداث الوظائف الاستهلاكية لطمأنة السوق على استمرارية الطلب (كما وضحت في «قص الحق»). الثاني هو ما اقترحه المفكر الألماني ليست List في القرن التاسع عشر بضرورة حماية المصانع الصغيرة في الدول المبتدئة صناعياً من المصانع العملاقة في الدول الصناعية. وهذا التوجه protectionism هو ما أخذت به بعض دول العالم الجنوبي لحماية منتجاتها وذلك بتخفيف الضرائب على السلع المحلية ومنع السلع الخارجية من الاستيراد، وهكذا من آليات أدت إلى بلادة الإنتاج المحلي وهي التي نقدها فردمان بشدة إذ أنه لا تنافس وبالتالي لا تحسين. وفي هذا يقول شابرا مستنقجاً عن الحال في الدول المتخلفة: بأن الحماية الجمركية تلحق الضرر بالمستهلكين على حساب أصحاب رؤوس الأموال. فالقول بأن هذه الحمائيات هي لتعزيز تنمية البلد هو، كما يقول شابرا، «من باب المظاهر الكاذبة». فهي لا تحقق تعزيز التنمية، «بل أنها تخدم المصالح المتأصلة للأغنياء وأصحاب السلطة الذين يثرون دائماً على حساب الجماهير التي يتزايد فقرها يوماً بعد يوم». والطرح الثالث وهو ما يمكن تسميته بالرعية welfarism أو تبني الدولة تقديم الحد الأدنى من المتطلبات الإنسانية مثل الصحة والتعليم ومحاربة الفقر وذلك بتوجيه الفائض المالي من الإنتاج الرأسمالي نحو هذه المتطلبات

التي لا يمكن للسوق الحرة إدراك ضرورتها. وهذا قد يتطلب التخطيط التنموي بمحاولة ربط الاستثمارات باستحداث الوظائف التي سترعى المجتمع. وهذه كما مر بنا تستحدث الكثير من الوظائف البيروقراطية التي تعيق الإنتاج وتؤدي للهدر. ولعل الدول الخليجية مثال صارخ لهذا الطرح. فهناك منطق عجيب يقول: أن على الدولة استحداث الوظائف ليعيش الناس! والطرح الرابع هو ما يمكن تسميته بالتدخل لحماية البيئة - global environ- mentalism وقد أخذ بعداً تنفيذياً بعد مؤتمر ريو دي جينيرو سنة ١٩٩٢م على شكل معاهدات بين الدول لاستحداث أنظمة للحد من التلوث الذي تحدته الرأسمالية. وهناك توجهات أخرى ثانوية بتداخل كل أو بعض هذه الأنواع الرئيسة. ولا داعي هنا لضرب أمثلة لإثبات أن هذه التوجهات تفرز منظومات مختلفة من الحقوق.

إن من أهم سمات المجتمع الصناعي الحديث modern industrial society هو تحول التقنية في المجتمعات من تقنية بسيطة تقليدية تعتمد على تراكم الخبرة من الممارسة إلى تقنية تعتمد على العلم في دفعها لزيادة الأرباح. ففي الزراعة مثلاً تتحول المزارع من مزارع ذات منتجات متعددة إلى مزارع أحادية الإنتاج لتكثيف الخبرة والجهد لمنتج أكبر وبالتالي ظهور طبقات العمال وبأجور محددة والتحول من استخدام الحيوانات والأيدي العاملة إلى استخدام الأجهزة والمعدات ودفع المنتجات إلى شبكة من المصانع والأسواق (كالعنب لصناعة النبيذ مثلاً). وبهذا تظهر البطالة في القرى وتنتعش المدن وتزداد الهجرة إليها. وبازدياد الكثافة السكانية للمدن تزداد أمراضها الجسدية والنفسية مع قلة الأمن وتلوث البيئة وانتشار الفاحشة كما في ما يسمى بدول العالم الثالث، وازدياد الظلم والجريمة المنظمة والأمراض النفسية وتراكم استهلاك المرافق مثلاً كما في دول العالم الغربي. أي وكأن المجتمعات دفعت نفسها إلى زيادة الإنتاجية الصناعية مقارنة بالمنتجات الأخرى كاليدوية أو الزراعية، وهذا يعني زيادة الاعتماد على التقنية المتقدمة وعلى التصنيف المتزايد المعقد للعمالة حسب مهاراتها، وهكذا تتغير المعطيات الاجتماعية. ولأن النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الربح فإن المجتمعات تجد نفسها في اندفاع دائم نحو تحسين الإنتاج بالاعتماد على التقنية أكثر وأكثر، كل يدفع رأسماله للزيادة حتى وإن لوث الأرض أو استعبد الآخرين، وبهذا يزداد عدد المأجورين ويتغير التركيب الاجتماعي باستمرار مع تزايد التلوث.

أي أن الرأسمالية والتصنيع المبني على التسخير أمران يصعب فصلهما في ظل التفكير الغربي الذي يستشقق التنمية والحداثة (كما ذكرت). بالإضافة لهذه الأربعة (الرأسمالية والتصنيع والتنمية والحداثة)، فهناك شرط خامس أهم للتقدم الإنساني كما يرى الغرب ألا وهو الديمقراطية. ففي ظل الديمقراطية يتمكن المجتمع من رسم معالمه المستقبلية من خلال السياسة والقانون بانتخاب من سيحقق لهم أحلامهم المستقبلية. وهذا الذي يصل للسلطة بحزبه سيغير الموازين لتغيير منظومة الحقوق. وهكذا من منظومة لأخرى. وهذا الذي يحاول كتاب «قص الحق» تبيان فساده. تأمل قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

إلا أن هذه الشروط لم تعط دول ما يسمى بالعالم الثالث ما كانت تتأمله من تنمية شاملة. فعلى الرغم من زيادة الدخل القومي لبعض الدول إلا أن الفقر كان مستمراً بين السكان كما في السعودية والجزائر ونيجيريا مثلاً، لذلك ظهر من يناادي بالعدالة في توزيع الثروات وباشتراط حد أدنى من المقومات الإنسانية للحياة. فمن هؤلاء مثلاً سيرز Seers وكورتن Korten واللذان تحديدا فكرة أن التنمية تعتمد على زيادة الدخل القومي فحسب، بل اشترطا على التنمية أن تلبى عدة أمور منها مثلاً: حصول الأفراد على حد أدنى من المستهلكات لإعاشتهم، وضرورة

تخفيض البطالة في المجتمع، والمساواة الاجتماعية بين السكان، والعدالة السياسية بالديمقراطية، والاستقلالية الحقة للأمة، والتمتع بحد أدنى من التعليم، ومشاركة المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق، وتنمية مستدامة لا تلوث البيئة، وتوفير الأمان لأفراد المجتمع. وهكذا ظهر علم منبثق من علم التنمية يحاول فيه الباحثون دفع المجتمعات نحو اتخاذ قراراتها لنفسها وأخذ يتبلور تحت اسم «التمكين» أو empowerment. ولعل أهم من أشعل فتيل هذا العلم هو المفكر الألماني شوماخر Schumacher الذي أثار أن التنمية الحقة لا يمكن أن تكون من الخارج أو من السلطات أو المنظمات أو المؤسسات الكبيرة، بل لابد أن تأتي من الناس أنفسهم كما مر بنا. فمتى أعطيت لهم الفرصة وتمكنوا من مقدراتهم فسيفندفعون للعمل لأن البشر لديهم البصيرة للإنتاج. هنا ولتحقيق هذه الأفكار ظهرت الكثير من المؤسسات التي حاولت مساعدة السكان للتمكن من مقدراتهم وبالذات في العالم الثالث. ومن هذه المؤسسات ما هو مدعوم مالياً من العالم الغربي، ومنها ما هو مدعوم من دول العالم الثالث ذاتها وهي في الغالب مؤسسات لاجتماعية ولاربحية NGO. وقد طورت هذه المؤسسات وسائل علمية واجتماعية واقتصادية تتمكن بها من تنمية بعض المشروعات والمواقع، فانهالت المساعدات المادية على هذه المؤسسات لوضع الخطط التي ستؤدي للتنمية ورفع الفقر والجهل والمرض. أي وكأن هذه المؤسسات أدوية لعلاج أعراض أمراض الرأسمالية.

يروى ستان بركي Stan Burkey قصة مؤسسة مرموقة في مجال التنمية وإعانة السكان أوكلت إليها مهمة إعانة حوالي مئتي عائلة وذلك بدفع حوالي ثلاثة آلاف دولار لكل عائلة لإعانتها لزراعة منحة من الأرض لتفريخ دودة القز في سيرلانكا. فيقول بأنه بُني مصنعان لتصنيع المنتجات الزراعية والحريز بتكلفة تقدر بمئتي ألف دولار. كما بُنيت مستلزمات هذا المشروع من آبار ومضخات وخزانات مياه ونحوها، وكان عدد العاملين في المشروع خمسة وعشرين موظفاً. يقول بركي متعجباً بأنه عندما زار المشروع مر على الأراضي الممنوحة فوجدها مهملة وغير منتجة، وأن المصنعين لم يعملوا للسنوات الثلاث منذ بدء المشروع، إلا أنه لاحظ أن بعض الأراضي بها آبار صغيرة وتعج بالخضروات بطريقة منظمة مما لا يدع شكاً للزائر بأن ساكني تلك الأراضي هم مؤثر على نجاح المشروع. وعندما سأل عن هذه الأراضي المنتجة كانت المفاجأة: إذ قيل له بأن ساكنيها ليسوا ممن شملهم مشروع الإعانة، بل هم أفراد قاموا بتنمية أراضيهم بأنفسهم دون تدخل أو نصح خارجي. فكان السؤال هو: لماذا هذا الفشل وذاك النجاح؟ يقول بركي: لقد حاولت هذه المؤسسة المرموقة في مجال الإعانة كل ما في وسعها لإعانة السكان. فقد أتت بكل أنواع المستشارين للأخذ بأرائهم، ووضعت أفضل التصاميم للمنشآت، وقامت بمئات من الاجتماعات ووضعت الكثير من الجداول لتنظيم الإنتاج من خلال خبراء متمكنين، إلا أن المشروع لم يقف على رجليه برغم أن أفراد هذه المؤسسة كانوا دائمي الحديث عن أهمية مشاركة السكان في اتخاذ القرار. ولكن الذي حدث هو أن الذي فكر في المشروع وخطط له هو المؤسسة، وكان على السكان التنفيذ فقط. لذلك كان الفشل. ويمضي معلقاً:

«لقد رأينا في العقود الثلاثة الماضية فيما يسمى ببرامج التنمية آلافاً من مشروعات التنمية على يد مئات آلاف من السكان المحليين والأجانب والمستشارين الحكوميين وغير الحكوميين والخبراء والإداريين والمدربين والمتطوعين وما إلى ذلك، إلا أن كل ملم بالأوضاع في العالم الثالث يعلم أن الفقر لا زال بحالة جيدة وأنه يزدهر لدرجة أن عدد الفقراء لم يزد فحسب، بل إنها فقرهم يزداد عمقاً. ما هو الخطأ؟».

إنهم باختصار في ضياع. ويقول خبير آخر اسمه أسكيو Askew معلقاً على التنمية بأن البرامج والمشروعات

المهادفة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للفقراء قد تميزت إلى وقت قريب بأنها بدأت كمبادرة وصممت ونفذت بأيدي مؤسسات ووكالات، أي وكأنها أتت من الأعلى للأسفل في اتخاذ القرارات بالنسبة للسكان. فهي دون مشاركة السكان. أي أن القرارات أُسقطت على السكان. فكان الاعتقاد السائد هو أن مجرد دمج التقنية والعلم في المجتمعات الفقيرة سيؤدي إلى مستوى أفضل من المعيشة، وأن توفير الخدمات الصحية الحديثة سيقضي على الأمراض والعاهات. إلا أن التجربة جعلت الجميع يدرك بأن وسائل التنمية التي تعتمد على اتخاذ القرارات من الأعلى للأسفل (أي من السلطات العليا على عموم الناس) ستؤدي إلى اعتماد السكان على الدعم الآتي من الخارج وإلى تعميق التمييز الطبقي بين السكان. بالإضافة لهذا فإن نفقات مثل هذه الوسائل في التنمية مرتفعة لدرجة ينعدم معها وجود أية دولة في العالم الثالث ذات استطاعة للقيام بمثل هذه التنمية على سائر المجتمع. فمن أين لها رأس المال؟ ومن جهة أخرى فمن الواضح بأن توقعات واحتياجات وأهداف المستفيدين من برامج التنمية هي ليست من أولويات متخذي القرار. لذلك فإن الخدمات التي تقدم للسكان عادة ما تُرفض أو لا يُستفاد منها لأنها لـر تتفق مع احتياجات السكان أو لـر تحترم حساسية ظروفهم أو لـر تحاكي واقعهم المحلي.

إن إصرار البشر على الاستكبار على حكم الله أمر عجيب. فعلى الرغم من كل هذا الضياع لازلنا نرى أفكاراً مستحدثة عن التنمية. فقد ظهرت توجهات يرى البعض بأنها ناجحة لأنها بدأت في التحول من مركزية اتخاذ القرار إلى مشاركة السكان، ومن تعليم الناس إلى محاورتهم، ومن عدم الثقة بهم إلى إناطة بعض المسؤوليات إليهم، ونحو ذلك من أفكار كتلك التي قامت بها منظمات مثل معهد المشاركة لبدائل التنمية في سيرلنكا PIDA ومنظمة التجمعات القروية للتقدم بأفريقيا ORAP ومحاولات التنمية بالبرازيل بالاعتماد على الدين لتحريك السكان من خلال الكنيسة الكاثوليكية. إلا أن جميع هذه المحاولات المبنية على مبدأ تمكين السكان والتي أخذت أسماء مختلفة مثل grassroots movements, empowerment, enablement, participation سبقت في نظري قاصرة وكأنها أعراض مرض الحكم بالأهواء. فما تعانیه هذه المجتمعات من فقر وجهل ومرض يتزايد يوماً بعد يوم، لـهو خير دليل على فشل هذه المحاولات.

ولعل أهم هذه المحاولات وأشهرها هو بنك جرامين. فقد قام محمد يونس سنة ١٩٧٦م بإنشاء مؤسسة في بنجلادش لإقراض الفقراء ثم تحولت الفكرة إلى بنك. وانتشرت هذه الفكرة وقلدها الكثير لدرجة أنه حصل على جائزة نوبل سنة ٢٠٠٦م فازداد رواج الفكرة. وكانت الفكرة المركزية لهذا البنك هي تمويل الأفراد وبالذات النساء للمشروعات الصغيرة. فالفقراء وبالذات النساء كما هو معلوم يعملن بجد أكثر من غيرهن، ويتمتعن بمهارات تؤهلهن لجني الأرباح، ناهيك عن الهمة بسبب حاجتهن، كما أن عملهن كمأجورات لا يستثمر كل مهارتهن وقدراتهن وطاقاتهن، لهذا، فإن أعطين الفرصة بالقليل من القروض كما قال محمد يونس، سينجزن. هكذا انتشرت فكرة تمويل المشروعات الصغيرة لتشمل الرجال أيضاً. ولقد عاصرت بنفسها مثل هذه الأفكار. فقد ذهبت سنة ١٩٩٢م في مهمة إلى أحمد أباد لتقويم مؤسسة مهمتها تدريب الأفراد لكيفية الحصول على القروض وكيفية الاستفادة منها. وبالفعل فقد نجح بعض الذين حصلوا على القروض من الخروج من الفقر. إلا أن نشاطات مثل هذه البنوك لـر تسلم من الدحض. فقد ظهرت دراسات تفيد بأن مثل هذه البنوك تتيح للمقترضين فرصة الحصول على المال الذي قد لا يذهب للاستثمار في معظم الأحوال، بل قد يذهب للإنفاق على أساسيات أخرى بحجة الاستثمار، كتزويج ابنة

أو سداد دين سابق. يقول ماني كومار Mani Kumar بأن الإشكالية هي أن هذه البنوك لم توثق ما يفعله الناس بالمال. فمثل هذه البنوك تحصل على تبرعات من جهات عدة كشفقة على الفقراء ثم تقرض هذه الأموال للفقراء بفوائد منهكة برغم بعض النجاحات لبعض المقترضين هنا وهناك. ويقول الباحث جفري تكرر Jeffery Tucker بأن القلة من هذه النجاحات قد استغلت لترويج الفكرة مثل نجاح المرأة التي اقترضت لشراء جاموسة فتكسبت منها أو مثل تمكن المرأة التي فتحت محل هاتف لخدمات الاتصالات للفقراء فاستفادت وأفادت قريبتها. وأن هذه النجاحات لا يمكن تطبيقها على نطاق واسع. فهي أمثلة محددة وفي ظل ظروف محددة. وأن مثل هذه البنوك أضرت بالاقتصاد لأنها أصبحت طريفاً سهلاً لامتنصاص البنوك للفقراء دونها إنتاجية ترتقي لما ينفق من قروض. هذا بالإضافة لاستفادة من يعملون في توعية هؤلاء الفقراء كموظفي المؤسسات اللاربحية NGOs دونها إنتاج ملموس، فهؤلاء الموظفون يعيشون من توجيه الفقراء، إلا أن المحصلة النهائية للإنتاج القومي لا ترتقي لما أنفق.

الحيرة

وهكذا لعلكم استنتجتم من السابق أن أي تنمية اقتصادية لا يمكن لها أن تنجح إن كانت منهجاً تتبناه الدولة وضمن أي إطار اقتصادي أو اجتماعي مهما كان، بل التنمية، أو بالأحرى البركة (أي النمو دون تلويث أو ظلم) لا بد وأن تأتي من إطار يدمج جميع أفراد الأمة ليتمكن الجميع من التفاعل ضد معركة التخلف. فما تفعله التنمية هي تمكين البعض على حساب الكل، فتعطي البعض بعض المال في إطار نظام يمنع التمكين عن الكل. وفي المقابل، إن وضعنا في أذهاننا أن الشريعة تفتح الأبواب لكل ليصبح الكل مالكاً، وأن الملاك بالتالي هم الأكثر راحة وأقل ضغطاً نفسياً لأنهم يملكون زمام أمورهم وبالتالي هم الأكثر إبداعاً وهمة، فقد تلافينا مآزق الرأسمالية. وهذا ما وضحته بحمد الله في كتاب «قص الحق». وكما قلت: فإن من مآزق الرأسمالية هو محاولة رفع الإنتاج من خلال المأجورين الفاقدين أصلاً للهمة لعدم امتلاكهم لما ينتجون. وعلى سبيل المثال فإن متوسط ما يأخذه الموظف أو العامل البريطاني كإجازة مرضية في حياته العملية هو ٣٦٠ يوماً. أي أن العامل يغيب عاماً ونصفاً تقريباً إن احتسبنا العطل الأسبوعية. فهؤلاء الموظفين بسبب التوتر والكتئاب يتحايلون على النظام ويتمارضون للهروب من أعمالهم. وبهذا فإن بريطانيا تفقد فقط من هذا التغيب ما مقداره ١٣١ مليون يوم سنوياً بسبب ادعاء المرض (وكان هذا عام ٢٠١٣م). قال لي الدكتور سليم الدنبري من الجزائر أن طبيباً لاحظ أن المريض عادة ما يحاول زيادة أيام الإجازة المرضية إن كان موظفاً يعمل لغيره. أما إن كان يعمل لنفسه فعادة ما يستسمح الطبيب للعودة للعمل سريعاً بأقل راحة ممكنة.

ومن مآزق الرأسمالية أيضاً احتكار الموارد للقلة المتنفذة. وهكذا يزداد الهدر في المجتمع. فجميع من يعملون لغيرهم، وبالذات موظفي الدولة، هم قليلو الإنتاج مقارنة بمقدراتهم الجسدية والذهنية التي أكرمهم الله بها سبحانه وتعالى الوهاب الوهاب الرزاق الرزاق الكريم الجواد الخالق الخلاق البديع. كما أن جميع من يعملون لغيرهم يهدرون ممتلكات الملاك. أي أننا بزيادة نسبة الملاك وفتح أبواب التمكين لهم في ظل مجتمع مفضول في جميع مستوياته وبالتالي لا ظلم فيه (كما بينت في كتاب «قص الحق» بحمد الله) سنوجد مجتمعاً يزداد فيه الإنتاج، وذلك

لأن العمل الإضافي للمالك لرفع إنتاجيته متعة وليس إرهاقاً. فالمالك بعمله لفترات أطول يرى منتجاته تزداد فيزداد سعادته. وإن أضفنا لهذا مبادئ الشراكة في الإسلام المؤدية لزيادة الكفاءة في الإنتاج والعدالة في التوزيع، لأمكننا تصور كثرة الخير على هذه الأرض. لكن إيجاد مجتمع كهذا يفوق عقول البشر، ولا يمكن أن يأتي إلا من خالق حكيم خبير عليم بأحوال البشر، وهو ما جاءت به الشريعة. وقد تقولون أحبتي: إن هذا الطرح ملائم لمصنوعات صغيرة كالخبز والحقائب وليس للسفن والطائرات! فكيف فعلت الشريعة ذلك؟ وللإجابة أقول:

هناك سؤال جوهري: كيف ينمو الاقتصاد بأقل نقد ممكن؟ وهل التنمية دون ظلم وإفساد تأتي من خلال الادخار أم الاستثمار؟ إن من أهم ما يواجه فكر الاقتصاد الوضعي هو الحيرة بين الادخار والاستثمار. وهذه الحيرة لا يمكن لها أن تحل في الإطار الاقتصادي الحالي أبداً. لماذا؟ إن قرأت كتب الاقتصاد لقالوا لك: كلما زاد الاستهلاك قل الادخار، وكلما قل الادخار قل الاستثمار. ولقالوا لك العكس أيضاً. فأيها أصح؟ وهذا وضع محير لأنه إن لم يوجد ادخار فلا أموال للاستثمار. لهذا كان العلاج من كينز وأتباعه بضح أموال الدولة في الاقتصاد، إذا لا انتعاش إلا إن ضخت الدولة النقود في النظام، وبهذا نعود لنقطة الصفر من دورات التضخم. وهناك موقف معاكس ومشهور لهايك حير الكثيرين: فهو يرى أن الخروج من الركود يتأتى بالمزيد من الادخار لكل فرد. لذا فعندما سأله طالب في مناظرة في لندن: هل تعني بأنني إن اشتريت معطفاً وقت الركود فإنني أعين على المزيد من البطالة؟ فأجاب: نعم، ثم برر ذلك بالعديد من المعادلات الرياضية. وهذا وضع مرفوض بالطبع للكينزيين، ذلك أن كينز يقول: كلما ادخرت خمسة شلنات، فأنت أوجدت عاطلاً. ويقول هايك العكس: كلما أنفقت زدت البطالة! شيء لا يصدق. وبالطبع فإن كتب الاقتصاد تعج بالمسببات وبالتالي حجب أو توجيه الإنفاق لتبرير كلا التوجهين. فيقول عامر لطفي مثلاً:

«وبعد نشر هذا الكتاب الأخير لكينز، حاول هايك أن يبرهن على أن الاستهلاك المتزايد يؤدي - اعتباراً من مستوى معين - إلى تخفيض حجم الاستثمارات والدخل القومي أيضاً. وطور هنا فكرة أسناذه بوهم باروك وربطها بطريقة تحليل فيكسيل: الادخار لا يمول الاستثمار وإنما الإصدار النقدي، فالطلب على السلع الاستهلاكية يرتفع بسرعة أكبر بالنسبة للطلب على السلع الإنتاجية أو السلع التجهيزات. وجراء ذلك لا يغدو الهيكل أقل رأسمالية وحسب وإنما إنتاج سلع التجهيزات - الذي لا يرتبط مباشرة مع سلع الاستهلاك - يتأثر نتيجة انهيار المبيعات. وبمعنى آخر، يقود التوسع في الائتمان والكتلة النقدية لتأثير سيء على عناصر الإنتاج، وهذا ما يقوله تقريباً ميلتون فردمان.»

حتى علماء الاقتصاد الإسلامي في حيرة من هذه المعادلة بين الادخار والاستثمار: فمتى يؤدي الادخار للاستثمار؟ وكيف نوجد الحد الفاصل؟ يقول مثلاً محمد أنس الزرقاء في ضرر زيادة الاستهلاك:

«فعلى مستوى المجتمع ككل، إذا صار الأفراد معتادين على نوع استهلاكي مرتفع لا بد أن يكون هذا مما يقلل إلى حد معين من مدخراتهم وبالتالي الاستثمار .. الاستثمار الممكن تحقيقه في المجتمع نفسه .. فإذا نظرنا إلى الاستهلاك من هذه الزاوية نلاحظ أن المبالغة فيه ستكون ضارة بالاستثمار، وبالنمو الاقتصادي وبالقوة الاقتصادية، أي معنى من المعاني قصدت بها. نلاحظ أيضاً أن الاستهلاك بعد أن يساعد في تحقيق القوة الاقتصادية والعزة إلى حد معين، إذا تجاوزنا فيه يصبح مضاداً لتحقيق القوة والعزة .. أو لا يضعف مقدرتنا على الادخار والاستثمار، لا سيما إذا بلغنا فيه مرحلة الإسراف والترف فنصاب بأمراض نفسية مشاهدة ... الخلاصة: أن الاستهلاك ضروري لتحقيق الأهداف

الإسلامية الكبرى .. ونحن نلاحظ في كثير من الحالات أنه يكون ضرورياً حتى حد معين، وبعد ذلك إذا اتسع الاستهلاك وارتفع كثيراً يصبح مضاداً ومعيقاً لتحقيق هذه الأهداف».

أما من منظور كتاب «قص الحق» فالمسألة واضحة. فهذه الحيرة التي هم فيها ما وجدت إلا لأن الدولة تُعتبر طرفاً مهماً دائماً في معادلة الإنفاق. فالدولة هي التي تحاول إخراج الناس من الكساد بالمزيد من الإنفاق كما ذهب الكينزيون، أو العكس بالتقليل من الإنفاق الحكومي كما ذهب هايك وفردمان. وهذا وضع مرفوض أيضاً لكتاب «قص الحق» (أنظر إلى عنوان: لماذا نرفضهم؟). وبالطبع مع تطبيق الشريعة فإن الدولة لا أملاك لها إلا القليل القليل وبالتالي هي ليست طرفاً أبداً في المعادلة، بل إن تدفقات إنفاق الناس هي التي تحرك الاقتصاد كما وضحت في كتاب «قص الحق» بحمد الله. حتى علماء الاقتصاد الإسلامي متأثرون بهذا المنظور الذي يجعل الدولة طرفاً فاعلاً. فهذا محمد أنس الزرقاء يقول ناقداً إسراف الحكومات:

«فمن الواضح جداً أن لدينا انحرافات في الأنماط السلوكية نشاهدها على مستوى الأفراد ونشاهدها أيضاً على مستوى الاستهلاك العام في استهلاك الدولة. فنرى الكثير من الاستهلاك العام يأتي بمنافع اجتماعية معروفة، ولا نقول أبداً أنه ينبغي تحديدها أو تقليلها، ولكن نلاحظ أن الاستهلاك العام في كثير من الدول المسلمة له مظاهر إسراف وترف، لا مبرر له عقلاً وشرعاً، وهي تحتاج إلى ترشيد، والترشيد يحتاج - ليس فقط قراراً اقتصادياً ومعرفة اقتصادية، إنما يحتاج - إلى قرار سياسي وإرادة توفيرية لدى الحكومات نفسها...».

مثال آخر: عند الحديث عن التنمية ومصادرها يتحدث الاقتصاديون عن الفائض وأنواعه. فهذه الدكتوراة نعمت مثلاً تنقل عن محمد البهي قوله مؤيدة:

«ويتفق مفكرو الاقتصاد الإسلامي أن تحقيق التنمية الاقتصادية مصلحة يبيح الإسلام لولي الأمر المسلم أن يوجب تحصيل العفو، وتوجيهه لتحقيقها، وذلك بحمل القادرين على دفع المزيد من المال فوق الموارد الشرعية - وأهمها الزكاة - إلى حد العفو، أي الفائض عن حاجتهم، حسبما تكون مصلحة الأمة».

وتقول في الفيء مستنتجة:

«فالفيء إذن من الموارد التي تتفق على مصالح المسلمين، فهو يستخدم في تمويل مشروعات التنمية التي تعود على المجتمع كله بالنفع. إلا أن الفيء يعتبر مورداً استثنائياً لارتباطه بالظروف الحربية مما لا يجعله من الموارد الدائمة التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل التنمية».

أي أن ما أحاول إثارته هو تذكيرك بأنه لا فائض لدى الدولة أبداً لأنه لا مال لها إن طبقت الشريعة (كما بينت في كتاب «قص الحق» بحمد الله)، ولكن المال لدى الأفراد. عندها يندثر التخلف. ومن جهة أخرى فإن من مبادئ التنمية التي تقبلها الكثير من اقتصاديي الغرب هو العلاقة العكسية بين النمو وعدم المساواة. فمند آدم سميث تقبل بعض الاقتصاديين فكرة أن التضخم يخفف من تسديد ديون الخزينة العامة، كما أنه يدفع الجمهور إلى الادخار في البنوك، ومنهم من ذهب لأبعد من هذا بحجة أن للتضخم القدرة على إعادة توزيع الثروات لمصلحة الأفراد الأغنى والتي ستدخر الكثير من الأموال التي تجنيها لتستغلها في الاستثمارات. فهناك فرضية عجيبة (كما ينتقد شابرا) تقول أن كل مبلغ يدفع للعمال في مجال الأجور يُنفق في الاستهلاك، أما كل مبلغ لا يدفع مقابل

الأجور سيُدخَر ويستثمر استثماراً منتجاً.

ولتجسيد الوضع تخيل الآن أن كل الاقتصاد الرأسمالي في كل دولة وكأنه حوض ماء وبه فتحات من جوانبه في مستويات مختلفة. فالماء النازل فيه هو مجموع الإنتاج المحلي، أي قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها عوامل الإنتاج، أو ما يسمى GDP أو Gross Domestic Product. وبهذا فإن الماء المجموع في الحوض هو الثروة التي يمتلكها أفراد المجتمع. أما الفتحات في جوانب الحوض فهي مجموع المال الذي لا يستثمر مباشرة في المجتمع بل يذهب هدراً كتلك الأعمال البيروقراطية في الشركات وكنفقات الدولة التي لن تتم إلا بجمع الضرائب. لذا فإن هذا الحوض لن يمتلئ أبداً لأن الخارج من الجوانب مفتوح على الدوام. وهذا هو حال المجتمعات الرأسمالية التي تعيش فيها الدول على الضرائب والديون والسندات. أما إن طبقنا الشريعة فلن تظهر الفتحات أبداً. بل المال مستثمر باستمرار. فمع تطبيق الشريعة وتحول المنتجات من الكماليات للحاجيات ثم للضروريات (كما وضحته في كتاب «قص الحق» بحمد الله)، ومع إتقان المصنوعات، فإن الخارج كهدر من جوانب الحوض يقل جيلًا بعد جيل فيزداد الثراء للجميع. أما مع تطبيق الرأسمالية، فإن الهدر يأتي من الأعمال البيروقراطية، بالإضافة للمصنوعات المبنية على زيادة الاستهلاك لما لا داعي له كالكماليات الفارهة أو كتلك المصنوعات الهشة التي تصدرها الصين للعالم أجمع والتي تُرمى مباشرة بعد عدة استخدامات. فيزداد التلوث على الأرض.

أي عندما يكون الإنفاق من الكثير من الناس وبشكل متزن لأن التدفقات المالية متزنة بين الناس لتقاربهم في الدخل إن طبقت الشريعة فإن النمو الاقتصادي سيكون متزناً (وقد وضحته في الحديث عن الزكاة والإنفاق بحمد الله) وكل هذا لأن الدولة ليست في المعادلة أصلاً. ولكن مع تطبيق العقل القاصر وتدخل الدولة في الاقتصاد وبالتالي ظهور الدورات من نمو اقتصادي ثم انكماش ثم نمو فإن المصانع والشركات المنتجة للمستهلكات أو الخدمات تجد نفسها في تذبذب إنتاجي لأن الطلب في تذبذب. فمع الانكماش تجد المصانع نفسها في وضع مضطرب فيه لتسريح بعض العمال والموظفين لأن الطلب على السلع والخدمات قد نقص. ومع التعافي من الانكماش، فإن المنطق هو أن تعود الشركات والمصانع لتوظيف من سُرحوا أو توظيف آخرين في أماكنهم للعودة لنفس الكفاءة الإنتاجية. ولكن الذي يحدث غالباً هو أن هذه المؤسسات الإنتاجية تكتشف بأن الموظفين أصبحوا يتمتعون بكفاءة أعلى خوفاً من الفصل من العمل وبالتالي فإن باستطاعتهم العمل بطاقة إنتاجية أعلى، لذا، وخوفاً من المخاطرة بالتوظيف، تدفع الشركات والمصانع المزيد من المال لنفس الموظفين والعمال للعمل لساعات إضافية لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات. ثم إن استمر الطلب على المنتجات في الازدياد، عندها تضطر المؤسسات لتوظيف المزيد، وهذه الآلية تأخذ الكثير من الوقت لدرجة أن الشركة عندما تقرر ذلك يكون الاقتصاد قد تغير من النمو للانكماش مرة أخرى ما يؤدي لوجود فجوة كبيرة بين ميزان الإنتاج وميزان العمالة في المجتمع. فبرغم نمو الإنتاج الكلي إلا أن مستوى البطالة لازال مرتفعاً. وبالطبع لا ننسى الإنهاك النفسي، فهؤلاء الذين يعلمون ليل نهار في الوقت الذي تنتشر فيه البطالة هم في كآبة.

تذكر أيضاً بأن الناتج القومي أو المحلي لن يقيسنا لنا الكثير والكثير مما يجلب السعادة أو التماسية. والغرب يعلم هذا تماماً. فهم يدركون بأن الناتج القومي أو المحلي لن يقيس سعادة الأطفال باللعب بالألعاب سواء كانت قديمة أو جديدة، ولن يقيس سعادة زوجين رزقا طفلاً في غرفة على السطح وليس في مستشفى فاره، ولن يقيس

تعاسة شابة متفوقة لم تحصل على مقعد دراسي جامعي لأنها لا تملك المال، وبالطبع لن يقيسها أمانة رجل المرور أو المدرس، ولن يقيسها بطش أب متغطرس يفتك بأبنائه لأنه عاطل، ولن يقيسها تلوث البيئة بسبب الإنتاج المفرط دونها حذر، فهما لن يقيسا التصحر أو تقطيع أشجار الغابات أو الانبعاث الحراري.

كما أن من الفروق الأساسية بين الفكرين الاقتصادي إن طبقت الشريعة وبين ما ينتجه العقل القاصر من نظريات، هو أن معظم الأعمال التي يقوم بها الناس إن طبقت الشريعة لن تحتسب كإنتاج إجمالي ذلك لأن من يقومون بها يفعلون ذلك كخدمة ودون أجر مقابل، فلا تظهر في الاقتصاد كخدمات، وأفضل مثال لذلك هو دور الأم التي تقوم بتربية الأطفال، فهي تؤدي خدمة دونها مقابل مالي كالحضانات. وكذلك عمل الرجل في داره. وقد تظهر شركة لغسل السيارات أو لتنسيق الحدائق في ظل الأنظمة المعاصرة، وعندها فإن هذا يعتبر إنتاجاً قومياً يدخل في الحسابات الاقتصادية، أما إن قام الناس بها بأنفسهم أو فيما بينهم، فهي لن تظهر أبداً في حسابات الاقتصاديين، وبالطبع، كلما كثرت هذه الأعمال كلما قل الهدر، وبرغم أن هذه النشاطات تخدم المجتمع إلا أنها لم تظهر كنشاط اقتصادي، ومع مقصوطة الحقوق، فإن الكثير من الأعمال ستأخذ هذا الاتجاه.

تذكر أيضاً أن الاستثمارات الكبيرة من الدول أو الأثرياء في النظام الوضعي ستؤدي إلى تمزيق النسيج الاقتصادي ذلك أنها ستوجد جسماً اقتصادياً مهولاً. فالسفينه لن تُنتج من خلال شركات متعددة، بل من خلال شركة ضخمة ستكون منتجاتها بعيدة عن المستوى التقني للأمة. وتقول الدكتورة نعمت في هذا:

«ويؤدي التمويل الخارجي إلى اقتصار العملية التنموية على إيجاد جزر متقدمة اقتصادياً وفيها وتكنولوجيا تابعة في حقيقتها للاقتصاديات المتقدمة دونما تأثير يذكر على تنوع وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية الاقتصاد المحلي أو رفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى. وهو ما يتمخض عنه نشوء ظاهرة الاقتصاد الثنائي Dual Economy أو على الأقل تعاضلها».

وهناك ما يعرف في الاقتصاد الرأسمالي بإجمالي الاستثمار الخاص أو gross private investment. وهي الاستثمار في سلع ستؤدي إلى استهلاك مستقبلي كالمصانع والآلات، فالآلات التي توضع في المصانع ستزيد من كفاءة المصانع، وبالتالي يزداد الإنتاج الذي سيستهلك بالإنفاق. وهذه غالباً ما تحدث عندما تشجع الثقة بالاقتصاد فيزداد الناس استثماراً، ومع الشريعة فإن هذا يزداد العمل به لأن جُل المنتجات في الغالب أصبحت من الضروريات المضمونة والمستقرة في استهلاكها والتي تحتاج لهذه الآلات باستمرار. لكل هذا، فإن تعبير الإنتاج القومي أو المحلي بمفهومه الحالي تعبير مضلل إن طبقت الشريعة، فهل نحن بحاجة لمعايير أخرى تقيس الإنتاج الكلي لمجموع الأمة في حوض بدون فتحات من جوانبه لأنه لا ضرائب ولا هدر؟ نعم وقد وضحته في كتاب «قص الحق» بحمد الله.

هذه بعض الأفكار التي أخذتها من كتاب «قص الحق» لعلاج التخلف لعلها تجذب البعض لقراءته. ولكن لتذكر دائماً أن الأفكار التي بالكتاب ليست أفكار جميل أكبر، بل الكتاب توضيح لما يمكن للشريعة أن تفعله إن طبقت. فما فعله جميل أكبر هو فقط التنويه لعظم الشريعة من خلال تقصي حركيات مقصوطة الحقوق. ولأن الشريعة عظيمة، فالمجال واسع للآلاف من الباحثين لتقصي الشريعة في الحقوق لدحر التخلف والذل والوهن. فمع تخلف المسلمين فقد العالم البوصلة التي تقوده للتعامل مع التقنية المعاصرة الباهرة. فكان الفقر والظلم والاستعباد والفساد والتلوث. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وبالله التوفيق.

آراء وملحوظات الزميلات والزملاء

بعد نشر الرسالة التي وضعتها في أول هذه المقالة، أتنني عدة آراء وملحوظات في الفيس بوك، وها هي ذي:

قال الأول:

لا يمكن اقتضار المشكلة في أمر واحد فقط فهناك أسباب على المستوى الشخصي وأخرى على المستوى المجتمعي وثالثة على مستوى الدول وأخيرة على المستوى العالمي. يقول الله سبحانه وتعالى: فاتبع سببا، وبمعنى آخر أنه أخذ بالأسباب أي بالعلم، وهذا هو الفرق بين الدولة المتقدمة والمتخلفة العلم. والعلم غير قاصر على الفيزياء والكيمياء والأحياء والرياضيات وغيرها من العلوم الطبيعية ولكنه يشمل جميع المجالات علم الإنسان ما لم يعلم صدق الله العظيم. ومن ضمن المجالات التي يجب الأخذ فيها بالعلم علوم الإدارة وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فأولى الناس بالأخذ بأسباب العلم هم أولي الأمر بدءا من المرأة في بيتها إلى الحاكم في حكمه إن جميع الحضارات التي نشأت وتكونت على مدار تاريخ الإنسانية لم تزدهر وتستمر إلا بالإدارة السليمة والأخذ بالأسباب ويمكن القول بأن الحضارة إدارة.

وكانت وجهة النظر الثانية:

اتفق معك دكتور جميل على أن المشكلة مرتبطة بالقوانين وسياسات الدولة وليس بسلوكيات الناس. وإن كانت هذه القوانين والسياسات قد خلقت سلوكيات منحرفة لدى العوام فاختلف الحابل بالنابل وأصبح الجميع يلقي باللوم على الآخر. وفي اعتقادي أن العلاج الناجع يبدأ من هرم السلطة وقوانينها الوضعية.

وجهة النظر الثالثة:

بارك الله فيكم...إنما أريد إضافة تعليق بسيط ويكمن في ترتيب المبادئ، ففي نظري يأتي حب العمل والدقة فيه والمثابرة عليه في الصف الأول ثم الاستقامة والمسؤولية في الصف الثاني وهنا يمكن الأخذ بعين الاعتبار الاخلاق ومن خلالها احترام الآخرين بها في ذلك النظام والقانون؛ وأخيرا أن توفرت تلك الشروط وجب احسن الاستثمار بما يضمن الاستمرارية لحسن الادخار.

وجهة النظر الرابعة:

هي فعلا الإخلاص في الإدارة = والتي هي تقوى الله.

وجهة النظر الخامسة:

الإشكالية لدى البعض تكمن في المقارنة بين الغرب وبين دول العالم الثالث، فكلاهما يندرج تحت النظام الرأسمالي بقوانينه الوضعية على اختلاف صياغاتها، ولكن يتساءل العديد: لماذا ينجح الغرب ويتقدم في ظل قوانينه الوضعية بينما يتخلف العالم الثالث؟ فكما ورد في المقال أعلاه يذكر كاتب المقال أن الفرد في العالم الثالث يختلف إنتاجيته في بلده عنها عندما يعمل في دولة متقدمة. وربما استبعد الكاتب القوانين كمسبب للاختلاف لأن كلا العالمين يخضع للقوانين.

وجهة النظر السادسة:

بالنسبة لي يكمن رأيي في أن العيب اساسا في سياسات المتبعة في اطارات الدولة و حاشياتها لا اخلاق في المهنة و لا تفكير في مصلحة الدولة و لا بالنسبة لي مصلحة الشعب الهم الوحيد هو ارضاء المصلحة الشخصية لالاسف"

وجهة النظر السابعة:

السلام عليكم، بما ان المجتمعات قائمة ومتكونة من افراد فهناك مبادئ تحكم الفرد وتحدد سلوكياته بينه وبين نفسه وبينه وبين محيطه وبين مجتمعه

(١) الضمير و المسؤولية الشخصية : لو ان كل واحد يحكم ضميره في تعاملاته و مسؤوليته الكاملة لكل افعاله ومحاوله تعديلها

٢) حرية الفرد تنتهي ببداية حرية الآخرين . واحترام الفرد للآخرين اي مبدأ لا ضرر ولا ضرار و المصلحة العامة اولى من المصلحة الذاتية في تعاملاتنا

٣) قناعة الفرد بما هو مكتوب له و كذلك العمل الجاد و المثابرة و اتقان العمل مهما كان صغيرا ، و يقتنع الفرد انه عنصر فعال في بناء مجتمعه و طبعاً كل هذه المبادئ موصى بها القرآن الكريم و السنة النبوية ، ولو اتبع كل فرد في المجتمعات المتخلفة لهذه المبادئ لما احتاج الى دولة تسييره و تراقبه و تتحكم في موارده التي انتجها ولما تضاربت مصالح الافراد التي ادت الى تضارب مصالح المجتمعات و تسببت في انهيارها في جميع الميادين.

وجهة النظر الثامنة:

المشكلة في القوانين والأنظمة التي تضعها الدول " !! الدول والقوانين مصدرها إنساني، بمعنى أن الدولة هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بدورهم بصياغة القانون واللوائح والأنظمة ومن هنا لم يخرج الكاتب عن سياق الحقيقة فإذا فسدت هذه المجموعة فسدت المجتمع بأسرة.

وجهة النظر التاسعة

مما لا شك فيه ان هناك اشكالية كبية و ثغرة اكبر من ان توقعها الموجودة بين السلطة و الشعب .. فسلطة من هي اصل شعب تراس فسمى نفسه سلطة و ان كانت الخطا ف قوانين اي خطأ ف سلطة و قوانينها المفروضى على الشعب . و لو تبعنا هذا ان تخلف بيد سلطة و قوانينها على شعب اي ندقق ان تخلف و خطأ نابع من الاشخاص انفسهم لانهم هم من وضعوا القانون مسير للدولة ككل و شعب و هنا يحدث خطأ تقيد الناس و تكتيفهم باشياء هم ف اصل غير مقتنعين به لن يعملو شيء و لن ينتجوا ابدا كما هو حال فتفكير السلطة بهذا الشكل يقمع انتاجية الفرد فينتج عن سلوك فاشل و هو ف اصل نابع من تفكير سلوكي فاشل لاصحاب سلطة و قوانين .. تحرر الشعب بضوابط لاضر و لا ضرار ينتج . من يكون واعيا فكريا سلوكيا ينتج ..

و تشكالية بما ان الواحد تذا خرج للبلند اخرى ينتج اي هنا تتضح ان تبلور سلوك فرد و انتاجيته نابعة من تمحور السليم لما يخضع له فرد و قدرتهم العالية ف توضيح مسولية الفرد ف انتاجه فيما يجب و احاطته بقانون ينمي قدراته و يزيد من امكانية انتاجيته.

الحوار مع الدكتور مصطفى بن حموش

وبعد نشر الرسالة بأسبوع تقريبا أتاني ليلة 3 يناير 2017 نقد من الدكتور مصطفى بن حموش ركز فيه على المنهجية أكثر من التركيز على موضوع الرسالة. فرددت عليه ثم رد علي، وهكذا وقع الحوار الآتي بيننا والذي رأيت نشره لعل بعض طلاب العلم يستفيدون منه لأنه يوضح بعض جوانب بدائل النقد.

قال الدكتور مصطفى الآتي رداً على نقدي للرسالة حول التخلف:

«أعتقد بأن الموضوع يحتاج إلى مناقشة و لا يمكن بحال الحكم على مجهود صاحب المقالة بالخطأ في الخطأ، هذا حكم متطرف جدا. و لا أعتقد أن أحدا له الحل السحري مهما كان مبلغه من العلم. أما قول الشريعة الشريعة فإنها مجرد صيحات و كلام خطابة لا يبين كيف نمكن لهذه الشريعة. فكما جاء في الأثر عن سيدنا عثمان بن عفان: إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. بل جاء في الآية " إن لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم ". فهناك صفات سلبية في الأفراد أصبحت أشبه بالآفة الاجتماعية التي تصيب كل سكان المنطقة، و لا دخل للدولة في غرسها، فكما تكونوا يولى عليكم. و الله اعلم».

فكان ردي (جميل أكبر) عليه كالآتي:

«نعم يا دكتور مصطفى، كما قلت: فالموضوع بحاجة لمناقشة. لقد قلت في رسالتك الآن: "أما قول الشريعة الشريعة الشريعة فإنها مجرد صيحات و كلام خطابة لا يبين كيف نمكن لهذه الشريعة". وجوابي هو الآتي وليتك تتأمله: من يقرأ كلامك سيظن أنني أصبح دون إثبات. ولكنني بينت كيف نخرجنا الشريعة من التخلف في كتاب قص الحق. أي أنني لم أصح دون إثبات. وهنا أمامك خيار واحد ليكون نقدي منطقيا وهو أن تقول لي أين أخطأت في الكتاب. أو أين نقطة ضعف الكتاب، أو أنني منطقيا مخطئ في كذا لأنني قلت كذا وكذا. وهكذا من نقد واضح مبني على فهمك لما كتبت. أما النقد جزافا دون تأصيل فليس موقفا علميا في نظري. فهل قرأت كتاب قص الحق؟ إن قرأته فأرني أين الخطأ الذي وقعت فيه لعلني أستفيد لأن الكتاب لم يطبع بعد. إن لم تقرأه فلا أظن أنه بإمكانك النقد دون قراءة.

لكن المسألة الأهم هي الآتي: إن النقد في أسطر على الفيس بوك قد يفهم على أنه تشويش ليس إلا. كيف؟ كنت يا دكتور قد نقدتني سابقا في منهجية التفكير. فكتبت لك رسالة مطولة بها تحديين لك، رسالة استثمرت فيها الكثير من الوقت متأملا أن تجيب على أحد التحديين ليستمع النقاش بيننا فتعم الفائدة، فاعتذرت بأنك مشغول، وانتظرتك ولم تجب على التحدي. ثم ها أنت ذا تضع الآن نقدا آخر سيشوش على الباحثين

لأنها آراء في اسطر دون إثبات. لبتك انتظرت حتى انتهي مما سأطرحه عن التخلف ثم نقدت ما أقوله ثم أرد عليك، هكذا تتناقش كما تطالب. وإلا كيف يكون النقاش إن تلافيته أنت؟ وهذا يؤلمني لأنه يضيع الحقائق على طلاب العلم. لذا أضع لك هذا التحدي مرة أخرى لعله لير يصلك سابقا، فهو رد على نقدك لمنهجية جميل أكبر في البحث العلمي، وتؤكد أن نقدك لي كان موقفا ما اضطرني للرد في رسالة مطولة. وإلا لما رددت إن كان النقد تافها. فليتك تقرأ ردي الذي وضعته في هذا الرابط ثم ترد عليه لعلني إما أن أرد عليك أو أستفيد من نقدك. هكذا نتعلم من بعضنا ويستفيد منا المتابعون لنا. وبالنسبة لنقدك في هذه الصفحة عن التخلف فسأرد عليه أيضاً في المقالة القادمة خلال أيام عن التخلف بإذن الله برغم أنه مردود عليه في كتاب قص الحق. بقي لي أن أرد على رسالتك لي التي نقدتني فيها في رسالتي لطارق السودان. وهذه سأقوم بها بإذن الله حالما أنتهي من تصوير بعض الفيديوهات.

لازلت أنتظر ردك للتحدي الذي وضعته لك. وثق أنني لن أمل بعون الله من النقاش لأنها مسألة حيوية بالنسبة لي، فهي مسألة عزة وضعف المسلمين بالنسبة لي، لذا يجب أن نهتم بها جميعاً حتى وإن أعتبنا. وهذا هو رابط ردي على نقدك. ولازلت أنتظر. وفقك الله وسدد خطاك». ووضعت في رسالتي رابط الرد عليه والذي تجدونه في صفحتي (جميل أكبر) في أكاديميا إديو، وتجدون الرد في أسفل الصفحة تحت عنوان: رد جميل أكبر على زميل، في هذا الرابط:

<https://damnamu.academia.edu/JamelAkbar>

ثم رد الدكتور مصطفى بن حموش بالآتي:

«يادكتور جميل أشكركم على وقتكم الثمين وعلى جهودكم المباركة بحول الله، بصراحة أفي لأجد الوقت لقراءة ١٦٠٠ صفحة ونقدها مع علمي بأني أدرك جمل ما فيها، بحكم الاحتكاك بكم. أما بخصوص التعليق الأخير فإني أجد في حكمكم القاسي على الآخرين بالخطأ اليقين نوعاً من الظلم الفكري وإنقاصاً من كتابة الآخرين. فهذا لا يقبله عاقل بعد الاطلاع على المقال المعني بالنقد. هذه الأمور كلها اجتهادية ولا أحد يستطيع أن يدعي أن له الحق وحده والآخرين خطأ. رحم الله الإمام مالك كان يقفي في أمور واضحة، ثم يقول مع ذلك "إن نطن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين" فما بالكم يادكتور تجزمون بصحة ما عندكم. أما عن التحديات فأنا في غنى عنها وحاشاني دكتور أن أكون من طلبتكم المشوشين. نصيحة أخوية أن تقدموا أفكاركم بالكتابة المركزة والقصيرة، فقد كان رسول الله ص يقول "أوتيت جوامع الكلم". فأرجو أن تختصروا كتابكم القيم في ١٠٠ صفحة لا غير ولمن شاء أن يتوسع فليتوسع. تحياتي الأخوية من محبكم».

وأخيراً رددت على رد الدكتور مصطفى الثاني بالقول:

«شكراً على الرد أخي الدكتور مصطفى، لكن ملحوظاتي على رسالتك هي الآتي: لا أظن أنك تعرف محتوى قص الحق إن لم تقرأه، فأنا لم أتحدث معك عنه أبداً أبداً. فقط أنظر إلى فصل "الفصل والوصل" لتتأكد، فهو ليس عن العبارة أبداً ولا عن التخطيط. إنه عن الاقتصاد. وهو أطول فصل في الكتاب. وكذلك فصل الشركة، فهو ليس عن العمران. هو عن الإنتاج. لقد تلاقينا عدة مرات فقط ولم نتدارس. لهذا لازلت أطلبك بالقراءة قبل النقد.

وبالنسبة لطول الكتاب، فهو ضرورة ثلاث أسباب: الأول أن مادة الكتاب مختلفة عما تعودنا عليه لأن الشريعة لم تطبق منذ العصر الأموي. ما يتطلب المزيد من الشرح والسبب الثاني: لقد تعلمت من كتاب عمارة الأرض أن ناقد ما سيظهر وسينتقد الكتاب في ثغرة لم أعطيها. وهنا أضع رابطاً كمثال لأحد النقاد الذين نقدوا فكرة كتاب عمارة الأرض بالدخول عليه من ثغرات لعدم فهمه للفكرة الأساسية. لهذا كان كتاب قص الحق طويلاً في مادته. وأنا بالطبع كباحث لا أرفض النقد إن كان بناءاً، لكن إن كان تشويشاً على الآخرين فهذا مرفوض بالنسبة لي. لهذا وضعت كتاب قص الحق في النت قبل طبعه وناديت مراراً وتكراراً أطلب النقد من الباحثين وطلاب العلم. هذا هو رابط الرد على ناقد عمارة الأرض لترى كيفية فهم الناقد:».

هنا وضعت رابط الرد على ناقد كتاب عمارة الأرض والذي تجدونه في صفحتي (جميل أكبر) تحت عنوان: "نقض نقد كتاب عمارة الأرض" في الرابط: <https://damnamu.academia.edu/JamelAkbar>

ثم أتممت الرد على الدكتور مصطفى بالقول:

«وبالنسبة لنقدك لي أن حكمي قاسي على أبحاث الآخرين، فكلامك سيكون صحيحاً إن كان البحث الذي أنقده يحتمل الصواب. عندها فلا حق لي في نقده. فمثلاً، برغم أنني لا أتفق معك إطلاقاً، إلا أنني لم أكتب ما ينقد كتاباتك أبداً. فهل نقدت أحد أبحاثك يوماً ما؟ لم أفعل لأنني ظننت أن فيه ما قد يحتمل الصواب برغم عدم قناعتني بما كتبت. لكن نقدي شديد إن كنت متأكداً أن الكتاب المطروح أو الفكرة المطروحة ستزيد الأمة ضياعاً. عندها أنتقد وأحياناً بشدة وعنف لوضوح المسألة لي شرعاً. ففي نقدي على سلوكيات الناس، إن تريت وقرأت ما سأكتبه أظنك ستوافقني أن هذه السلوكيات للناس هي بسبب الأنظمة التي تشكلهم. فالسلوكيات ليست سبب التخلف، بل هي ظاهرة لسبب أعمق. ووخير دليل على ذلك هو الطالب الفاشل في بلده ثم يذهب لدولة أخرى تدعّمه فيبدع. فالأنظمة تشكل الناس، وسأوضح بإذن الله في المقالة القادمة عن التخلف هذه المسألة، فترث ولا تستعجل أخي الحكم. أخي أنتبه، أظنك هنا تود تنبيهي لمسألة وقعت فيها أنت في رسالتك الأخيرة. لقد حكمت علي دون أن تقرأ.

بالنسبة لاستشهادك بقول الإمام مالك، ففعلنا كما قلت، لا أحد يملك الحقيقة، لكن الجميع يُجمع على وضوح الخطأ. فإن قرأت أي فصل في قص الحق وبالذات فصل الشركة، تجد أنني لا أجزم، ولكن كما فعلت في عمارة الأرض أوضح الآراء وتأثيراتها. أنا فقط أجزم أن الشريعة حق إن

قورنت بغير الشريعة. وأجزم أيضا إن كان رأي شرعي مشهور تؤيده التحاليل المعاصرة كما في إحياء الأرض. ففي هذه المسألة نجد أن ثلاثة من الأئمة الأربعة في كفة، و فقط الإمام أبو حنيفة مع بعض الفقهاء الأحناف في الكفة الأخرى. حتى أن بعض كبار فقهاء الأحناف ذهبوا مع الجمهور. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فشتان بين مقارنتين، مقارنة بين رأيين في الفقه ومقارنة بين الشريعة والأنظمة الوضعية، ليتك تتبته لهذه، فأنا أجزم أن الشريعة حق مع إبتانات نصية ومنطقية. ولكن ما بين آراء الفقهاء داخل إطار الشريعة لا أجزم إلا نادرا كما في إحياء الأرض، لأن الأدلة من عصر السلف تساند ذلك ولأن التحليل الذي وجدته يساند ذلك، أي أنني في الغالب أوضح مآلات الآراء بين الفقهاء ولا أرجح، و فقط أرجح إن اجتمعت لدي آراء أكثر الفقهاء والتحليل العمراي أو الاقتصادي معا. هنا أيضا أظنك وقعت في ما تحاول تحذيري منه بالتمسك في الحكم.

قلت في ردك مقولة مؤلمة وهي بأنني أجزم بما عندي، أخي الحبيب، إنه ليس ما عندي، ولكن ما أتت به الشريعة. و عليك بالدليل. مثلاً قل لي: لقد قلت كذا وكذا في صفحة كذا وكذا، وهذا خطأ لأن فلانا قال كذا أو لأن الإحصاءات تقول كذا، وهكذا. عندها إما أن أقبل نقدك أو أزد عليك أو أصمت.

وبالنسبة لطلبك عن الأفكار المركزة، فأنا أقوم بها الآن في فيديوهات بإذن الله بناء على طلب الكثيرين. لا تنسى أخي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم كما ذكرت، ولست أنا. لهذا فإن الفيديوهات لن تغني عن القراءة أبداً، لماذا؟ لأن هناك قضايا لا بد من إبرازها من عدة وجوه وإلا لن تفهم وبالتالي سيسهل نقدها (وهذا سببي الثالث لطول الكتاب). مثلاً، لماذا لم يصك الرسول صلى الله عليه وسلم الدنانير؟ هل نسيها؟ حاشاه. هل هو خير خبأه عنا؟ حاشاه. هل يعقل أن تكون مسألة اقتصادية مفصلية مهمة كهذه لم تأت به بها الشريعة ولم يفعلها؟ يستحيل. فهذه مسألة إن حاولت توضيحها لمن هم في زماننا هذا من الباحثين الذين تربوا فيه على التعامل مع البنوك الربوية التي تعتمد النقد الذي تطبعه الدولة، سيرفضها الجميع مباشرة دون تأن لأنها خارج ما تربوا عليه وخارج تصورهم. لهذا فهي بحاجة لعشرات الصفحات للتوضيح. وهكذا طال الكتاب.

وبالطبع هنا قد تقول: ولكن لماذا لا تطول باقي الكتب و فقط كتابك أنت يا جميل؟ فأجيب: لأن كتاب قص الحق ليس كتابا واحداً، بل باستطاعتك النظر إليه على أنه عدة كتب. باستطاعتك مثلاً قراءة فصل ابن السبيل دون الحاجة لقراءة باقي الفصول. فلأن ضياعنا شديد ولأن الشريعة لم تطبق لقرون، كان لا بد من التوضيح من زوايا مختلفة، كل منها يغطي ثغرة. فكان الكتاب مجموعاً لعدة كتب. كل فصل وكأنه كتاب يعالج قضية مختلفة. أي وكأنك تطلب مني تلخيص إثني عشر كتاباً في مئة صفحة، ليتك تكون منصفاً.

أخيراً طلبت مني التلخيص في مئة صفحة لأن وقتك لا يسمح بالقراءة. أخي العزيز: إن ردي على نقدك لمنهجى البحثي والذي وضعت فيه التحدي لك، هو رسالة أقل من مئة صفحة، فلماذا لا تقرأها وترد على التحدي؟ هكذا نتعلم من بعضنا. لازلت أنتظر. فإن لم ترد، وإن ترفض القراءة، عندها سأعذر نفسي إن لم أرد على انتقاداتك العابرة لأنها ليست علمية، وبالله التوفيق».